الاجتماع الريفي

دكتور
محمد محمود بركات
أستاذ ورئيس قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي - كلية الزراعة جامعة عين شمس

دكتور
أحمد إسماعيل حسين
مدرس الإرشاد الزراعي
كلية الزراعة - جامعة عين شمس

فهرس المحتويات

م	الموضـــــوع	الصفحة
1	الفصل الأول : علم المجتمع وكيفية دراسته وعلاقته بالعلوم الأخرى	1
	لمحة تاريخية عن علم المجتمع فى العالم ومصر	1
	تاريخ علم المجتمع فى مصر	2
	الصعوبات التى واجهت علم المجتمع فى مصر	3
	مفهوم علم المجتمع	5
	أولا: الظاهرة الاجتماعية	6
	ثانيا: النظام أو النسق الاجتماعي	8
	ثالثا: الدراسة العلمية لعلم المجتمع	11
	علاقة علم المجتمع بالعلوم الأخرى	15
	مجالات علم المجتمع	18
2	الفصل الثانى : علم المجتمع الريفي	21
	أولاً: نشأة علم المجتمع الريفي	21
	ثانياً: مناهج دراسة المجتمع الريفي	22
	ثالثا: مفهوم المجتمع الريفي	23
	رابعاً: أشكال الاستيطان الريفي	27
	خامساً: الإقامة فى الريف	28
	سادساً: مسكن الفلاح	29
	سابعاً: مسميات القرية المصرية	30
	ثامناً: طوبوغرافية القرية المصرية	31
	تاسعاً: خواص المجتمع الريفي	31
	عاشراً: العلاقات الاجتماعية فى الريف المصري	34
3	الفصل الثالث : السكان الريفيون	40
	أولاً : نمو السكان والسكان الريفيين فى مصر	40
	ثانياً : المواليد	54
	ثالثاً: الوفيات	57
	رابعاً: الزيادة الطبيعية	59

تابع فهرس المحتويات

	خامساً: الهجرة	60
4	الفصل الرابع : البناء الاجتماعي فى الريف المصري	68
	الأنساق الاجتماعية	68
	النظام الاجتماعي	68
	الوظيفة والدور والمركز والطبقة الاجتماعية	70
	النسق القرابي	71
	المصاهرة	71
	الزواج	73
	الأسرة	73
	أنواع الأسرة	75
	وظائف الأسرة	76
	خصائص الأسرة	77
5	الفصل الخامس : البناء الاجتماعي (النسق الاقتصادي)	82
	أثر ملكية الأرض فى المجتمعات الريفية	82
	خصائص النظام الاقتصادي الريفي	83
	التدرج الاجتماعي فى الريف المصري	84
	تطور توزيع الملكية الزراعية فى مصر	84
	البناء الطبقي فى الريف فى ضوء خريطة توزيع الملكية الزراعية	87
	توزيع الدخل	87
6	الفصل السادس : البناء الاجتماعي (النسق السياسي)	95
	النسق السياسي فى مصر	96
	أولاً: التنظيم الإداري	96
	ثانياً: التنظيم السياسي الشعبي	99
	بناء القوة وأنماط القيادة فى المجتمعات الريفية	99
7	الفصل السابع : البناء الاجتماعي (النسق الديني)	103
	وظائف النظام الديني	104
	الانتماءات الدينية فى مصر	104
	الأنشطة الدينية	106

تابع فهرس المحتويات

	المؤسسات الدينية	107
8	الفصل الثامن : البناء الاجتماعي (النسق الثقافي)	112
	فكرة الثقافة	112
	عناصر الثقافة	112
	خصائص الثقافة	113
	التكامل الوظيفي للثقافة	114
	مقومات التكامل الثقافي	115
	الثقافة والفرد	117
	تغير الثقافة	118
	القيم والعادات الاجتماعية	119
	تصنيف القيم	122
	العادات الاجتماعية	126
	تصنيف العادات الاجتماعية	127
	الضوابط الاجتماعية فى الريف المصري	135
9	الفصل التاسع : البناء الاجتماعي (الضبط الاجتماعي)	140
	مفهوم الضبط الاجتماعي	140
	المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي	141
	آليات الضبط الاجتماعي	142
	فاعلية الضبط الاجتماعي	146
10	الفصل العاشر: المجتمعات المحلية	150
	تعريف المجتمع المحلي	150
	أهمية البيئة الجغرافية فى تحديد المجتمع المحلي	151
	المجتمع المحلي الحضري والقروي	152
	المقارنة بين الحياتين الريفية والحضرية	152
11	الفصل الحادي عشر: التغير الاجتماعي والتغير الثقافي	158
	مفهوم التغير الاجتماعي	158
	التغير الاجتماعي والنظرية الاجتماعية	158
	أنواع التغير الاجتماعي	160

	العوامل العِلية فى التغير	161
	التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل	161
	تفسير التغير الاجتماعي	162
	مستويات التغير	162
	الطابع الدوري للتغير	163
	نسبية التغير	164
	التغير الثقافي	165
	التغير المتوازي لعناصر الثقافة	166
	حقيقة التغير الثقافي	167
	التكنولوجيا وعلم الاجتماع	168
	التكنولوجيا والتغير الاجتماعي	168
	التكنولوجيا والتخلف الثقافي	169
	أثر التغير التكنولوجي على الأسرة	170
12	الفصل الثاني عشر: القيادة ونظرياتها	174
	مفهوم القيادة	174
	نظريات القيادة	176
	نظرية الرجل العظيم	176
	نظرية السمات	177
	النظرية الموقفية	179
	النظرية الوظيفية	180
	النظرية التفاعلية	187
	أنماط القيادة	188
	القيادة الديمقراطية والقيادة الدكتاتورية	189
	القيادة التقليدية والقيادة المتمردة	190
	الزعامة والقيادة والرئاسة	191
13	المراجع	195
	المراجع العربية	195
	المراجع الأجنبية	198

مقـــدمة

يستهدف هذا الكتاب تبسيط الإطار المعرفي لعلم المجتمع الريفي وكذلك علاقته بالموضوعات والعلوم الاجتماعية الأخرى، ويوجه هذا المؤلف للطلبة الملتحقين بنظام التعليم المفتوح بكلية الزراعة جامعة عين شمس.

ويضم هذا المؤلف فى طياته اثنتا عشر فصلاً تشرح علي نحو جيد بعض الجوانب التي تصف المجتمع الريفي بمشتملاته الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والسياسية، والثقافية، وأنواع التغير الاجتماعي، وكذلك القيادة المحلية الريفية ونظرياتها .

وقد قام الأستاذ الدكتور/ محمد محمود بركات بكتابة الفصول: من الأول حتى الثامن، في حين قام الدكتور/ أحمد إسماعيل حسين بكتابة الفصول المتبقية.

وقد حاول المؤلفان أن يقدما تصوراً لهذا المقرر يخدم طلاب هذه المرحلة على نحو طيب .

ونسأل الله التوفيق لخدمة أبنائنا الطلاب ومصرنا الحبيبة ،،،

المؤلفان

الفصل الأول
علم المجتمع وكيفية دراسته وعلاقته بالعلوم الأخرى

لمحة تاريخية عن علم المجتمع فى العالم ومصر :

يرجع تاريخ الفكر الاجتماعي إلي منشأ الحياة الإنسانية على وجه الأرض متمثلا فى النظرة التأملية والفلسفية والتي كانت تغلب عليها السطوة الغيبية التى أبعدته عن الصبغة العلمية بمعناها الحقيقي. غير أن إمكانية تتبع هذا الفكر ترجع إلي بدايات نشأة الحضارات القديمة على ضفاف الأنهار(مرحلة الزراعة المستقرة) خاصة فى مصر القديمة وبلاد ما بين النهرين .

ففي مصر القديمة استطاع الإنسان المصرى أن ينشئ حضارة تجمع بين الأصالة الفكرية من ناحية وبين النموذج الاجتماعي المتكامل من ناحية أخرى برغم ارتكازه على القوى الدينية ، وهو ما يعنى انهم ساهموا بقسط وافر فى نشأة علم الاجتماع السياسي إذ انهم أول من عرفوا نظام المعاهدات الدولية (معاهدة السلام بين الملك رمسيس الثاني وملك الحيثيين) .

أما فى بابل القديمة فيمكن الاستدلال على تاريخ الفكر الاجتماعي من مجموعة القوانين التى وضعها " حامورابى " فى القرن السابع قبل الميلاد ، والتي تشمل على نحو 282 قانونا فى مختلف النواحي التشريعية.

كذلك ساهمت الحضارة اليونانية بقسط وافر فى تاريخ الفكر الاجتماعي وهو ما تمثل لدى السوفسطائيين Sophists الذين لعبوا دورا هاما فى نشر الفلسفة اليونانية من جهة ، وبوضعهم أسس النواحي الأدبية والفنية والسياسية من جهة أخرى ، ومن أشهرهم " بروتاجراس " Protagrass" ، كذلك يمكن تلمس هذا الفكر فى كتاب " أفلاطون" عن" الجمهورية "والذي استعرض كيفية تكوين الطبقات فى المجتمع كما ضم آراءه فى مجال الديموجرافيا السكانية ، وكذلك تلميذه " أرسطو " الذى تعرض لدراسة الظواهر السياسية فى مؤلفة الشهير " السياسي " والذي ضمنه أسباب انهيار الدولة ، وعناصر الدولة المثالية ، وتوزيع السلطة فى المجتمع.. الخ . ويعنى ذلك أن كتابات مفكرى اليونان ركزت بالقدر الأول على صورة المجتمع المثالي وقد كان ذلك خلال الفترة (469 – 322 ق. م) .

وكرد فعل مناهض للفلسفة السابقة ظهرت المدرسة الفكرية الرواقية (340 – 265ق . م) حيث لم تهتم بصياغة أفكار نظرية بقدر ما ركزت اهتمامها على الواقع العملي للحياة الاجتماعية.

وقد تزعم هذه الحركة المفكر " ذيوس " Zeus ، ثم جاء بعده التيار

الابيقورى (331 –280 ق.م) والذي يؤكد على فكرة التعاقد بين أفراد المجتمع والأساس المادي للدولة ، بعكس الاتجاه الرواقى الذى أكد على الأساس الروحي للمجتمع البشرى.

أما الفكر الروماني فقد كان أكثر تأثيرا فى ظهور الأنظمة القانونية والسياسية ، وقد تمثل ذلك فى فكر كل من " لوكوتشوس " (99 – 55 ق . م)، " شيشرون " (105 – 43 ق . م) ، " وسنكا " (40 ق . م – 65 ميلادية) .

ومع بداية انتشار المسيحية ظهرت أفكار أخرى مثل أن الثروة ملك الله ، وأنها منحت للأفراد جميعا ، كذلك الآراء التى تجادلت حول الدولة والكنيسة ، وأهمية رجال الدين عن رجال السياسة وذلك على يد " سالسبرى " ، " توماس اكونياس " . كذلك ظهرت آراء أخرى تهدف إلي تجنيب المجتمع مثل هذا النزاع لكي يتفرغ لتحسين أحواله المادية على يد " دانتى " (1256 – 1321 م) ، وفى العصور الوسطى ظهر فكر آخر جديد على يد " ميكافيللى " (1469 – 1527م) ينادى بضرورة فصل السياسة عن الدين والأخلاق.

وعند ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادي بدأ مولد مرحلة أخرى من الفكر الاجتماعي ، حيث تضمن القرآن آراء كثيرة تتعلق بكثير من النظم أوجدت نوعا من الحوار الفكري والفلسفة ، كما كان إيذانا بظهور نظم للحكم لم تكن موجودة من قبل كالنظام الديمقراطي، كذلك ظهر العديد من المفكرين المسلمين" كالفارابى" و " ابن خلدون " حيث ضمنا كتابيهما " آراء أهل المدينة الفاضلة " و " مقدمة ابن خلدون" حاجة الإنسان إلي الاجتماع ، وأسس المدينة وعناصر تكوينها ، وكيفية دراسة الظواهر وخضوعها لقوانين معينة وذلك قبل أن يدرك علماء الغرب أي أسس أو مقومات فكرية لهذا العلم الجديد.

ومنذ قرنين من الزمان بدأ علماء الغرب إدراك أهمية دراسة ظواهر المجتمع بهدف تحليل القوى الاجتماعية واكتشاف القوانين الخاضعة لها وذلك عن طريق الدراسة والملاحظة الموضوعية ويظهر ذلك فى كتابات " جيوفانى فيكو " ، و " منتسكيو " ، و" سان سيمون " وغيرهم ، ألا أن أكثر من ساهم فى تأصيل العلم الجديد كانا " أوجست كونت " ، و " اميل دوركهايم " وهما يعتبران بحق الرواد المحدثين لهذا العلم .

تاريخ علم المجتمع فى مصر :

يعتبر علم المجتمع علما حديثا فى مصر من حيث تدريسه أو من حيث رواده ،وقد بدأ تدريسه عام 1925 مع إعادة تنظيم الجامعة المصرية (جامعة

القاهرة) حيث افرد له قسم خاص بكلية الآداب يدرس فيه علوم الاجتماع ، والاقتصاد ، والجغرافيا البشرية والاجتماعية ، وعلم النفس ، والفلسفة والأخلاق، حيث كان يقوم بالتدريس فيه قله من المصريين أضافه إلي بعض الأساتذة البلجيكيين والفرنسيين الذى كانت تدعوهم الجامعة كأساتذة زائرين لإلقاء محاضرات فيها، وقد شهد عام 1929 تخريج أول دفعة من الحاصلين على درجة الليسانس ، ألا أنه فى نفس العام تم وضع علمي الاجتماع والفلسفة فى قسم واحد كبير تحت اسم قسم الفلسفة .

ثم استعاد قسم الاجتماع استقلاله مرة ثانية عام 1947 وصار فرعا من قسم الفلسفة ، ثم قسما منفصلا بذاته عام 1956 بعد صدور القرار الجمهوري بشأن تنظيم الجامعات المصرية ، وموازيا لتطور قسم الاجتماع فى جامعة القاهرة تم إنشاء كلية الآداب بالجامعة الأمريكية فى القاهرة عام 1930 وأفرد قسم خاص لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا .

وفي عام 1942 أنشئت جامعة الإسكندرية ، حيث درس علم الاجتماع كمادة أساسية فى قسم الفلسفة بكلية الآداب ، ثم فى عام 1948 أنشئ المعهد العالي للعلوم الاجتماعية تحت إشراف قسم الفلسفة فى كلية الآداب ، ويرجع الفضل فى إنشائه إلي عالم الأنثروبولوجيا الإنجليزي " راد كليف براون " .

ومع قيام ثورة يوليو 1952 وبالتحديد عام 1955 أعلن رجال السياسة أهمية الاحتياج إلي جيل من الباحثين الاجتماعيين الذين يقع عليهم عبئ دراسة المجتمع لمواجهة مشاكله وإصلاح أحواله ، لذلك جاء قرار إنشاء المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام 1955 والذي تحول إلي هيئة مستقلة عام 1959 .

وفى عام 1960 قرر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية التربوية لدى جامعات مصر تخصيص جزء من اعتمادات البحوث لأقسام علم الاجتماع بكليات الآداب ليصرف منه على البحوث التى تجرى بمعرفتها ، ومع استقرار أوضاع الجامعات المصرية خصصت أقسام منفصلة لعلم الاجتماع بكليات الآداب والتربية إضافة إلي أقسام الاجتماع الريفي بكليات الزراعة ، ومعاهد الخدمة الاجتماعية .

الصعوبات التى واجهت علم المجتمع فى مصر :

من الاستعراض السابق يمكن بلورة أهم الصعوبات التى واجهت علم الاجتماع فى مصر فيما يلى:

1- أن علم المجتمع قد نمى فى أحضان أقسام الفلسفة بكليات الآداب ، ومن ثم لم

يحظ كغيره من العلوم بالعدد الكافي من الساعات اللازمة لتدريسه .

2 – أن جهود الرواد قد وجهت إما للتدريس وتأليف الكتب لتوفير مراجع للدارسين فى الميدان ، وإما لتخليص علم الاجتماع من سيطرة الأقسام الأخرى التى أعاقت نموه ، وفى كلا الحالتين فقد كان ذلك عائقا لتعريب التراث السوسيولوجى ونقله إلي المتخصص المصرى والعربي .

3 – مشاكل حركة التعريب ، وهذه تتمثل فى :

أ – عدم توخى الدقة والموضوعية فى نقل التراث الفكري من قبل بعض المشتغلين والذين كانوا فى العادة من خارج التخصص فى علم الاجتماع .

ب – عدم تمكن بعض المصريين من أصول وقواعد اللغة العربية .

جـ– عدم الإلمام التام بالمعاني الأجنبية وما يقابلها فى اللغة العربية أدى إلي ترجمة كثير من المصطلحات بشكلها الحرفي دون المعنى المستهدف منها ، مما ترتب عليه تغيير معاني كثير من المصطلحات.

د – أن علم المجتمع يعتمد فى بناء نظريته على باقى العلوم الاجتماعية الأخرى ، وهذه لم تكن أكثر حظا من علم الاجتماع فى عدم دقة تعريب تراثها الفكري ، الأمر الذى أدى إلي قله إسهام هذه المعارف بتراثها فى إثراء النظرية الاجتماعية وتكاملها .

هـ– أن بعض رواد علم المجتمع كان قد تلقى تدريبه فى علوم أخرى فيزيقية أو حيوية أو فلسفية ، وعليه فقد تأثر بهذه العلوم عند تعريف المفاهيم ونقلها إلي المتخصص العربي .

4 – المشاكل المرتبطة بتحديد المفاهيم الأولية وهذه تتعلق بـ

أ– أن كثيرا من المفاهيم تم نقله من لغة إلي أخرى بغير دقة وموضوعية مما ترتب عليه تغير المعاني الخاصة بها .

ب– أن بعض المفاهيم تحمل أكثر من معنى .

جـ– اختلاف معنى المفاهيم من فرد إلي آخر، ومن بيئة لأخرى لكونها نتاج الخبرة الاجتماعية.

د– تغير بعض المفاهيم باستمرار تقدم العلم .

هـ – غموض بعض الألفاظ والمفاهيم دون اتفاق عام على معناها .

و– تغير الألفاظ والمفاهيم وتعدد استخداماتها عبر الزمن بسبب الاستخدام الخاطئ لها من قبل الباحثين.

وبصفة عامة فقد كان لمثل هذه العوامل أثرها البالغ على حركة نمو علم

المجتمع فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وان كانت جهود الرواد واللاحقين لهم قد ساهمت بعض الشيء فى التغلب على بعض المشاكل ، فان جزءا منها لا يزال قائما ، ومازال فى احتياج لجهود شباب العلماء فى الميدان لمواجهته .

مفهوم علم المجتمع :

يرجع الفضل إلي " أوجست كونت " فى تسمية علم الاجتماع أوالمجتمع حيث اشتق كلمة " Sociology " من مزيج من اللاتينية واليونانية لتصف بمهارة اسم هذا العلم الجديد ، حيث يشير مقطع " Socio " إلي المجتمع ، أما مقطع " Ology " فيشير إلي الدراسة ذات المستوى الرفيع من حيث الدقة والتعمق ، ومن ثم فان الكلمة مجتمعة تعنى دراسة المجتمع دراسة تتمتع بدرجة عالية من التعميم والتجريد .

ونعنى بدراسة المجتمع دراسة بنى الإنسان فى وجودهم الذى يقوم على الاعتماد والتبادل، ولا يعنى ذلك أن علم المجتمع يهتم ببناء الجسد الإنساني أو بوظائف أعضائه أو بالعمليات العقلية فى حد ذاتها ، بل هو يهتم بما يحدث عندما يقابل إنسان إنسانا آخر ، وعندما يشكل الناس جماعة أو جماعات أو عندما يتعاونون أو يقتتلون أو يتحكم بعضهم فى البعض الآخر ، أو يطورون الثقافة أو يقوضونها ، آي أن وحدة الدراسة الاجتماعية (السوسيولوجية) ليست الفرد الواحد ولكنها تتمثل فى فردين (على الأقل) يكونان معا علاقة بشكل ما .

يتضح مما سبق أن علم المجتمع يدرس هذه العلاقات كما يدرس الظواهر والنظم التى تنشأ عن وجود الإنسان فى المجتمع ، آي التى تنشأ عن تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض أو الجماعات مع بعضها البعض ، سواء كانت هذه الظواهر لغوية أو تشريعية أو أخلاقية أو دينية أو اقتصادية أو تربوية أو جمالية ، وكل هذه الظواهر تندرج تحت ما يسمى بالظاهرة الاجتماعية.

وترتبط دراسة الظواهر الاجتماعية بالتفكير الموضوعي الذى يختص بدراسة الظواهر دراسة علمية لمعرفة طبيعتها والوصول إلي قوانينها ، وقد استغرق الإنسان وقتا طويلا حتى تمكن من معالجة الموضوعات التى تتناولها العلوم الاجتماعية بطريقة علمية .

وخلاصة القول – وفى إطار ما سبق عرضه – فان علم المجتمع هو العلم الذى يدرس الظواهر والنظم الاجتماعية دراسة علمية وصولا إلي معرفة طبيعتها والقوانين التى تحكمها وتأثيراتها المختلفة على شكل الحياة الاجتماعية فى

المجتمع موضوع الدراسة .

ولإلقاء الضوء على هذا التعريف بشكل أوسع نتناول فيما يلى عرضا لمكوناته الرئيسية :

أولاً : الظاهرة الاجتماعية : Social phenomena

تعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها نتائج تأثير شخص أو أكثر على شخص آخر، وينطوي هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذى يحدث بين الناس وعلى جميع المواقف الاجتماعية ، وتعتبر الظواهر الاجتماعية بمثابة الوقائع التجريبية (أو الأمبيريقية) التى يمكن ملاحظتها فى الحياة الاجتماعية للإنسان، آي نماذج الحوادث والسلوك والفكر التى تكون البيانات الأساسية لعلم المجتمع ، وقد ينظر البعض إلي الظاهرة الاجتماعية كمرادف للواقعة الاجتماعية ، ويعنى ما سبق أن الظاهرة الاجتماعية هي توافق فى طرق التفكير والشعور والعادات يؤدى إلي نظم وقواعد معينة تتلاءم مع طبيعة المجتمع ، هذا التوافق هو ما دفع بالبعض أمثال " تارد " إلي القول بان التكرار أساس كل ما هو اجتماعي .

أي أن الظاهرة الاجتماعية تقوم فى الأصل على التقليد والمحاكاة ، فإذا كان الحدث الاجتماعي مبتكرا قوبل بالاستهجان فى بداية الأمر ، ولكن متى تكرر اعتاده الناس وألفوه ، وزال ما كان يعلق به من السخرية والاستنكار .

وفى إطار ما سبق يمكن القول بأن الظاهرة أو الواقعة الاجتماعية هي حدث عرضي يستمر فترة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب درجة قبول المجتمع له ، فالظواهر الاجتماعية التى تسود مجتمع ما تنشأ نتيجة لتفاعل أفكار أفراده وتشابك آرائهم وتقابل وجهات نظرهم وهذا التفاعل يؤدى إلي ما يسمى العقل الجمعي الذى يعتبر مصدرا للأفكار وأنواع العواطف والشعور والظواهر الاجتماعية ، وهو يختلف عن العقل الفردي أو عقول الأفراد وهو ما يمكن أن نسميه العقل أو روح أو نفس المجتمع.

إذا فالعلاقة بين العقل الجمعي (المسئول عن قبول أو رفض ظاهرة ما) والعقل الفردي (الذى يمثل موقف صاحبه فقط من هذه الظاهرة) يمكن تشبيهه بالعلاقة بين مركب كيميائي والعناصر الداخلة فى تركيبه ، إذ أن لكل فرد فى المجتمع عقليه خاصة به تجعله يبدو كعنصر متميز ، لكن اجتماع هؤلاء الأفراد سويا يجعلهم يتفاعلون مع بعضهم البعض مما يؤدى إلي تواجد عقليه جديدة أو نمط فكرى جيد هي ما يمكن تسميته " بالعقل الجمعي " .

صفات الظاهرة الاجتماعية :

يمكن تلخيص أهم هذه الصفات فيما يلى :

1 – عامة :

بمعنى أنها تلاحظ فى المجتمع عند طائفة كبيرة منه ، أو فى الجزء الأعظم منه .

2 – أنسيه :

أي يتميز بها المجتمع الإنساني دون الحيوانى ، لذلك فهي تختلف من مجتمع لآخر ومن فئة إلي أخرى داخل المجتمع الجغرافي والاجتماعي الواحد ، كذلك تختلف من فترة إلي أخرى ، وتخضع فى تغييرها لظروف الوسط الاجتماعية، وتتناقلها الأجيال ، أما الظواهر التى تبديها الحيوانات فهي عبارة عن استجابات وراثية غير مكتسبة من الوسط الذى تعيش فيه .

3 – تاريخية :

فكل ظاهرة تمثل فترة تاريخية من حياة المجتمع ، حيث تخلف ورائها تاريخا طويلا ، وعادات وتقاليد ، فظاهرة مثل الملابس التى تسود مجتمع ما فى فترة ما تستند إلي تاريخ طويل وحافل بالعادات والتقاليد التى أدت إلي سيادة هذا النوع من الملابس فى هذه الفترة ، ويعنى ذلك أن الظواهر الاجتماعية تمر فى دورات زمنية قد تطول أو تقصر حسب سرعة التغيير فى المجتمع .

4 – اجتماعية :

ذلك أنها لم تكن توجد لو ظل الأفراد بعيدين عن بعضهم البعض ، فهي نتائج تفاعلهم سويا على مر الزمن .

5 – إلزامية أو جبرية :

بمعنى أن الفرد يشعر بأنه مجبر عليها ، وان كان أحيانا لا يلمس هذا الشعور فى كثير من الظواهر لأنه تعود عليها وألفها ، وهذا الجبر الذى يحس به الأفراد إزاء الظاهرة هو ما يسمى بالضغط الاجتماعي، وهو ما نعنى به الجبر أو الإلزام الأخلاقي أو المعنوي الذى يشعر به الأفراد عندما يقدمون على عمل من الأعمال فيجدون أن عليهم أن ينسحبوا وان يتبعوا سلوكا معينا .

والظواهر الاجتماعية تختلف عن مثيلاتها الأخرى الطبيعية التى تختص بالعالم المادي فى كونها جزء من الظواهر الإنسية التى تشتمل – إضافة لها – على كل من :

أ– الظواهر النفسية التى تختص بالإنسان من حيث كونه كائن حي مفكر حيث تتعلق بعمليات التفكير والشعور والإدراك.

ب– الظواهر الفسيولوجية التى تختص بالعمليات والوظائف التى تشكل الأفراد من

حيث حجم الجسم واللون والأكل والشرب والهضم والنمو .

ثانيا : النظام أو النسق الاجتماعي : Social system

يرى " بارسونز " أن النظام أو النسق الاجتماعي يتكون بصفة أساسية من شخصين أو أكثر يتفاعلان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى موقف مشترك، آي أن النسق يتكون من مجموعة من الأفراد يتفاعلون بعضهم مع بعض فى موقف له على الأقل مظهر أو جانب فيزيقي أو بيئي ، ويدفعهم ميل كبير لتحقيق أقصى إشباع ممكن ، وتتحدد علاقاتهم بموافقتهم فى حدود نسق من الرموز المشتركة والمقررة ثقافياً .

ويرى آخرون أن النظام أو النسق الاجتماعي يتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم ببعضهم علاقات اجتماعية أقوي من تلك العلاقات التى توجد بينهم وبين آخرين خارج النظام أو النسق ، أي انهم يتفاعلون داخليا أكثر من تفاعلهم مع الغير، ولهم أهداف محددة يسعون إلي تحقيقها فى إطار من القيم والمعايير السلوكية. ويعنى ذلك أن النظام أو النسق الاجتماعي يتكون من عناصر أساسية يتصل بعضها بتكوينه ، والبعض الآخر بقيمة المشتركة ومكانه ، ويمكن تلخيص تلك العناصر فيما يلى :

1 – الدور الاجتماعي : Social Rule

وهو ما يتوقعه أفراد التنظيم الاجتماعي من عضو منهم فى موقف معين، أي عبارة عن تصرفات الأعضاء المتوقعة من التنظيم الذى ينتمون إليه .

ويعين التنظيم الأدوار المختلفة لأعضائه بطريقة رسمية أو غير رسمية، ويتصرف الأعضاء فى المواقف المختلفة على حسب ما يتوقعه الآخرون منهم ، ولذلك فان سلوك الفرد المتوقع داخل التنظيم الاجتماعي يجب أن يكون مطابقا للدور المفروض أن يؤديه فى موقف معين ، وأحيانا قد يكون سلوك الفرد وتصرفه الفعلي منحرفا عن تصرفه وسلوكه المتوقع ، ويرجع ذلك لعدم تقبل الفرد لدوره المعين له بواسطة التنظيم . وإذا تعدد الأفراد الذين لا يتقبلون أدوارهم داخل التنظيم فان ذلك سيؤدى إلي ضعف تماسك التنظيم الاجتماعي وفشله فى تحقيق أهدافه .

وعادة ما يوجد عدة أدوار لكل عضو من أعضاء التنظيم الواحد ، كما أنه من المتوقع أن يكون لكل شخص أدوار أخرى فى تنظيمات اجتماعية أخرى، وهذه الأدوار المتباينة عادة ما تترك آثارها على شخصية صاحبها فإذا كانت متعارضة مع بعضها فيصاب الشخص بسوء التكيف مع أدواره المختلفة بالتنظيمات الاجتماعية التى يشترك فيها.

2 – المكانة الاجتماعية : Social status

يقصد بها المكانة أو المرتبة التى يضع أعضاء التنظيم الاجتماعي فردا منهم فيها بناء على سمات وصفات معينة يتمتع بها هذا الفرد وتعتبر ذات ميزة أو قيمة لدى أعضاء الجماعة ، وبناء على ذلك التعريف ينتظر أن يكون للفرد فى جماعة الأشرار واللصوص مكانة اجتماعية عليا إذا كان يتمتع بصفات القسوة والبطش ، بينما تقل مكانته الاجتماعية إذا ما تمتع بمزايا وفضائل حميدة، آي أن نوع الصفات وتقديرها يكون على حسب تقدير أعضاء الجماعة وليس حسب نوع صفات الأفراد وأخلاقهم الفاضلة . ويرتبط دور الفرد ومكانته بالتنظيم ارتباطا وثيقا حيث يؤثر كل منها فى الآخر ويتحدد به ، كما يتأثر كل منها بعوامل مختلفة مثل : السن ، والجنس ، والمركز العائلي ، والمركز المالى.

والمكانات الاجتماعية أما أن تكون منسبة ascribed status ، وهى تلك المكانات التى تنسب للفرد منذ ولادته (مثل : الأمير – الأميرة) أو يحصل عليها الفرد أثناء نموه الطبيعي وتقدمه فى السن، وأما أن تكون مكتسبة Achieved status ، وهى تلك المكانات التى يحصل عليها الفرد بقيمة عمله ومجهوده .

3 – السلطة : Authority

هي الحق والنفوذ الذى يمنح أو يعطى للأعضاء للتأثير على بعضهم البعض ، ويتضمن هذا العنصر دائما بعض الواجبات ، ويمنح التنظيم الاجتماعي سلطات مختلفة لأعضائه وذلك لغرض تنظيم العمل به ، ويرتبط ذلك بتحقيق واجبات معنية تعتبر ضمن أهداف أو أغراض التنظيم .

وتحدد السلطات فى التنظيمات الرسمية بصورة رسمية عن طريق قانون أو لائحة تحدد اختصاصات كل فرد وسلطاته وبذلك يسهل تحديد المسئولية فى الإدارة ، كما تمنح السلطات بطريقة غير رسمية ولا تعين حدودها كما فى التنظيمات الغير رسمية (مثل العائلة) وفيها يصعب تحديد مسئولية الأفراد . ويستخدم التنظيم الاجتماعي سلطاته لكي يحد من سلوك الأفراد داخل إطاره العام بواسطة الجزاءات الإيجابية أو السلبية.

4 – الحقوق : Rights

تعرف بأنها المناعة من السلطة ومن الواجبات لأنها تضع حدا لها فى التأثير على الأفراد الآخرين، وتعرف أيضا بأنها الطاعة المطلوبة للسلطة من تقبل الاحتياجات التى يتطلبها دور الفرد فى الموقف ، لذلك ينتظر أن يكون هناك توازن بين الحقوق والسلطات فى كل تنظيم اجتماعي ، وتختلف طبيعة هذا التوازن على قدر ما يمنح من سلطات أو يقرر من حقوق للأفراد بالتنظيم ، ويتناسب وجود

السلطات ومنح الحقوق تناسب عكسيا داخل التنظيم ، أي كلما زادت الحقوق الممنوحة للأعضاء كلما قل تأثير الأفراد على تصرفات الآخرين.

وتمثل العناصر الأربعة السابقة النواحي الرئيسية لتركيب التنظيم الاجتماعي ، وتمثل العناصر التالية النواحي الرئيسية للقيم المشتركة وهى :

5 – الأهداف : Goals

وهى تلك التغيرات التى يسعى أعضاء التنظيم إلي تحقيقها عن طريق عمل التنظيم ، وقد يكون الإبقاء على الوضع الراهن هو الهدف المرغوب تحقيقه، ويوجد لكل تنظيم اجتماعي أهداف محددة يسعى إلي تحقيقها منها ما هو طويل المدى (الأهداف الاستراتيجية) ، ومنها ما هو متوسط المدى (أهداف متوسطة أو عامة) ، ومنها ما هو قصير المدى (أهداف إجرائية) والأخيرة هي التى يمكن قياس مدى تحققها وهى ترتبط بالأهداف المتوسطة التى ترتبط بدورها بالأهداف الاستراتيجية للتنظيم ، وذلك في شكل تنظيم هرمي للأهداف.

6 – القواعد والمعايير الاجتماعية : Social Norms

هي عبارة عن القواعد التى تصف المقبول وغير المقبول اجتماعيا ، حيث إنها تحكم استعمال التنظيم للوسائل التى تمكنه من الوصول إلي غايته ، وتتخذ هذه المعايير أنماطا معينة ليتبعها الأفراد تلقائيا فى الاستجابة لها ، ويؤثر اتباع الأفراد لهذه المعايير على ميولهم وطريقة تصرفاتهم خاصة إذا استمرت لفترة طويلة ، حيث تتحول إلي عادات سائدة بالمجتمع ومقبولة من أفراده .

وتوجد أنواع مختلفة من المعايير الاجتماعية :

أ- الرسمي منها مثل قوانين المجتمع ولوائح التنظيمات الاجتماعية Institutionalized Norms

ب- الغير رسمي أي التى لا ينص عليها فى صورة قوانين أو لوائح تنظيمية Non Institutionalized Norms

وتتدرج هذه القواعد والمعايير ما بين الضعف والقوة من حيث اتباعها، وعادة ما يصاحب مخالفتها شعور قوى من الأعضاء نحو من يخالفها ، لذلك ينص فى حالة القوانين الرسمية على عقوبات شديدة تفرض على المخالفين لها ، أما فى حالة القوانين غير الرسمية فان المجتمع أو الجماعة تفرض ضغطا اجتماعيا Social pressure على الأفراد المخالفين يأخذ صورا متعددة بعضها يكون سلبيا مثل التهكم والسخرية ، والآخر إيجابيا مثل العزل أو الفصل من التنظيم .

7 – الإمكانيات والتسهيلات الاجتماعية : Social Facilitates

ويقصد بها الوسائل التى يستخدمها التنظيم الاجتماعي للوصول إلي أهدافه وغايته ، أو هي مجموعة الموارد البشرية والطبيعية التى يستخدمها التنظيم

الاجتماعي فى تحقيق أهدافه . ورغم اتفاق الأعضاء على أهداف التنظيم فانهم ربما قد يختلفوا على الوسائل أو الطرق أو الموارد التى يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف ، لذلك من الأفضل التعرف على الاتجاهات الموجودة داخل التنظيم وذلك بهدف رسم سياسة تحقيق الأهداف بما يتفق مع مجموعة التسهيلات المتاحة والممكن استخدامها .

8 – المكان أو الحدود الجغرافية : Territoriality

وهى المساحة الجغرافية التى يتم عليها تفاعلات التنظيم الاجتماعي لتحقيق أهدافه وغاياته.

ويلاحظ أن العناصر السابقة قد تزيد عن ذلك أو تقل وفقا لطبيعة كل تنظيم اجتماعي ، كما أنها ليست منفصلة عن بعضها البعض ، ولكنها متداخلة ومرتبطة وتتحدد قيمتها بمدى استعمالها وفائدتها .

ثالثا : الدراسة العلمية لعلم المجتمع :

حاول الإنسان منذ القدم أن يتعرف على عناصر البيئة المحيطة به وان يكتشف الكثير من أسرارها ويقف على حقيقة القوى الموجهة لها حتى يستطيع أن يكون لنفسه بعض الأفكار التى تساعده على تحديد سلوكه تجاهها من جهة ، وحتى يتمكن من القضاء على المشكلات التى تعترض سبيل حياته من جهة أخرى ، وقد ترتب على هذه المحاولات زيادة حصيلة الإنسان من المعرفة وفهمه لكثير من الظواهر المحيطة به فى مجتمعه .

وقد لجأ الإنسان فى مسيرته المعرفية إلي العديد من الطرق والوسائل التى أعانته على اكتساب المعرفة وتفسير ما يحيط به من ظواهر تميزت كل طريقة أو وسيلة منها بأنها وليدة فترتها الزمنية ، وهو ما يعنى أن هذه الطرق والوسائل قد تطورت خلال الزمن موازية للتطور الفكري للإنسان ، وهى فى تطورها هذا أصبحت أكثر منطقية ، ولفهم ذلك نستعرض فيما يلى المسارات التاريخية للمعرفة حتى يتسنى لنا معرفة كيف تطورت طرق اكتساب المعرفة ومن ثم كيف تطورت الدراسة العلمية للمجتمع .

طرق البحث فى مجال علم الاجتماع :

يختلف علم الاجتماع عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وكذلك عن العلوم الطبيعية سواء من حيث وحدة الدراسة فيه أو من حيث طرق البحث ، لذلك

تجدر الإشارة إلي أهم طرق البحث المستخدمة فى مجال علم الاجتماع وهى :

أولا – المسح الاجتماعي Social Survey

هو أحد الطرق المستخدمة فى دراسات علم الاجتماع ، ويعرف بأنه الدراسة العلمية والعملية للظروف الاجتماعية فى مجتمع ما بقصد الحصول على بيانات ومعلومات يمكن الاستفادة منها فى تخطيط وتنفيذ المشروعات الإنمائية التى تتم بغرض الإصلاح الاجتماعي .

ويعنى ما سبق أن المسح الاجتماعي يتم فى مجتمع معين وفى مكان معين ، وأنه ينصب على الوقت الحاضر للمجتمع ، ويتعلق بالجانب العلمى بوضع تخطيط وتنفيذ للبرامج الإصلاحية فى هذا المجتمع ، ويفيد المسح الاجتماعي فى الدراسات الوصفية وقياس اتجاهات الرأي العام .

ويمكن التمييز بين أنواع من المسوح الاجتماعية من حيث :

أ – مجال الدراسة :

وتنقسم المسوح وفق هذا البعد إلي :

المسوح العام :

وهى التى تعالج عدة جوانب محددة من الحياة الاجتماعية فى مجتمع ما

المسوح الخاصة :

وهى التى تهتم بناحية محددة من نواحي المجتمع المستهدف .

ب – من ناحية المجال البشرى :

وتنقسم المسوح وفق هذا البعد إلي :

المسح الشامل :

وهو الذى يهتم بكل مفردات المجتمع (الحصر الشامل) .

المسح بطريقة العينة :

وهى التى تهتم بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات فى مجتمع الدراسة .

جـ – من ناحية الزمن :

وتنقسم المسوح وفق هذا البعد إلي مسوح قبلية ، ودورية ، وبعدية عند دراسة جانب معين أو جوانب مجتمعية معينة للوقوف على مدى التغير الذى لحق به .

ثانيا – دراسة الحالة : Case study

يقصد بدراسة الحالة وصف موضوع مفرد ، أي دراسة وحدة مثل الأسرة أو القبيلة أو القرية دراسة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلي

تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة ، وهذا المنهج يعتمد على الدراسة المتعمقة للوحدة موضوع الدراسة فى سبيل تحديد مختلف العوامل المؤثرة فيها .

وتفيد دراسة الحالة فى الدراسات التفصيلية للقيم والعادات والتقاليد والاتجاهات السائدة فى مجتمع ما ، وفى دراسة التاريخ التطوري لشيء أو شخص أو فكرة أو موقف اجتماعي معين .

ثالثا : الدراسة التاريخية : Historical study

تعتبر الظواهر الاجتماعية تاريخية فى اغلب الأحوال ، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع فى نشأتها ونموها ، كما تدين له بوجودها الحالي ، لذلك كان لزاما على الباحث الاجتماعي الرجوع إلي الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها والوقوف على عوامل تغيرها وانتقالها من حال إلي حال.

ويتم الاستعانة بهذا المنهج بهدف الوصول إلي المبادئ والقوانين العامة التى تحكم طبيعة الظاهرة ، وكذلك العوامل المؤثرة فيها بعد تحليل الحقائق والقوى المختلفة المؤثرة فى الظاهرة فى الزمن الحاضر وربطها بالماضي والقوى المختلفة التى ساعدت فى تشكيل الحاضر . ويستلزم ذلك ضرورة تعقب الظاهرة فى الماضي وجمع الوثائق المتعلقة بها وتحليلها ونقدها ومحاولة تصنيفها لمعرفة القوانين التى تحكمها .

رابعا : الدراسة التجريبية : Experimental study

وهى الدراسة التى تجسد معالم الطريقة العملية ، حيث تعتمد على ملاحظة الوقائع الخارجة عن العقل ، ثم وضع الفروض عن هذه الوقائع وتحقيقها عن طريقة التجربة بهدف الوصول إلي القوانين التى تحكمها ، ولقد حدد " جون ستيورات ميل " ثلاثة طرق للتصميمات التجريبية هي :

1 – طريقة الاتفاق : Agreement Method

وتعنى أنه إذا اتفقت حالتان أو أكثر فى نتيجة ما وكان هناك عنصر واحد ثابت فى مثل هذه الحالات مع تغير بقية العناصر من حالة إلي أخرى ، فأنه يمكن القول أن العنصر الثابت هو السبب فى هذه النتيجة ، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالصورة التالية :

الحالة الأولى	أ	ب	ج	**د**	**النتيجة**	**ن**
الحالة الثانية	هـ	و	**د**	ز	**النتيجة**	**ن**

ويؤخذ على هذه الطريقة أنه قد لا يكون العامل (**د**) سببا فى حدوث النتيجة (**ن**)، بل ربما تعزى إلي الصدفة أو إلي عامل آخر بالاشتراك مع العامل (د) أو إلي عامل لم يتضمنه تصميم البحث .

2 – طريقة الاختلاف : Difference Method

وتعتمد هذه الطريقة على ربط السبب بالنتيجة فإذا وجد السبب وجدت النتيجة، وإذا غاب غابت ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالشكل التالي :

الحالة الأولى	أ	ب	ج	**د**	**النتيجة**	**ن**
الحالة الثانية	هـ	و	ز	**د** غيرمتواجدة	**النتيجة**	**ن** غير متواجدة

إذا العامل (**د**) هو السبب في حدوث لنتيجة (**ن**)

وهذه الطريقة أكثر دقة من سابقتها وان كانت تقابلها عدة صعوبات عند التطبيق ، مثلا لابد أن يلم الباحث بجميع العوامل المؤثرة فى الظاهرة موضع الدراسة وهو أمر صعب التحقيق من الناحية العملية ، كما أنه من الصعب إيجاد مجموعتين من العوامل متكافئتين ومختلفتين عن بعضهما فى عامل واحد فقط ، حتى فى حالة إدخال متغير تجريبي على أحد المجموعتين (التجريبية) فأنه يلزم مرور وقت كاف حتى يظهر تأثير هذا المتغير، وهذا وحده كفيل بأن يحدث تغيرات أخرى لا يمكن إرجاعها إلي المتغير التجريبي نفسه .

وعادة نختبر صحة الفرض وفقا لهذه الطريقة فى وجود مجموعتين إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية (التى تتعرض لمؤثر الدارسة) ويتم القياس بعد التجربة لمعرفة مدى معنوية الفرق بينهما ويتم أجراء التجربة بعدة طرق أو تصميمات هي :

أ – التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعة واحدة من الأفراد :

حيث يتم بها القياس القبلي ، ثم تعرض للمؤثر، ثم القياس البعدي والفرق بينهما يعزى إلي تأثير المؤثر التجريبي .

ب – التجربة البعدية :

وفيها يختار الباحث عينتين عشوائيتين متماثلتين فى جميع الوجوه من مجتمع البحث ، ثم يدخل المتغير التجريبي على المجموعة التجريبية ، ثم تقاس المجموعتان ويختبر الفرق بينها باختبارات الدلالة الإحصائية .

جـ –التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعتين للقياس بالتبادل :

حيث . يتم اختيار مجموعتين متماثلتين فى جميع النواحي من مجتمع البحث تجرى عملية القياس القبلي للمجموعة الضابطة بينما تجرى عملية القياس البعدي للمجموعة التجريبية ويعتبر الفرق بين القياسان ناشئا عن المتغير التجريبي

.

د – التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعة تجريبية ومجموعتين ضابطتين :

حيث يتم القياس القبلي لمجموعتين إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية ، ثم نعرض المجموعة الضابطة الثالثة للمتغير التجريبي ، ويجرى القياس لها وذلك بهدف التعرف على تأثير المتغير التجريبي موضع الدراسة .

3 – طريقة التلازم فى التغير :

ويقصد بها درجة التلازم بين المقدمات والنتائج التى تحدث فى ظاهرة ما. فإذا كان لدينا ظاهرتان ولكل منهما مقدمات ونتائج وكان التغير فى المقدمات ينتج تغيرا فى النتائج بنسبة ما ، فان هناك علاقة سببية بين المقدمات والنتائج ويكشف عن هذه العلاقة باستخدام معامل الارتباط الذى يوضح طبيعة هذه العلاقة واتجاهها وتستلزم هذه الطريقة تثبيت جميع العوامل التى يجمعها الباحث ماعدا عامل واحد فقط .

علاقة علم المجتمع بالعلوم الأخرى :

يعتبر علم المجتمع علما حديثا نسبيا عند مقارنته ببقية العلوم الاجتماعية الأخرى ، حيث يعد آخر العلوم التى انفصلت عن مجموعة العلوم الفلسفية ، و يستهدف التنبؤ بكافة أنواع السلوك الإنساني ، فهو يدرس الفرد فى علاقاته وتفاعله مع الآخرين سواء داخل جماعة أو بين الجماعات بعضها وبعض على عكس بقية العلوم الاجتماعية الأخرى التى تهتم بدراسة نشاط الأفراد باعتبارهم أعضاء فى جماعة، فعلم السياسة مثلا ينظر إلي الفرد باعتباره عضو فى الدولة، وعلم الاقتصاد يهتم بنشاط الفرد المتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع للثروة ، أما علم المجتمع فمجال نشاطه العلاقات الاجتماعية عادة بين الفرد وغيره من الأفراد أو الجماعات الأخرى ، ويعنى ما سبق أن العلوم الاجتماعية تركز اهتمامها فى دراسة جانب واحد من الظاهرة الاجتماعية فى حين يركز علم المجتمع على الظاهرة الاجتماعية ككل ، أي من كافة جوانبها وذلك لان هذه الجوانب لا يمكن أن تنفصل عن بعضها بحال . وفى سبيل توضيح ذلك نعرض فيما يلى لطبيعة العلاقة بين علم المجتمع والعلوم الاجتماعية الأخرى .

1 – علم المجتمع وعلم الاقتصاد :

يهتم علم الاقتصاد بدراسة إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات

سواء من خلال المؤسسات الإنتاجية أو التسويقية أو الأفراد باعتبارهم مستهلكين، أي أنه يدرس النشاط الاقتصادى للأفراد والتنظيمات الاقتصادية ، ألا أنه عندما يفسر سلوكهم فأنه يستمد تفسيراته من النظرية فى علم الاجتماع وعلم النفس ، ومن جهة أخرى فان هذه النواحي الاقتصادية ترتبط بظواهر وعوامل اجتماعية أخرى مثل الآسرة ونوعها ، والطبقات الاجتماعية وأيدولوجية الدولة، والرأي العام ، والنمو السكاني ، وسرعة التغير، ودرجة التقدم التكنولوجي .. الخ .

2 – علم المجتمع وعلم النفس :

يهتم كلا العلمين بدراسة سلوك الفرد ، فعلم المجتمع يهتم بدراسة السلوك الفردي داخل الجماعة ، فى حين يهتم علم النفس بدراسة السلوك الفردي باعتباره وحدة منعزلة عن عالمها الاجتماعي، أي يبحث فى شعور الفرد وغرائزه وتفاعلاته وعلاقاته النفسية ككائن حي ، أي أن وحدة الدراسة فى علم المجتمع هي الجماعة ، بينما وحدة الدراسة فى علم النفس هي الفرد . يضاف إلي ذلك أن علماء المجتمع يستخدمون بعض مفاهيم علم النفس عند تحليل وتفسير بعض الظواهر الاجتماعية ، كما أن علم النفس فى محاولته التنبؤ بسلوك الفرد على أساس المعرفة بدينامياته النفسية يأخذ فى اعتباره تأثير الجماعة عليه وهى نقطة الالتقاء بين العلمين والتي نشأ على أساسها علم النفس الاجتماعي .

3 – علم المجتمع وعلم الانثروبولوجيا :

تهتم الانثروبولوجيا بدراسة المجتمعات الإنسانية بدرجة شمولية ، حيث لا تقتصر الدراسة على جانب واحد أو ظاهرة واحدة فى المجتمع ، ورغم أن كثير من العلماء يرون أن كلا العلمين فى اصل واحد (علم واحد والفرق فى منهج البحث) إلا أن علم الأنثروبولوجيا يتطلب باحثين على قدر كبير من التدريب ، ويمكن تقسيمه إلي قسمين رئيسيين:

أ – علم الانثروبولوجيا الطبيعية (الانثروبولجى) :

وتختص بدراسة تطور الحياة الإنسانية من الناحية الوراثية ، كما يهتم بدراسة الأجناس البشرية وطبيعتها من حيث اللون والطول والنواحي البيولوجية والتشريعية .. الخ .

ب –علم الانثروبولوجيا الاجتماعية :

ويهتم بدراسة الحياة الاجتماعية للإنسان وتطورها عبر الزمن كاللغة وأنواع السلوك والعادات والقيم والثقافة ، كذلك يمتد مجال العلم إلي الدراسات المقارنة بين الحضارات .

4 – علم المجتمع وعلم السياسة :

يدرس علم السياسة مختلف النظم السياسية فى المجتمعات وكذلك العلاقات الدولية والقوانين الدولية والمحلية التى تعين حقوق وواجبات الأفراد والحكومات ، بينما يدرس علم المجتمع تأثير هذه النظم وتلك التشريعات على العلاقات والظواهر الاجتماعية .

5 – علم المجتمع والعلوم الطبيعية :

لا شك أن التقدم العلمى فى مجال العلوم الطبيعية له اثر كبير على حياة المجتمع وخصائصها وتفسيرها وعلاقتها ببعضها البعض ، هذا التقدم لا يمكن الجزم بحدوث مثله فى العلوم الاجتماعية التى تنمو ببطيء شديد ، وقد يعزى ذلك إلي صعوبة التحكم فى العوامل المؤثرة على الظواهر الاجتماعية ، وذلك لكون الإنسان كائن صعب التحكم فيه خاصة عند دراسة اتجاهاته وسلوكه وتفاعله ، ومن هنا يمكن القول بصعوبة التنبؤ بسلوك الفرد تماما ، فى حين يمكن التنبؤ بسلوك الظاهرة فى العلوم الطبيعية تحت ظروف محددة (ظروف التحكم فى العوامل المؤثرة على هذه الظاهرة من حرارة وضوء ورطوبة) ، لذلك تختلف طرق البحث العلمى فى مجال علم المجتمع عن مثيلتها فى مجال العلوم الطبيعية .

6 – علم المجتمع والتاريخ :

يعرف البعض التاريخ بأنه سجل الماضي الإنساني حيث يشتمل على ذكر الأحداث والوقائع التاريخية والأسباب التى دعت أليها وأوقات وأماكن حدوثها، ويحاول علماء التاريخ دراسة هذه الأحداث وتحليلها واستقرائها بهدف تفسير الحاضر، بينما يحاول علماء الاجتماع الاستفادة من المعلومات التاريخية فى نواحي دراستهم مستنتجين منها الظواهر والخصائص المشتركة للأحداث ، أي أن علم التاريخ يعتبر الحقل الذى يحصل منه علماء الاجتماع علي الكثير من الخصائص التى تميز نواحي دراسات علم المجتمع .

ويعنى ما سبق أن علم المجتمع ليس علما معزولا عن بقية العلوم ، بل قد يرتبط بها كما ترتبط هي مع بعضها البعض ، فعندما يقوم العالم الاجتماعي ببحوثه فأنه لا يتقيد بالحدود والفواصل الفكرية التى قد يفرضها مجال تخصصه، وإنما يجب أن يسير وراء المشكلة حيثما تقوده دون ما التقيد بالإطار المخصص للبحث الذى يعمل بشأنه ، أي أن تداخل العلوم مع بعضها يعتبر آمرا حتميا وإذا كان هناك ما يشبه تقسيم العمل بالنسبة للعلوم الاجتماعية فأنه لا يجب أن يفهم

من ذلك على أنه استقلال لكل علم اجتماعي على حده ، بل هو تأكيد على وحدة العلوم الاجتماعية التى هي الأساس فى فهم المشكلات الواقعية المعقدة والوصول إلي حلول علمية لها .

مجالات علم المجتمع :

يدرس علم المجتمع كل مجتمع كوحدة متكاملة ومع ذلك فيمكن النظر إليه على أنه يتضمن أجزاء مختلفة أي علوما متميزة ويدرس كل منها وجها معينا من اوجه الحياة الاجتماعية، ويمكن تحديد مجالات هذه الأوجه فيما يلى :

1 – علم مورفولوجيا المجتمع : Social Morphology

وهو يهتم بدراسة الشكل المادي الخارجي للمجتمع وبيئته الاجتماعية والجغرافية والتراكيب السكانية بأبعادها المتنوعة والعلاقات البيئية بين كل هذه الأشكال ، وغير ذلك من النواحي .

2 – علم الوظائف الاجتماعية : Social Functions

وهو يهتم بدراسة المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية كاللغة والدين والعادات والنظم والقوانين والأخلاق ، والمظاهر الفنية الإبداعية للمجتمع (كالفن والنحت والتصوير والموسيقى) وكل منها يمثل قسما خاصا من علم المجتمع كالدراسة الاجتماعية للغة ، والدراسة الاجتماعية للدين .. وهكذا ، وتمثل هذه الأوجه مجالات علم المجتمع بصفة عامة سواء تمت الدراسة فى المجتمع الحضري (علم المجتمع الحضري) أو فى المجتمع الريفي (علم المجتمع الريفي) .

تذكر

1. يعتبر عبد الرحمن بن خلدون هو المؤسس الحقيقي لعلم المجتمع .
2. بدأ تدريس علم الاجتماع فى مصر عام 1925 بجامعة القاهرة فى قسم خاص به ثم ضُم إلي قسم الفلسفة عام 1929 ، ثم استعاد استقلاله عام 1947 .
3. هناك صعوبات عديدة واجهت علم المجتمع فى مصر منها قله الساعات التدريسية، قلة الجهود الموجهة من الرواد للتعريف بالتراث السوسيولوجى ، ومشاكل التعريب ، وتحديد المفاهيم .

4. يرجع الفضل إلي أوجست كونت فى تسمية علم المجتمع .
5. تعنى دراسة المجتمع دراسة بنى الإنسان فى وجودهم الذى يقوم على الاعتماد والتبادل ، ومن ثم فعلم المجتمع يدرس الظواهر والنظم والعلاقات التى تنشأ عن وجود الإنسان فى مجتمع ما .
6. تعرف الظاهرة بأنها نتائج تأثير شخص ما على شخص آخر أو اكثر ومن خواصها : أنها عامة ، انسيه، تاريخية ، اجتماعية ، إلزامية أو جبرية .
7. النظام الاجتماعي عبارة عن شخصين أو اكثر يتفاعلان بطريقة مباشرة فى موقف مشترك ، ومن عناصره : الدور الاجتماعي ، والمكانة الاجتماعية ، والسلطة ، والحقوق ، والأهداف ، والقواعد والمعايير الاجتماعية والإمكانيات والتسهيلات الاجتماعية ، والمكان الجغرافي .
8. للمعرفة مسارات تاريخية تبدأ من التقاليد وأهل الثقة كمصدر ، وتنتهي بالمنهج العلمى الحديث الذى أسسه ابن خلدون .
9. تتعدد طرق البحث فى مجال علم المجتمع فمنها المسح الاجتماعي ، ودراسة الحالة ، والدراسات التجريبية .
10. لعلم المجتمع علاقة وثيقة بالعلوم الأخرى كالاقتصاد ، والأنثروبولوجيا وعلم النفس ، وعلم السياسة، وعلم التاريخ ، وأي دراسة فى مجالات هذه العلوم لا تتم بمعزل عن العلوم الأخرى .
11. يعتبر علم مورفولوجيا المجتمع ، وعلم الوظائف الاجتماعية الركيزتين الأساسيتين لعلم المجتمع .

الأسئلة

1. ما هي الصعوبات التى واجهت علم المجتمع عند بداية تدريسه فى مصر؟

2. أذكر ما تعرفه عن :

أ –الظاهرة الاجتماعية ب –النظام الاجتماعي .

3. مرت المعرفة العلمية بمسارات مختلفة عبر التاريخ . ناقش هذه العبارة

موضحا الفروق الجوهرية بين هذه المسارات ؟

4. لعلم المجتمع طرق عديدة لدراسة ظواهره . وضح أهم هذه الطرق ومزايا كل منها ؟

5.أذكر ما تعرفه عن :

أ – دراسة الحالة

ب– المسح الاجتماعي

ج –المنهج التجريبي فى علم المجتمع .

6.ما المقصود بعلم المجتمع ؟ وما هي مجالاته ؟

الفصل الثانى
علم المجتمع الريفى

أولا : نشأة علم المجتمع الريفى :

لم ينل المجتمع الريفى اهتمام الباحثين والمتخصصين فى علم الاجتماع العام ، والانثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية وغيرها من العلوم ذات العلاقة إلا فى بدايات القرن التاسع عشر وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية ، فمن المنظور التاريخى كان يمكن للباحثين دون عناء يذكر التمييز بين المجتمعين الريفى والحضرى بتحديد خصائص كل منهما من خلال أسلوب الحياة السائد STYLE OF LIFE فى كلا المجتمعين ، ولكن ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من تغيرات جذرية فى أشكال وصور وأنماط التجمعات البشرية اصبح من الصعوبة بمكان تحديد ماهية المجتمع الريفى وخصائصه ووظائفه ، فلم يعد أسلوب الحياة مناسبا للتفرقة بين المجتمعين الريفى والحضرى ، بل اصبح استخدام المفهوم مضللا فى كثير من الأحيان ، ففى المجتمع الريفى يسلك كثيرا من الأفراد سلوكا حضريا والعكس صحيح فى المجتمعات الحضرية.

ويجمع العلماء على أن النشأة الأولى لعلم المجتمع الريفى كانت فى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لم تتحدد معالمه من ناحية موضوعاته ومناهجه إلا مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، بعد أن بدأت مشكلات القطاع الريفى الأمريكي فى جذب انتباه علماء الاجتماع الأمريكيين الذين حاولوا دراسة هذه المشكلات والبحث عن حلول مناسبة لها .

ويعد تراث علم المجتمع الريفى فى الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر غزارة إذا ما قورن بفروع علم المجتمع الأخرى حيث تعددت الدراسات وتنوعت لتشمل جميع اوجه الحياة الريفية .

ونظرا للنشأة الأمبريقية لعلم المجتمع الريفى ، فقد اتسمت معظم إسهاماته بالواقعية والموضوعية التى كان لها آثراً مباشراً فى إثراء ودعم الإطار النظري لعلم الاجتماع العام .

ولقد ظهر علم المجتمع الريفى بالمفهوم الأمريكي فى أوروبا متأخرا بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد يبدوا ذلك غريبا لان قطاعا عريضا من السكان الأوروبيين فى ذلك الوقت كانوا يقيمون بالمناطق الريفية ، علاوة على أن أصول علم الاجتماع العام أوربية وليست أمريكية ، ويرجع ذلك إلي ان علم الاجتماع الريفى بالمفهوم الأمريكي لم يكن يلائم التصور الأوروبى لعلم الاجتماع العام قبل

عام 1940 لان علم الاجتماع بالمفهوم الأوروبي قبل الحرب العالمية الثانية كان مصطبغا بالصيغة النظرية وربما الفلسفية ، الأمر الذى يتعذر معه تصور وجود علم المجتمع الريفى باهتماماته التطبيقية والعملية كما ورد فى المفهوم الأمريكى ، ويرجع السبب وراء تأخر ظهور علم المجتمع الريفى بالمفهوم الأمريكى فى أوروبا أيضا إلي تدنى مستوى الاتصال بين دارسى علم المجتمع فى كل من أوروبا وأمريكا قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث ظل علماء الاجتماع الأوروبيين بمعزل عن مجريات الأحداث لعلم المجتمع الريفى فى الولايات المتحدة ، علاوة على أن المناخ السياسى السائد فى أوروبا فى فترة ما قبل الحرب لم يعق نمو علم المجتمع الريفى فى أوروبا فحسب ، ولكن أعاق تقدم علم المجتمع العام نفسه فتوقفت إسهامات فرنسا بلد "دوركهايم" ، وايطاليا بلد "باريتو" ، وألمانيا بلد" ماكس فيبر".

وعلى الرغم من تأخر ظهور علم المجتمع الريفى بالمفهوم الأمريكى فى أوروبا إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود معرفة منظمة بالحياة الريفية فى بلدانها، فقد اهتمت مجالات علمية معرفية أخرى بالحياة الريفية ، ففى فرنسا درست الحياة الريفية فى نطاق علم الجغرافيا البشرية ، وفى ألمانيا فى نطاق السياسة الزراعية .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور مناخ سياسى جديد حدث اتصال وثيق بين علماء المجتمع الأوربيين والأمريكيين كانت نتيجته نمو وازدهار علم المجتمع الريفى .

ثانيا : مناهج دراسة المجتمع الريفى :

وتتفق المدارس الفكرية المختلفة إلي ان تراث الدراسات الريفية يعكس تيارين متباينين هما تيارا علم المجتمع الريفى ، وعلم الأنثروبولوجيا الاجتماعية الريفية ، وعلى الرغم من اختلاف هذين التيارين من حيث الظروف التاريخية والمنهجية والمنطلق النظرى إلا انهما يتفقان فى الهدف النهائى وهو دراسة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى فى المجتمعات الريفية .

فإذا كانت الأنثروبولوجيا الاجتماعية الريفية تعنى بدراسة المجتمع القروى بوصفه كلا متكاملا ، أو دراسة الظواهر الجزئية فى إطار سياقها العام كما وردت فى كتابات " روبرت ردفيلد " ، فان اتجاه علم المجتمع الريفى فى البحث والدراسة تستند إلي عزل المشكلات موضوع الدراسة وتحليلها باستخدام أساليب وقواعد علم الاجتماع العام ، ثم تفسير النتائج فى ضوء النظرية الاجتماعية .

ثالثا : مفهوم المجتمع الريفى :

تتعدد معايير الحكم على مدى ريفية أو حضرية مجتمع ما باختلاف الدول والمجتمعات ، ويعنى ذلك أنه لا يوجد اتفاق واضح بينهما على تحديد مفهوم المناطق الريفية أو مفهوم المناطق الحضرية ، لذلك تلجأ الدول إلي وضع تعاريف إجرائية تستهدف منها سهولة الحصر والتعداد سواء للسكان أو للموارد.

فعلى سبيل المثال يعرف المجتمع الريفى فى الولايات المتحدة على أساس إحصائى باعتباره المجتمع الذى يقل عدد سكانه عن 2500 نسمه وما زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفى حتى ولو كان يعمل بالزراعة ، وقد اقتضى هذا التعريف استخدام عدة مسميات للمجتمعات ، فهناك المجتمع الريفى غير الزراعى، وهنا ك المجتمع الريفى الزراعى تماما ، كما أن هناك المجتمع الزراعى غير الريفى ، فالريف طبقا لهذا التعريف لا علاقة له بالمهنة ، بل هو مجرد اصطلاح له مدلول إحصائى تبعا لعدد السكان وان كان الغالب بطبيعة الحال ان المجتمعات التى يفوق عدد سكأنها عن (2500) نسمة هى مجتمعات يغلب عليها مهنة الزراعة .

وفى المجتمعات الغربية الأوربية تعتبر المجتمعات التى تعتمد على الصناعات الأولية فى معيشتها مجتمعات ريفية ، فالمجتمعات التى تعتمد أو تقوم على الإنتاج الزراعى أو الصيد أو التعدين تعد جميعا وفقا لهذا التعريف المهنى مجتمعات ريفية .

وفى غالبية الدول الآسيوية والأفريقية تعتبر المجتمعات التى يعتمد غالبية سكانها على الزراعة مجتمعات ريفية بغض النظر عن حجمها السكانى .

أما فى مصر فيتم التميز بين المجتمعات الريفية والحضرية على أساس إدارى ، حيث تعرف المجتمعات الريفية بأنها تلك المجتمعات التى ليست عاصمة لمحافظة أو لمركز إدارى ، ويعنى ذلك أن المجتمعات الريفية هى ما دون ذلك باستثناء محافظات الحدود الصحراوية التى تنشر بياناتها وإحصاءاتها بشكل مستقل . وقد أدى ذلك المفهوم الإدارى للريف إلي مفارقات عديدة خاصة بعد أن تحولت بعض القرى (إداريا) إلي مدن تحت بعض الضغوط الاجتماعية والسياسية ، بينما بقيت قرى أخرى تفوقها فى حجم السكان ونمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على حالها من الريفية لمجرد افتقارها إلي القوة والنفوذ الاجتماعى والسياسى لاقناع السلطة المركزية بتحويلها إلي مدن . كما أدت إلي ظهور بعض المشاكل الاجتماعية مثل مشاكل التحضر الزائد والهجرة الريفية الحضرية .. الخ .

فى إطار ما سبق عرضه هل يمكن القول بأن مثل هذه التعريفات كافية للتميز بين الريف والحضر ؟ وبمعنى آخر هل الحالة الفرضية للريف والأخرى للحضر ليس لها ثالثا ؟ أو بتعبير أدق هل تتساوى المجتمعات فى درجة ريفيتها أو درجة حضريتها ؟

أن الإجابة على هذا التساؤل تستلزم بالدرجة الأولى محاولة الاستعانة بمجهود الرواد الأوائل بداية من العصور القديمة على يد الفلاسفة الذين أدركوا الاختلاف الكبير بين المدينة والريف خاصة فى اوجه النشاط الاقتصادى، ومرورا بالمهتمين بدراسة المجتمعات والذين استرعى اهتمامهم وجود نمطين منها تختلف طبيعة كل منهما عن الآخر وهما المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى .

ويعتبر "ابن خلدون " المؤسس الفعلى لعلم المجتمع وأول من حاول أن يصف ويفسر طبيعة الاختلافات القائمة بين أشكال الاستيطان البشرى فى مقدمته الشهيرة حيث صنفها إلي نمطين أساسيين على أساس طبيعة النشاط الاقتصادى وأسلوب المعيشة ، هما أهل البداوة (بما فيهم الزراع) وأهل الحضر المشتغلين بالتجارة والصناعة) ، وبرغم افتقار نظريته إلي التحليل المتعمق الا أنها كانت البداية الأولى التى بنى عليها الرواد المحدثون محاولاتهم فى القرن السابع عشر خاصة عقب جهود " اوجست كونت " الباعث الجديد لعلم المجتمع.

ويعتبر العالم الالمانى " فريناند تونيز " أحد العلماء الذين اهتموا بدراسة ظاهرة الاختلاف بين الريف والحضر فعرض إصطلاحيه الشهيرين: الجمامين شافت GMEINSCHAFT ، والجيزل شافت GIESELSCHAF مشيرا إلي المجتمع ذو الطابع العائلى(الريفي) ، والمجتمع ذو الطابع الرسمى (الحضرى).

ثم قدم الفرنسى " اميل دوركهايم " تحليله للعلاقات الاجتماعية فى كلا النمطين حيث قدم مصطلحية : التضامن الآلى (فى المجتمع الريفى) ، والتضامن العضوى (فى المجتمع الحضرى) ، وتبعه " هوارد بيكر " فيما عرضه عن اتصاف المجتمعات الريفية بالثقافة المقدسة ، واتسام المجتمعات الحضرية بالثقافة المتحررة .

وناقش " روبرت ردفيلد " اصطلاحية : الثقافة الشعبية التى تسود الريف، والثقافة الحضرية التى تتضح فى الحضر ، وقدم " تشارلز كولى " مفهوم الجماعة الاولية (كتعبير عن المجتمع الريفى) فى مقابل مفهوم الجماعة الثانوية (كتعبير عن المجتمع الحضرى بخصائصه) .. الخ ما ناقشه كثيرون غيرهم .

وبصفة عامة يتضح من تراث علم المجتمع الريفى أن هناك اتجاهين رئيسيين أحدهما يقوم على استخدام محك وأحد للتميز بين الريف والحضر، والثانى

يقوم على استخدام محكات متعددة لهذا التمييز ، على ان الاتجاه القائم على أساس استخدام المحك الواحد غالبا ما يقابل بنقد متزايد يرجع إلي تغاضى هذا الاتجاه عن اختلاف الإطار الاجتماعى الذى يمكن ان ينتمى اليه مجتمعات متساوية الحجم ، فالمجتمع المحلى الذى يصل سكانه إلي عشرة آلاف نسمه ويعيش فى إطار مجتمع قومى لم يمارس الصناعة بعد يختلف بلا شك فى خصائصه عن مجتمع محلى بنفس الحجم ولكنه ينضوى فى إطار مجتمع صناعى متقدم ، وهو ما يشير إلي أهمية التكنولوجيا كمحك ضرورى للتميز بين المجتمعات .

ومن هنا ظهر اتجاه الاستعانة بمحكات متعددة للتفرقة تزعمه كل من " سور وكن " و " زمرمان " حيث استعانا بالمحكات التالية :

1 – الفروق المهنية.
2 – الفروق البيئية .
3 – حجم المجتمع .
4 – كثافة السكان .
5 – تجانس السكان
6 – الحراك الاجتماعى .
7 – اتجاه الهجرة .
8 – شكل التباين الاجتماعى .
9 – انساق التفاعل الاجتماعى .

ثم قدم " روث " نموذجه للتمييز فى ضوء خصائص المجتمع الحضرى التالية :

1 – الحجم الكبير .
2 – شدة الكثافة السكانية .
3 – انهيار النسيج المعيارى والأخلاقى وظهور نظام علمانى أو لا دينى.
4 – اللا تجانس بين السكان .
5 – سيادة العلاقات الثانوية .
6 – وضوح الضوابط الاجتماعية الرسمية .

ثم قدم الأمريكيان " لوميس وبيجل " تحليليهما لاصطلاحى " تونيز " عن المجتمع العائلى والعقدى ، وقررا ان الأنساق الاجتماعية تتدرج على مقياس (متصل) متدرج أحد طرفيه يشير إلي الصفة العائلية البحتة والطرف الثانى يشير إلي الصفة العقدية البحتة وذلك على النحو التالى :

شكل رقم (1) المتصل الريفى الحضرى لـ " لوميس وبيجل "

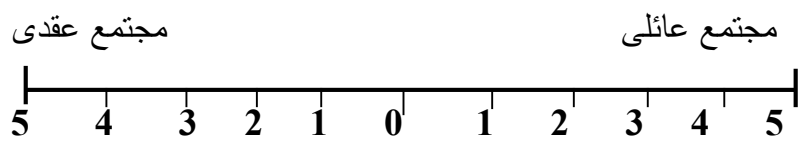

حيث يشير الوضع (5) على الطرف الأيمن إلي مجتمع تتصف علاقات أفراده بالصفة العائلية (الريفية) ، بينما يشير الوضع (صفر) إلي الحالة الوسطى تماما بين الطرفين ، في حين يشير الوضع (5) على الطرف الأيسر إلي مجتمع تتصف علاقات أفراده بالصفة (الحضرية) . ويمكن تمثيل العلاقة بين طرفى المتصل كالعلاقة بين لونين يمكن مزجهما بدرجات متفاوتة أو بنسب مختلفة للوصول إلي ألوان متدرجة (مثل اللون الأبيض وكذلك الأسمر وإمكانية الحصول منها على درجات مختلفة من الرماديات) .

وعامة يمكن تحديد موقع المجتمعات المختلفة على المتصل وفقا لمحكات المقارنة التالية :

1 – العلاقات ذات اتجاهين فى مقابل العلاقات ذات اتجاه وأحد .
2 – العلاقات الطوعية مقابل الأخرى الجبرية .
3 – تماسك الجماعة فى مقابل تفككها ، أو انفراطها .
4 – اتصال قصير أولى فى مقابل اتصال طويل ثانوى .
5 – الثقافة المقدسة مقابل الأخرى المتحررة .
6 – السلوك التقليدى مقابل الأخرى الموضوعى (الأكفأ)
7 – يتحدد السلوك بالعاطفة مقابل تحديده بالتفكير والتصميم والهدف .
8 – السلطة الشخصية مقابل السلطة غير الشخصية
9 – عدم وضوح السلطة والمسئولية والحقوق فى مقابل وضوحها
10 – تكامل الأدوار داخل وخارج الجماعة ، مقابل انفصالها داخل وخارج الجماعة .

ويعنى ما سبق ان كلا الوضعين (5) هما حالتان مفترضتان ليس لهما أساس فى الواقع ، وان المجتمعات تتباين درجة ريفيتها أو حضريتها على المتصل فى إطار المحكات السابقة .

رابعا : أشكال الاستيطان الريفى : Forms of Rural Settlement

1-المزرعة المنفردة (الاستيطان المنعزل): Single Farmstead

وفيها يبنى مالك الأرض سكنا لنفسه وعائلته على أرض مزرعته يحيط به عادة المنشآت التى يحتاج إليها كالحظائر والمخازن ومساكن لعمال المزرعة، وينتشر هذا الشكل من أشكال الاستيطان فى البلدان التى تكون فيها مساحة الملكية الزراعية كبيرة مثل بعض بلدان أمريكا الشمالية، و أمريكا الجنوبية، وأوروبا.

وهذا الشكل اقرب ما يكون لما هو موجود فى ريفنا العربى والمسمي بالعزبة أو الضيعة ، حيث نجد منزل المالك ومنشآت المزرعة ومنازل العمال مقامه على ارض المالك نفسه كذلك الحال فى مساكن إقطاعى العصور الوسطى حيث يقيمون حصونا وسط إقطاعياتهم يتخذونها سكنا ومخزنا للعتاد الحربى والمئونة ومقرا لحكم الإقطاعية .

مزايا المزرعة المنفردة :

أ – الإشراف المباشر على شئون المزرعة .

ب – انخفاض مصاريف النقل نظرا لوجود منشآت المزرعة على أرضها .

عيوب المزرعة المنفردة :

أ – العزلة وصعوبة الاتصال المباشر بالآخرين .

ب – ارتفاع نفقات المرافق من كهرباء ومياه

جـ– ارتفاع نفقات الخدمات العامة كالمدارس وأقسام الشرطة والوحدات الصحية .. الخ نظرا لتبعثر المساكن وتباعدها .

2 – القرية عبر الطريق Cross – Road village

وهو شكل من أشكال الاستيطان يتم بمقتضاه الاستفادة بمزايا المزرعة المنفردة مع تدنيه عيوبها ، حيث يعمد المزارعون إلي تشييد منازلهم ومنشآتهم على أرضهم فى المكان الذى تلتقى فيه مع أملاك جيرانهم ، فيتجمع بذلك عدد من المنازل فى مجتمع متقارب من شأنه تخفيف حدة الانعزال والمعيشة الجماعية وتخفيض نفقات الأمن والمرافق العامة .

3 – القرية الخطية : Line village

يعتبر هذا الشكل اقدم أشكال الاستيطان الريفى على وجه الإطلاق حيث كانت تشيد القرى على طرق المواصلات الهامة والأنهار فتأخذ شكلا خطيا.

ومن مزايا هذه النمط استفادة المزارعين من السيارات العامة التى تمر بهذه الطرق فى توفير بعض الخدمات لها كإنشاء المطاعم ، ومحطات البنزين ، وأماكن صيانة للسيارات لتكون موردا إضافيا للمزارعين .

4- الاستيطان القروى : Traditional village

وهو الاستيطان السائد فى معظم الدول العربية وبلدان آسيا وأفريقيا ، حيث يتجمع المزارعون تلقائيا بجوار حقولهم و يتخذون مكانا وسطا يبنون فيه منازلهم ويعيشون فيه معيشة اجتماعية مشتركة ، فالقرية مكاناً مخصص للإقامة والسكن ، وقد تبعد عن الحقول مسافات طويلة قد تصل إلي عدة كيلو مترات .

ونمط الاستيطان القروى له مزايا وعيوب هى تقريبا عكس مزايا وعيوب المزرعة المنفردة التى سبق مناقشتها فى النمط الأول من أنماط الاستيطان الريفى .

5- الاستيطان الريفى : Modern village

سيتم تناول هذا الجزء تفصيلياً فى فصل قادم (الاستيطان الريفى)

خامسا : الإقامة فى الريف :

يأخذ الشكل العام للإقامة فى الريف نمطين رئيسيين أولهما الإقامة فى القرى والثانى الاقامة فى العزب والكفور المنعزلة

1 – الإقامة فى القرى :

وهى الشكل العادى للحياة الريفية . وعادة ما تقوم القرية ملاصقة للمورد المائى الرئيسى أيا كان مصدره ، ويبلغ عدد القرى بالريف المصرى نحو 4066 قرية ويعيش فيها نحو 70 % من سكان الريف المصرى ، وتقع مؤسسات الخدمات الريفية دائما فى القرى قريبة من الطرق الرئيسية ، وتتوافر بالقرى عوامل الأمان نسبيا حيث يقع فيها مقر العمودية ويعمل بها الخفراء . غير انه يعيبها أساساً كونها بعيدة نسبيا عن المزارع فتضيع جزءا من جهد ووقت الفلاحين كي يصلوا إلي حقولهم لرعايتها وحمايتها علاوة على ازدحامها وكثافتها الشديدة . ولكل مجموعة من القري سوق منظم زمنيا تتم فيه عمليات البيع والشراء ، وتبادل المنافع .

2 – الإقامة فى العزب :

وهى الشكل الاستثنائى للحياة الريفية ، وعادة ما تقوم العزبة فى قلب المزارع ووسط الحقول الخاصة بسكانها ، ويبلغ عدد هذه التجمعات السكانية (عزب . كفور . نجوع) نحو 21 ألف تجمع سكانى ولكن لا يعيش بها سوى 30 % فقط من سكان الريف ، وهو ما يرجع أساساً إلي بعدها عن مواقع الخدمات وسوء حالة الطرق التى تفرض حولها ، ومن ثم الشعور بضعف الأمن، هذا برغم تميزها بانخفاض الكثافة السكانية والسكنية النسبية وانتظام مبانيها .

سادساً : مسكن الفلاح :

يعد المسكن من أهم الحاجات الحيوية لحياة الأسرة . والمسكن الصحى الملائم حق طبيعى للأسرة فى المجتمع ومن المنطقى أن يحقق المسكن للمقيمين فيه أربعة جوانب أساسية هى : الحاجات الفسيولوجية الأساسية (إعداد الطعام وتناوله ، النوم والراحة) ، والحاجات السيكولوجية الأساسية (الأمان ، الخصوصية الشخصية ، الدفء الاجتماعى مع الأسرة والجيرة) ، الوقاية من الأمراض (من خلال توافر المرافق الصحية ، دخول الشمس والهواء للمنزل ، منع الحشرات والقوارض عن طعام الأسرة وفراشها وملابسها ، الوقاية من الأخطار والحوادث (سلامة المبنى ومتانته الملائمة للاستعمال وتحمله للظروف الجوية السائدة).

غير أن المسكن الريفي فى مصر يزيد فوق ذلك ضرورة أن يفى بمتطلبات سكن الحيوانات أيضاً ، حيث يشيع فى البيت الريفى وجود أماكن خاصة لمعيشة الماشية وتربية الطيور، علاوة على مخازن الأسرة الاستهلاكية والإنتاجية ، بل أيضا يستخدم جراجاً للآلات والمعدات الزراعية وربما أصبحت هذه الوظائف الإضافية أكثر أهمية لدى الفلاح من الوظائف الأساسية سالفة الذكر

وفى عام 1953 أجرت مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية بحثاً ريفيا اتضح منه ان متوسط عدد الأفراد لكل غرفة من مساكن القرية يبلغ 2.02 فردا ، وفى 26.9 % من الحالات كانت الغرفة تشغل بأربعة أفراد أو أكثر ، واتضح أيضاً أن نحو 76 % من هذه المساكن تقل مساحتها عن خمسين متراً مربعا ، وان نحو 29.6 % من المساكن مكون من غرفة واحدة ن ونحو 23.60% منها مكون من غرفتين ، أى أن المساكن التى تتكون من ثلاث غرف أو أكثر كانت نسبتها 36.8 % فقط من مساكن القرية . كما أشارت النتائج إلي أن نحو 75.7 % من المساكن قد بنيت حوائطها بالطوب النى (اللبن)، ونحو 5.60 % منها

من البوص والطين ، فى حين أن المبنى بالطوب الأحمر كانت نسبته 28 % فقط . أما سقوف المنازل الريفية فكان 54.4% منها مصنوعة من جذوع النخل وسدة ولياسة من الطين ، ونحو 17.9 % منها مصنوعة من الخشب وسدة ولياسة من الطين ، فى حين أن 27.4 % منها لم يكن لها سقوف إطلاقا . أما عن توافر المنافع المنزلية فان المنازل التى وجد أنها تحتوى على مرحاض وحظيرة وفرن وطلمبه وحمام ومطبخ فقد كانت نسبتها 2.5 % فقط من منازل القرية ، في حين خلت نحو 62.5 من المنازل من مرحاض ، 95.6% لم يكن بها مطبخ ، 96.6 % لم يكن بها حمام ، فى حين ان 92.5%منها تواجد بها فرن لإعداد الطعام ، بينما وجد ان نحو 6.5% من المساكن لم يكن يوجد بها اى منافع على الإطلاق بل هى مجرد أماكن للنوم فقط.

وبرغم مرور نحو خمسين عاما على إجراء هذه الدراسة فان هذه المدة لم تغير كثيرا من الأوضاع السائدة بالنسبة للمسكن الريفى، وان كان قد حدث تحول نسبى فى استعمال الطوب الأحمر والأسمنت والحديد كمواد للبناء ، وارتفعت بعض المنازل المكونة من أكثر من طابق وأحد ، ودخلت الحمامات والمراحيض بعض المنازل ، واستخدمت أعمدة المسلح فى بعض الأسقف ، ودخلت الكهرباء فى بيوت أكثر من80 % من الأسر الريفية إلا ان ذلك كله لا يغير من الطبيعة العامة للقرية المصرية ، فهي غير مخططة عمرانيا ، ولا يتوافر بها المسكن الصحى الملائم لتوفير الاحتياجات الأساسية الأربعة التى يتطلبها الساكن فى المسكن . ناهيك عن انتقال مشاكل ارتفاع الإيجارات وخلو الرجل إلي القرية حيث لم تطبق فيها حتى الآن قوانين منظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر .

سابعاً : مسميات القرية المصرية :

تتباين أسماء القري في مصر ، فيحمل بعضها أسماء فرعونية ورومانية قديمة (35%) ، والبعض أسماء مشتقة من اسماء كبار العائلات بها (30%)، والبعض يحمل أسماءا مأخوذة من أسماء أولياء الله الصالحين (20%) ، والباقي يحمل أسماءكبار الاقطاعيين (15%) .

ثامنا : طوبوغرافية القرية المصرية :

نشأت القرية المصرية في وسط الحقول أو قريبة منها ، حيث يفضل الفلاح المصري أن يكون علي مقربة من أرضه . وقد نشأت القرية الخطية الأولي علي ضفاف نهر النيل وعلي تلال مرتفعة نسبيا عن مستوي مجري النهر بغية البعد

عن آثار الفيضانات من جهه ، وتجنب آثار الأمطار التي تهطل شتاءًا من جهة أخري ، وبعيدا عن نهر النيل أقام المزارعين قري أخري هي التي تنتشر في ربوع الدلتا والوادي ، وهذه لم يراع في بنائها واختيار أراضيها الارتفاع النسبي عن مستوي الأراضي الزراعية ، فتسبب الري الدائم للمزروعات في ارتفاع منسوب المياه الأرضي علي مر السنين ومن ثم في تآكل مبانيها، اضافة الي ماتحدثه مياه الأمطار في شوارعها وحواريها مما يستحيل معه خروج الريفيين من منازلهم لأعمالهم أوخروج الأبناء لمدارسهم .

كما تتباين القري من حيث موقعها ، فالتي تقع علي طرق زراعية مرصوفة ، أو قريبة من المدن تكون أوفر حظا في تسويق منتجاتها ، وأكثر فرصا في الاستفادة من الجهود التنموية الممثلة قي الخدمات التعليمية والصحية ولاجتماعية والترفيهية والاقتصادية ، وذلك بالمقارنة مع القري التي تتباعد مواقعها عن الطرق الرئيسية والمدن .

تاسعا : خواص المجتمع الريفى :

تختلف البيئة الريفية عن مثيلاتها الحضرية على اعتبار أن يد الإنسان قد تناولت البيئة الحضرية بالتغيير والتبديل أو الحذف أو الإضافة لتيسير حياة المواطنين ، فى حين ينظر الإنسان إلي البيئة الريفية (باعتبارها مورد حياة الإنسان ومصدر اطمئنانه) نظرة تقديس ، حيث لا يجد الشجاعة فى تغيير أوضاعها وان حاول فانه كثيرًا ما يلقى معارضة قوية من الآخرين .

وللتعرف على خواص المجتمع الريفى يجدر بنا أن نلم بموضوعين أساسيين هما : الخواص المرتبطة بالبيئة الريفي ، الخواص المرتبطة بالفرد الريفى .

أ – الخواص المرتبطة بالبيئة الريفية :

1 – وضوح سيطرة البيئة الطبيعية :

حيث ترتبط حياة الريفى بعناصر الطبيعة الرئيسية وهى الأرض والماء والهواء باعتبارها عناصر إنتاجه الزراعى ، وهو يتعامل معها فى ضوء قيمة الدينية وعاداته المتوارثة حيث يخضع لسيطرتها ، بمعنى أنه ليس له سيطرة عليها فهو يقوم بأداء واجبه من زراعة ورى ورعاية للنباتات دون تحكم فعلى فى هذه القوى المحددة لإنتاجه ، ومن هنا اكتسبت مهنة الزراعة صفة اللايقين، كما اكتسبت المزارع صفة القدرية والإتكالية ، وهو ما يفسر تغلغل النزعة الدينية عند الريفيين .

2 – سيطرة النمط الزراعى :

فالحرفة السائدة فى الريف هى الزراعة ، وإذا كانت هناك حرف أخرى فهى مكملة لها (مثل تربية الماشية – وتصنيع منتجات الألبان) أو فى خدمتها (مثل تجارة البذور والكيماويات – والآلات الزراعية) وتتضح سيطرة النمط الزراعى فيما يلى :

أ – أن عوامل الطبيعة قد ترغم المزارع على زراعة محاصيل معينة قد لا يقبل على زراعتها ، لكنها تتفق وخواص التربة وكمية المياه المتاحة والظروف الجوية

ب – أن ارتباط الناتج الزراعى باللا يقين ينشأ عنه لا يقين فى دخول المزارعين ، وهو ما يعنى عدم استقرار مستوى المعيشة .

جـ– أن ارتباط الإنتاج الزراعى بالموسمية يؤدى إلي موسمية الدخول وما يرتبط بها من مواسم البيع والشراء وتنفيذ التعهدات الاجتماعية ، مما يجعل المزارعين يتعاملون فى النقود بحذر .

3 – التمركز حول الأسرة وسيطرة الرئاسة الأسرية :

يمتاز المجتمع الريفى بالتماسك وبقوة الشعور بالمشاركة الوجدانية ، ذلك أن نظام الملكية الفردية وصعوبة الاستقلال الاقتصادى للأفراد يجعل الأسرة الريفية فى الغالب فى شكل عائلة مركبة تتصف فيها الملكية بالمشاع ، ويدير شئونها رب الأسرة أو الأكبر سنا وهو المسئول عن اتخاذ القرارات التى يتعين على بقية أفراد الأسرة احترامها وتنفيذها– كل فى حدوده – سواء فى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

4 – ضعف الاتصالات الخارجية :

حيث تتصف حركة الريفى بالبطء ، فهو لا يغادر قريته إلا نادرا ولأمر ضرورى ، وذلك لارتباطه الشديد بأسرته وبأرضه وحيواناته . فمن أسرته يستمد مكانته الاجتماعية ، ومن أرضه يستمد أسباب بقائه وقوته الاقتصادية ، وفى ظل سيطرة الأسرة على أفرادها فانه من النادر ان يكون للفرد اتصالات خارج أسرته ، بل وأيضا خارج النطاق الجغرافى لأسرته إلا فى حدود ضيقة .

5 – عدم وضوح ظاهرة تقسيم العمل :

أدى سيطرة الإنتاج الزراعى على الحياة الريفية إلي ضعف التخصص وتقسيم العمل ، بمعنى انه من غير الميسور تحديد مهنة أو حرفة معينة لغالبية سكان الريف فكلهم يعملون بالزراعة أو الحرف المساعدة لها، وغالبيتهم يتعيش على ريع الأرض والقليل منهم يتعيش من دخل الملكية الزراعية ، يضاف إلي ذلك ان سكان الريف يشكلون طبقة اجتماعية واحدة ليس بين أفرادها تفاوت فى الأوضاع الاجتماعية (باستثناء ملكية الأرض) ، فهم يخضعون لنسق واحد من القيم الاجتماعية ولمستوى متشابه من الثقافة .

6- انخفاض معدلات الجريمة :

نظرًا لوجود علاقات اجتماعية قوية فى الريف ، ونظرًا للتدين الشديد للريفيين ووجود ظاهرة التماسك الأسرى فإن معدلات الجريمة منخفضة بصفة عامة داخل القطاع الريفى عنها فى القطاع الحضرى، وإن تميزت جرائمه بطابع البيئة الريفية كسم المواشى أو تقليع الزروع.

7 – ارتفاع معدلات المواليد والوفيات :

ترتفع معدلات المواليد فى الريف عنها فى الحضر لعوامل اجتماعية عديدة منها الزواج المبكر ، وأهمية الإنجاب لكلا الزوجين ، الرغبة فى إثبات الذات بيولوجيا ، والعزوة العددية للعائلة ، وأهمية إنجاب طفل ذكر يحمل خط النسب ويصون الميراث .... الخ (وهو ما سيأتى ذكره تفصيلا عند الحديث عن الأسرة) ، كما ترتفع أيضا معدلات الوفيات خاصة للأطفال الرضع لانخفاض مستوى الخدمات الصحية ، وانتشار الأمراض المتوطنة والموسمية . وبرغم جهود الدولة المبذولة فى هذا الشأن فان استجابة الغالبية منهم دون المتوسط لانخفاض الوعى الصحى العام .

ب – الخواص المرتبطة بالريفيين :

وهذه يمكن إجمالها فى الخصائص التالية :

1 – القناعة :

وتعنى بها القناعة فى الرزق دون النظر إلي ما فى يد الآخرين .

2– التدين :

نظرا لارتباط مهنة الزراعة بعناصر الطبيعة التى لا تخضع لسيطرة الريفيين، ونظرا لطبيعة البيئة التى يعيشون فيها ، فانهم اكثر التصاقا بالدين وتمسكا به .

3 – الأصالة :

ويتمثل ذلك فى مظاهر الكرم والأمانة ، وصلة الرحم ، وإعانة المحتاج، ومشاركة الآخرين أفراحهم وأحزانهم .

4 – الفناء فى العائلة :

وتعنى بها اختفاء النزعة الفردية ، فى سبيل ان تظهر الأسرة كوحدة متماسكة أمام القوى الخارجية التى قد تهددها ، ويظهر ذلك جليا فى العصبية العائلية أثناء المواقف الحساسة (معاداة شخص ما ، الانتخابات .. الخ)

5 – المحافظة :

ونقصد بها تشبث القرويين بثقافتهم وطريقتهم فى الحياة ، وعدم قبولهم للثقافات الواردة من خارج النطاق الجغرافى حتى وان كانت عناصر سوف تستخدم فى سبيل تحسين أحوالهم المعيشية إلا بعد جهد جهيد ، وزمن قد يطول أو يقصر بحسب درجة قبولهم لهذه الثقافة ، بالإضافة إلي خصائص أخرى ترتبط ببعضها وبما سبق عرضه ، مثل قلة الخبرة، والنظرة المحدودة للأشياء، وأهمية الماضى ، وإهمال المستقبل، والإتكالية .

عاشراً : العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى :

تعتبر العلاقات الاجتماعية من أهم ضرورات الحياة التى تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون فى مجتمع واحد ، وهى تتميز بكونها مركبة ومتعددة ومتشابكة ، وقد تكون وقتية (كالعلاقة بين البائع والمشترى) أو طويلة نسبيا (كالعلاقة بين مجموعة من الزملاء أثناء الدارسة) أو دائمة (كالعلاقات الأسرية) ، كما قد تكون مباشرة أو غير مباشرة وغامضة .

وتبدو العلاقات الاجتماعية فى مختلف مظاهر الحياة ، فهى تبدأ منذ مولده وتستمر معه طول حياته ، وهو مضطر لإقامتها لكونه كائنا اجتماعيا ، وهى تختلف من مجتمع إلي آخر لاختلاف الأنماط السلوكية للأفراد (محصلة ميول الأفراد ورغباتهم وطرق إثارتهم ودوافعهم والقيود الاجتماعية السائدة ومظاهر العرف والعادات والتقاليد الاجتماعية) والتى تتأثر أساساً بما يلى :

1 – البيئة الثقافية التى ينشأ فيها الأفراد ؛ إى العادات والتقاليد والقيم التى درج عليها الفرد ، والقيم أو اعتادها ، والمعايير التى انتقلت اليه من جيل إلي آخر .

2 – الخبرات الخاصة التى يكتسبها الفرد خلال حياته سواء باعتباره طرفا فيها أو منقولة اليه عن طريق آخرين (أصدقاء – كتب ..الخ).

3 – الخصائص البيولوجية ومكونات الشخصية الإنسانية ، وهى تؤثر فى طبيعة سلوك الفرد وتصرفاته ، كذلك نظرته إلي نفسه ونظرة الآخرين إليه ، ومن ثم طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين غيره من الأفراد .

وتنقسم العلاقات الاجتماعية إلي قسمين أساسيين ؛ الأول منها يختص بالعلاقات المجمعة Associative Relationship ، والثانى منها يختص بالعلاقات المفرقة أو المفككة Dissociate Relationship وفيما يلى استعراض لكل منهما :

أولا : العلاقات المجمعة :

وهى علاقات إيجابية تعمل على تماسك البناء الاجتماعي للمجتمع، وتأخذ أشكالاً عديدة تبدأ من البسيط إلي المركب فى شكل سلمى وهى : \

1 – التأقلم البيئى :

وهو مفهوم يشير إلي حالة الموائمة بين الفرد وبيئته الطبيعية ، أو حالة استجابة الفرد لمتطلبات البيئة من جانب ليحقق مطالبه من جانب آخر. والتأقلم أو الموائمة بهذا المعنى هى مظهر من مظاهر التكيف الاجتماعى والذى يعتبر عملية اكثر شمولية والإنسان فى علاقته بالبيئة إما أن يستسلم لها ، وأما أن يتجاوب معها محاولا استغلال مواردها بابتكاراته ومخترعاته وصولا إلي بناء مقومات حضارته .

2 – التوافق الاجتماعى :

وهو مفهوم يشير إلي حالة اتزان الفرد مع بيئته الاجتماعية ، أو هى عملية القبول والتقبل الاجتماعى بين الأفراد وهى عملية تأتى فى

الترتيب بعد عملية التأقلم. ويرى " أوجبرن " أن التوافق عملية تسبق التكيف وأنه أحد مراحلها باعتباره استجابات متتالية لمواجهة التغيرات الثقافية بمعناها الشامل فى المجتمع ويؤيده فى ذلك " سمنر" .

3 – التكيف الاجتماعى :

ويقصد به العملية التى بموجبها يحقق الفرد توحده مع بيئتيه الطبيعية والاجتماعية والتى تنعكس آثارها على مدى رضاه وإرضائه وسلوكه فى إطار هاتين البيئتين. ويرى آخرون انه عملية الموائمة بين الفرد بما له من مطالب وحاجات وبين البيئة بمؤثراتها الطبيعية والاجتماعية ومالها من مطالب وحاجات بحيث يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته بصورة يرتضيها هو ويقبلها المجتمع .

4 – التمثيل الاجتماعى :

هو النتيجة التى تنتهى إليها عمليات التأقلم والتوافق والتكيف والصراع ، إذ بمقتضى هذا التمثيل تتلاشى الاختلافات ويتوحد الأفراد وكذلك أهدافهم ومشاعرهم ، ويعنى ذلك أن التمثيل هو ناتج عملية التكيف . ويحتاج هذا الناتج إلي فترة زمنية قد تطول أو تقصر وإذا تعذر تحقيق ذلك التمثيل تعذر حدوث التكيف .

وهناك نوعين آخرين من العلاقات المجتمعة ، يعملان كعاملين مساعدين للأفراد للمرور بالعمليات الاجتماعية المتدرجة السابق الإشارة إليها وهما :

5 – التنشئة الاجتماعية :

وهى الدعامة الأولى التى ترتكز عليها مقومات شخصية الفرد ، وهى تبدأ مع مولد الطفل الذى يعتبر فى مراحل حياته الأولى كتلة من الغرائز والاستعدادات ، ثم يأتى دور الأسرة فى ترويضه وتعليمه ورعايته ليصبح كائنا اجتماعيا ، فمن خلال الأسرة يتعلم الفرد لغة الجماعة وعاداتها وتقاليدها وعرفها وتكتمل وظيفة الأسرة عن طريق الجماعات الأخرى كالمدرسة والجمعيات والهيئات باعتبارها وحدات مساعدة فى عملية التنشئة الاجتماعية .

6 – التعاون :

عملية اجتماعية يرجع إلي الأسرة أولاً والبيئة الخارجية ثانيا الفضل فى تنشئة الأفراد عليها ، فوحدة المصالح والأهداف تجعل الأفراد يتعاونون لتحقيق المصلحة المشتركة ، ويرى بعض علماء النفس أن التعاون له

بعض الدوافع الفطرية الكامنة فى الطبيعة الإنسانية رغم انه عملية اجتماعية ، فتبادل الأفراد للمنافع هى فى جوهرها عملية تعاونية تلقائية ، ومعنى ذلك انه يرجع الى بعض الاستعدادات الغريزية
والتعاون قد يكون مباشرا حيث يؤدى المتعاونون عملا واحدا ليحققوا هدفا مشتركا ، أو غير مباشر عندما يقوم كل فرد من المتعاونين بأداء عمل خاص به، لكن هذه الأعمال الجزئية تحقق فى مجموعها هدفا مشتركا يسعى اليه الجميع.

ثانياً : العلاقات المفرقة :

وهى مجموعة العلاقات المؤدية إلي التنافر والتنابذ مثل الكراهية والحرب والشجار .. الخ وهى وليدة لعمليتين أساسيتين هما :

1 – التنافس :

وهو عملية اجتماعية منشطة للقوى والإمكانات الإنسانية إذا تمت فى إطار المثل والقيم الاجتماعية العليا فى المجتمع (الصورة الإيجابية للتنافس) ، حيث تعود على المجتمع بالخير فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، و تستهدف هذه العملية إطلاق القوى الكامنة فى الأفراد ومحاولة استغلالها فى ارقى صورة واكمل مظهر شرط أن تتم بين قوتين متعادلتين ، أما إذا تمت بين طرفين غير متكافئين فأنها تترك ورائها غالبا الخصومة والعداء وانتشار الاتجاهات الفردية مثل الكراهية والحقد والكبت ، وهو ما يمكن ملاحظته داخل نطاق الأسرة والمدرسة ، والمصنع وبين الدول .

2 – الصراع :

وهو المظهر المتطرف للمنافسة ، حيث يعبر عن تصادم القوى الاجتماعية، خاصة إذا خرجت المنافسة عن طبيعتها وتحللت من إطار المثل والقيم الاجتماعية. لذلك ينظر البعض اليه باعتباره الوجه الآخر للمنافسة وهو إن حدث فى بعض المجتمعات فأنها تخسر بذلك طاقاتها الإنسانية ومواردها .

تذكر

1. يعرف المجتمع الريفى فى أمريكا على أساس حجم السكان ، وفى اوربا على أساس درجة الاعتماد علي الصناعات الأولية ، وفى أفريقيا وآسيا على أساس مهنة الزراعة ، وفى مصر على أساس التعريف الإدارى .

2. ميز العلماء بين المجتمعين الريفى والحضرى فى بادئ الأمر ، على أساس خاصية واحدة كالمهنة (محك وأحد) ، ثم تطور الأمر إلي استخدام عديد من الخواص (محكات عديدة) كالمهنة والتعليم والسكان وحجم المجتمع .. الخ

3. هناك أشكال عديدة للاستيطان الريفى منها المزرعة ، و القرية عبر الطريق ، والقرية الخطية ، والاستيطان القروى ، والاستيطان المخطط . ومن حيث الإقامة فى الريف هناك الإقامة بالقرى ، والإقامة بالعزب والكفور والنجوع .

4. للمجتمع الريفى خواص خاصة به منها ما يرتبط بالبيئة الريفية ، ومنها ما يرتبط بالفرد الريفى .

5. يتميز المجتمع الريفى بوجود نوعين من العلاقات الاجتماعية ؛
الأول : العلاقات المجمعة .
والثانى: العلاقات المفرقة .

الأسئلة

1. ما المقصود بالمجتمع الريفى ؟

2. "ميز علماء المجتمع بين الريف والحضر على أساس محك وأحد ، أو محكات عديدة " . ناقش هذه العبارة فى ضوء ما درست ؟

3. وضح كيف يمكن تطبيق الدراست التجريبية في المجتمع ؟

4. تتعدد أشكال الاستيطان الريفى فى المجتمع المصرى . وضح أهم هذه الأشكال؟

5. **اذكر ما تعرفه عن :**
   أ – خواص البيئة الريفية
   ب – خواص الفرد الريفى
   ج – العلاقات الاجتماعية المجمعة
   د – العلاقات الاجتماعية المفرقة

6. " **يتصف المجتمع الريفى بخواص** " .
   ناقش هذه العبارة فى ضوء ما درست؟

7. " **يتميز المجتمع الريفى شأنه بعلاقات اجتماعية خاصة به** ".
   وضح طبيعة هذه العلاقات فى ضوء ما درست ؟

الفصل الثالث
السكان الريفيون Rural Population

تمهيد:

يختص هذا الفصل بدراسة السكان فى مصر بصفة عامة، والسكان الريفيين بصفة خاصة، وذلك من خلال خمسة أبعاد أساسية، وفيما يلى سوف نتناول هذه الأبعاد بشيء من التفصيل.

أولاً: نمو السكان والسكان الريفيين فى مصر:

يعتبر المصريون هم أكثر شعوب الأرض الذين أجري عليهم التعداد بداية من عهد الملك مينا وحتى يومنا هذا، وقد كانت تعدادات الماضي تتم بهدف مساعدة الحكم على استتباب الأمن والنظام وتحقيق الأهداف الاقتصادية متمثلة فى الضرائب وحصر قوى العمل، والأمنية متمثلة فى حصر من هم فى سن التجنيد ، وكلا الهدفين كان كافيا لنفور الناس من التعداد والخوف من الإدلاء ببيانات صحيحة على مر العصور.

ففيما يتعلق بتقدير حجم السكان فى العهد القديم (1500 ق.م) أشار " بادج "فى كتابة " مصر"إلى أن عدد سكان مصر فى هذا العهد وصل إلى نحو 3 مليون نسمة ، فى حين أشار " برستد " فى مؤلفه " تاريخ مصر إلى أن عدد سكان مصر فى عام 1200 ق.م قد تراوح بين 6 ، 8 ملايين نسمة ، ويؤيده فى ذلك تقدير " ديودوراس " لنفس الفترة ، ومع بداية التقويم الميلادي قدر " يوليوس بالوخ " عدد سكان مصر بنحو 5 مليون نسمة .

وفى العهد العربي قدر " ابن رفاعة " عدد سكان مصر على أساس الخراج والجزية التى يدفعها البالغ من غير المسلمين بنحو 14 مليون نسمة ، وهو تقدير مجاف للحقيقة إذ أن الثابت أن عدد السكان فى هذا العهد لم يتجاوز 7 مليون نسمة .

وفى القرن 19 قدر " جومار " أحد علماء الحملة الفرنسية سكان مصر بنحو 4.5 مليون نسمة مستخدما تقدير الكثافة السكانية للميل المربع فى مديرية المنيا كنموذج إحصائي وفى المدن الكبرى ثم ضرب الرقم فى مساحة القطر كله.

وقد قام " محمد على " بمحاولتين لحصر أعداد السكان الأولى عام 1821 حيث قدر عدد السكان بنحو 2.5 مليون نسمة مستخدمة إحصاء المنازل باعتبار أن متوسط سكان المنزل الواحد 5 أفراد ، والثانية عام 1846 حيث قدر عدد السكان بنحو 4.5 مليون نسمة . ويعد تعداد المحاولة الأولى مجافياً للحقيقة حيث

عزف الناس عن المشاركة فيه تخوفا من تجنيد الشباب بالإضافة إلى انتشار وباء عام 1813 ويعرض الجدول رقم 5 ملخصا لتقديرات أعداد السكان فى مصر خلال الفترة (1500 ق.م . 1873) .

وفى العصور الحديثة يمكن القول بأن تعداد عام 1882 هو أول تعداد رسمي تم على أسس إحصائية برغم الظروف السياسية التى كانت تمر بها مصر . ظروف الاحتلال البريطاني . بالإضافة إلى ضعف الجهاز الادارى ، وقلة خبراء الإحصاء واعتماد الموظفين على التقدير الجزافي . ويلي هذا التعداد إحدى عشر تعدادا كانت تتم فى أغلب الأحياء كل 10 سنوات وأخرها تعداد 1996.

جدول رقم (1) ملخص التقديرات المتاحة لسكان مصر خلال الفترة (1500 ق.م . 1873 م)

السنة	السكان بالمليون	ملاحظات
1500 ق . م	3	وفق ما ذكره "بادج"
1250 ق . م	7	تقديرات " ديودوراس " لعهد رمسيس الثاني
1000 ق . م	18	" مصطفى عامر " عام 1928 المبنية على تقديرات هيرودوت لمدن مصر المسكونة والتى قدرها بنحو 20 ألف مدينة فى القرن 6 ق.م وبمتوسط 1200 نسمة / مدينة عام 1928.
644 م	14	وفق تقديرات ابن رفاعة حاكم مصر .
900 م	6.5	وفق تقديرات كليلاند (متوسط تقديرات).
1800 م	2.5	وفق تقديرات " بوانيه " إبان الحملة الفرنسية
1821 م	2.5	بناء على تعدادات المساكن ، وباعتبار أن متوسط عدد السكان بالمنزل الواحد 8 أشخاص فى المدن ، 5 أشخاص فى الأقاليم .(عهد محمد علي)
1846 م	4.5	بناء على الأساس السابق فى عام 1821 ولكن أكثر دقة .
1873 م	5.3	على أساس تقديرات 1846 مع إضافة الناتج الصافي للمواليد والوفيات المسجلة بمصلحة الصحة العمومية .

المصدر : الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ، بياناتت مختلفة .

والجدول رقم (2) يعرض لنتائج التعدادات المختلفة التى أجريت فى مصر خلال الفترة (1882 . 1996) وفيه يمكن ملاحظه أن الفترة ما قبل عام 1947 تميزت بثبات معدل النمو السكاني حيث تراوح هذا المعدل بين 1.1 ، 1.5% خلا

ل الفترة (1897 . 1937) ، ثم شهدت الفترة (1937 . 1986) تطورا ضخما فى معدل النمو السكاني حيث تراوح هذا المعدل بين 1.8 ، 2.8% ، وهو ما يعكس أثر التقدم الطبي فى توفير الرعاية الصحية للأمومة والطفولة ومكافحة الأمراض المستوطنة، وهو ما أثر على معدلات الوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع من جهة، وارتفاع متوسط الأعمار لكلا الجنسين من جهة أخرى .

والمتتبع لحركة النمو السكاني المصري نجد أن حجم السكان قد تضاعف فى أعوام 1900 ، 1927 ، 1966 ، وأخيراً عام 1986 باعتبار أن تقدير عدد السكان عام 1800 هو الأساس والشكل رقم (1) يعرض لنمو سكان مصر وفترة التضاعف الخاصة بهم.

جدول رقم (2)نتائج تعدادات السكان فى مصر فى العصور الحديثة خلال الفترة (1882 . 1986)

سنة التعداد	السكان بالمليون	% لسكان الحضر	% لسكان الريف	معدل النمو السنوى
1882	6.80	19	81	
1897	9.71	17.2	82.7	2.40
1907	11.29	20	80	1.58
1917	12.75	19	81	1.28
1927	14.22	29.9	73.1	1.12
1937	15.93	28.2	71.8	1.14
1947	19.02	33.5	66.5	1.78
1960	26.09	38.0	62	2.38
1966	30.09	40.5	59.5	2.54
1976	38.22	43.8	56.2	2.31
1986	48.5	43.9	56.1	2.65
1996	59.3	43.8	56.2	2.15

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات مختلفة .

ووفقا لآخر تعداد سكاني منشور (1996) فان جملة سكان الريف تبلغ نحو 38.8 مليون نسمة يمثلون نحو 56.2% من جملة سكان البلاد فى ذلك العام والذى بلغ حوالى 59.3 مليون نسمة.

شكل رقم (1) النمو وفترة التضاعف لسكان مصر خلال الفترة (1820 . 1980)

وخلال الفترة التى تمتد من مطلع القرن العشرين إلى منتصفه أجريت خمسة تعدادات سكانية فى الأعوام 1907، 1917 ، 1937، 1947، وتوضح هذه التعدادات أن معدل نمو السكان لم يكن يسير فى اتجاه ثابت فقد بدأ القرن بمعدل نمو مرتفع نسبيا (1.5) ثم أخذ هذا النمو فى التناقص حتى تعداد 1937 (1.14) .

ولكنه ما لبث أن ارتفع مرة أخرى بعد ذلك فى تعداد 1947 إلى (1.78) وأن كان البعض يرى أن أرقام تعداد 1947 قد بولغ فيها بعض الشئ بالزيادة ، ومع ذلك يمكن القول أن معدلات النمو كانت متوسطة خلال النصف الأول من القرن العشرين.

وبعد تعداد 1947 أجريت ثلاثة تعدادات للسكان فى مصر وهى تعدادات 1960،1966 ،1976، وقد تميزت هذه الفترة التى تمتد لنحو ثلاثين عاما باتجاه السكان إلى النمو السريع وتمثلت فيها معالم الثورة السكانية بوضوح . وقد شهدت بداية هذه الفترة تحولا أساسيا فى اتجاهات النمو عندما أخذت معدلات الوفيات فى الهبوط بشكل واضح على حين ظلت معدلات المواليد ثابتة على ارتفاعها، حيث تضاعف عدد سكان مصر فأصبح عددهم 38 مليونا عام 1976 مقابل 19 مليون عام 1947 خلال أقل من ثلاثين عاما (29 عاما وثمانية شهور) أي بمعدل نمو سنوى قدره 2.4 % بالنسبة لسنة الأساس وهى 1947 وهى نسبة بالغة الارتفاع وبخاصة إذا قورنت بالفترة السابقة عليها (1907 . 1947) والتى بلغ نعدل النمو السنوي بها نحو 1.7% من نسبة الأساس.

هذا بالإضافة إلى ما شهدته هذه الفترة أيضا خاصة خلال العشرين عاما الماضية من هجرة العمالة المصرية للخارج بأعداد كبيرة قدرها تعداد 1976 بحوالي 1.425 مليون نسمة تشكل نسبة 2.7% من جملة المصريين الذين كانوا يقيمون بها وقت التعداد .

وتشير البيانات الواردة بجدول رقم (2) إلى اتجاهات واضحة تتعلق بعدد السكان من أهمها:

(1)الانخفاض المستمر فى نسبة سكان الريف من 81% فى أول تعداد إلى نحو 56.2% فى أخر تقدير رسمي .

(2)وقابل ذلك ارتفاع مضطرد فى نسبة سكان الحضر من 19% فى عام 1982 إلى حوالي 43.8% عام 1996.

(3)أن الواقع المنطقي هو استمرار انخفاض نسبة سكان الريف وهو ما ساد نحو قرن كامل بحيث يمكن توقع تفوق نسبة سكان الحضر نسبة عن أقرانهم فى الريف فى غضون أعوام قليلة قادمة ، وربما يجب عرض بعض جوانب الأوضاع السكانية فى الريف قبيل تحليل الأسباب التى يمكن أن تكون قد ساعدت على تدهور الوزن النسبي لسكان الريف فى البلاد.

وبرغم تزايد الاتجاه العام لنمو السكان فى مصر فانه اختلف فى معدلاته بين الريف والحضر. فعلى حين تتزايد نسبة سكان المدن المصرية بانتظام (33%،37%،44%) فى تعدادات 1976،60،47 على التوالي تأخذ نسبة سكان الريف فى الانخفاض من تعداد لآخر (67%، 63%، 56%) فى التعدادات المذكورة على التوالي وإن تزايدت الأعداد المطلقة لسكان الريف.

ويرتبط النمو الإقليمي لسكان مصر بإطار عام تجتذب فيه المدن سكان الريف تتضح معالمه فيما يلي:

(1) أن أعلى معدلات النمو هي التى تشهدها مدينتي القاهرة والإسكندرية– وبالنسبة للقاهرة فإن الهجرة الداخلية إليها تعادل تقريباً الزيادة الطبيعية فى سكانها وخصوصاً فى الضواحي.

(2) تمثل عواصم المحافظات مراكز للهجرة من الريف المجاور، ولكن تقل قدرة عاصمة المحافظة على الجذب كلما اقتربت من القاهرة والإسكندرية.

وترجع الهجرة أساساً إلى توافر الخدمات وفرص العمل بدرجة أكبر فى المدن الكبرى وتمثل المدن الصغرى– عواصم المراكز– نقطاً أخرى لجذب الهجرة والعمالة، إلى نطاق مصغر. وقد حدث ذلك على نحو خاص ابتداء من عام

1960 حين طبق نظام الإدارة المحلية لأول مرة وأصبحت عواصم المراكز مدناً لها مجالس تديرها وقد ترتب على ذلك وجود كيان وظيفي مميز لها وربما تصبح هذه المدن الصغيرة أكثر قدرة على جذب العمالة إليها إذا ما توافرت بها الخدمات وفرص العمل.

أما عن اتجاهات النمو السكاني فى المستقبل فهناك ثلاثة احتمالات له عام 2006:

(أ) فى حالة تناقص معدلات الإنجاب الكلي (حسب متوسطات السبعينيات) بنسبة 0.5% سيصل عدد السكان 75 مليون نسمة.

(ب) فى حالة تناقص معدلات الإنجاب بنسبة 1% سنوياً يصل عدد السكان إلى 70 مليون نسمة.

(ج) فى حالة تناقص معدلات الإنجاب بنسبة 1.5% سنوياً يصل عدد السكان إلى 65 مليون نسمة.

ولكن نتائج تعداد 1996 تشير إلى أن عدد السكان قد وصل إلى 59.3 مليون نسمة وأننا نزيد بمعدل مليون نسمة كل عشر شهور وهو وضع إذا استمر معناه أننا سنصل بالفعل إلى نحو 75 مليون نسمة فى عام 2006 وهو الاحتمال الأكثر توقعاً، وعامة يتركز سكان مصر بشدة فى الوادى والدلتا التى تبلغ مساحتها 35.5 ألف كيلو متراً مربعاً من جملة مساحة الجمهورية البالغة نحو مليون كيلو متراً مربعاً حيث يحتشد فوق المساحة المحدودة هذه نحو 99.4% من مجموع السكان. وتستأثر الدلتا وحدها بحوالي 65% من جملة سكان مصر، فى حين يوجد بالوجه القبلي ما يزيد قليلاً عن ثلث السكان، والباقي (0.6%) يعيشون فى محافظات الحدود.

التركز السكاني في مصر:

لا شك أن هناك عديداً من العوامل التى يمكن اعتبارها مسئولة عن هذا التوزيع غير المتوازن من أهمها توزيع الأراضي الزراعية، ونظام ملكيتها، وتوزيع المراكز الحضرية، وتوزيع الموارد الطبيعية، والمواصلات وكذلك الحروب والمشاكل السياسية، وبصفة عامة يمكن إبراز مناطق التركيز السكاني أو أقاليم مصر السكانية على النحو التالي:

أ-منطقة الدلتا:

وتضم ثماني محافظات هي (دمياط، الدقهلية، الشرقية، القليوبية، كفر الشيخ، الغربية، البحيرة، المنوفية) وتستأثر هذه المنطقة بحوالي 42.4% من جملة

سكان الجمهورية. وتمثل مركز الثقل السكاني فى مصر وتستمد أهميتها النسبية من استئثارها بحوالي 85.7% من جملة الزمام المزروع بالجمهورية طبقاً لبيان آخر تعداد زراعي.

ب-منطقة الصعيد :

وتضم أيضاً ثماني محافظات هى (الجيزة، بنى سويف، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان) وتستأثر بما يزيد قليلاً عن ثلث سكان مصر (34.6%) وتستأثر 38.5% من جملة الزمام المزروع.

ج-منطقة القاهرة والإسكندرية :

وتضمان معاً حوالي 20.2% من جملة سكان البلاد، وتتميز بمعدل نمو سكاني سريع جداً حيث بلغت نسبة زيادة سكانها خلال الفترة 47- 1976 نحو 146% فى مقابل 88.4% فى الدلتا، 76% للوجه القبلي. وذلك نظراً لكون القاهرة والإسكندرية يمثلان مركزين للجذب الرئيسي لتيار الهجرة الريفية الحضرية، وتشتركان فى كونهما يضمان غالبية الحضر المصري.

د-منطقة القناة :

وتضم ثلاث محافظات هى (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس) وتضم نحو 2.2% من جملة سكان الدولة جذب سكان بعد شق القناة، ولكن يتذبذب عدد سكانها نظراً للظروف العسكرية التى مرت بها.

هـ-منطقة محافظات الحدود :

وتضم خمسة محافظات هي (البحر الأحمر، الوادي الجديد، مطروح، سيناء الشمالية، سيناء الجنوبية) ولا يعيش بها سوى 0.6% من مجموع السكان، وتمثل منطقة طرد بشري لأن معظم أراضيها صحراوية، غير أن اكتشاف الموارد الطبيعية بها سواء المعدنية أو المائية الجوفية جعلتها تداعب أحلام المخطط المصري لتحويلها إلى مناطق جذب سكاني.

الكثافة السكانية في مصر:

وفيما يتعلق بالكثافة السكانية يلاحظ أن مصر تعد من أعلى الدول من حيث الكثافة السكانية بها، حيث ارتفعت الكثافة من 546 نسمة للكيلو متر المربع عام 1947 إلى 1034 نسمة سنة 1976، ثم ارتفعت إلى 1163 نسمة/ كم^2 طبقاً لتقديرات عام 1980. وترتفع الكثافة السكانية فى القاهرة إلى 23688 نسمة فى الكيلو المربع وفى الإسكندرية إلى القاهرة 7372 فى حين تجدها تنخفض إلى أقل

من 60 نسمة فى الكيلو متر المربع فى المحافظات الريفية مثل كفر الشيخ والبحيرة. وفى داخل المحافظة الواحدة تختلف الكثافة بين الريف والحضر فنجدها تصل إلى 7199 نسمة/ كم^2 حضر البحيرة وتنخفض فى ريفها إلى 410 فقط. وهو ما يلاحظ أيضاً داخل المدينة الكبيرة لتصل الكثافة فى أحد أقسامها (قسم الجمرك بمحافظة الإسكندرية) إلى 140 ألف نسمة وتزيد عن 100 ألف نسمة فى الكيلو متر المربع فى قسمي روض الفرج، وباب الشعرية بالقاهرة.

الأنماط العمرانية :

تنقسم مراكز العمران في مصر إلى مراكز ريفية وأخرى حضرية وتشمل مراكز العمران الريفية جميع القرى وما يتبعها من عزب وكفور ونجوع. وطبقاً لتعريف تعداد 1960 فإن المراكز العمرانية الحضرية تشمل المحافظات الحضرية وهي القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة الثلاث بالإضافة إلى جميع عواصم المحافظات والمراكز الإدارية، وفى تعداد 1976 ظهر وجود عدد من المدن الصغيرة ليست عواصم مراكز إدارية أي ليس لها توابع أو نواحي بل يكون زمام المدينة مقتصراً على مركز عمراني واحد كمدينة الأقصر على سبيل المثال.

وعلى أساس التعريف السابق للحضر، فإن عدد المدن المصرية يتزايد باستمرار من تعداد لآخر بتحويل بعض القرى الكبيرة إلى مدن ذات مركز عمراني وحيد.

المدن:

يشير الجدول رقم (3) إلى تطور عدد المدن فى مصر خلال التعدادات المختلفة ونسبة سكانها إلى جملة سكان البلاد، ويلاحظ من الجدول أن عدد المدن المصرية يسجل زيادة مطردة فى أحجامها. ففى عام 1947 كان هناك مدينة مليونية واحدة هي القاهرة أصبحت مدينتان عام 1960 بضم الإسكندرية، ثم ارتفعت إلى ثلاث مدن فى نادى المليون بانضمام الجيزة إلى القاهرة والإسكندرية عام 1976. وفى تعداد 1976 أيضاً يتضح أن هناك خمس مدن يتراوح عدد سكانها بين 250 ألف نسمة وهي شبرا الخيمة، والمحلة الكبرى، وطنطا، وبورسعيد، والمنصورة. فى حين أن المدن التى يزيد عدد سكانها عن مائة ألف نسمة بلغ عددها في تعداد 1976 نحو 20 مدينة جميعها في الوجه البحري ما عدا مدينة أسيوط في الوجه القبلي.

جدول رقم (3) تطور عدد المدن وسكانها فى مصر خلال الفترة

(1976-1937)

السنة	عدد المدن الكبرى	% لسكانها	عدد المدن الأخرى	% لسكانها	إجمالى عدد المدن	% لسكانها
1937	6	14.1	84	10.2	90	24.3
1947	6	18.0	95	12.1	101	30.1
1960	5	21.5	117	15.1	122	36.6
1966	4	21.8	124	18.1	128	39.8
1976	4	21.4	142	22.0	146	43.4

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات مختلفة .

وفى تعداد 1976 أيضاً يتضح أن هناك خمس مدن يتراوح عدد سكانها بين 250 ألف نسمة وهي شبرا الخيمة، والمحلة الكبرى، وطنطا، وبورسعيد، والمنصورة. فى حين أن المدن التى يزيد عدد سكانها عن مائة ألف نسمة بلغ عددها في تعداد 1976 نحو 20 مدينة جميعها في الوجه البحري ما عدا مدينة أسيوط في الوجه القبلي. أما المدن التي يزيد عدد سكانها عن ألف نسمة ويقل عن مائة ألف فقد بلغ عددها نحو 38 مدينة. وأما باقي المدن فيقل عدد سكان كل منها عن ألف نسمة.

القرى:

يوضح الجدول التالي عدد القرى في مصر خلال التعدادات المختلفة ونسبة سكانها، ومنه يتضح أن عدد القرى المصرية طبقاً لآخر تعداد(1976) بلغ نحو 4066 قرية وتتفاوت أعداد السكان بها ما بين قرى كبيرة يزيد سكانها عن 20 ألف نسمة وقرى اصغر يقترب عدد سكانها من 12 ألف نسمة، ونجوع وكفور وعزب قد لا يصل عدد سكانها أي منها إلي 500 نسمة فحسب.

وبصفة عامة يمكن تقسيم مصر إلى ثلاث فئات من الأقاليم تتدرج حسب مدى التقدم الاقتصادي بها. فهناك أولاً مجموعة الأقاليم المتقدمة وتشمل القاهرة والإسكندرية وفيها تقل نسبة المشتغلين بالقطاعات الأولية عن 40%. وهناك ثانياً الأقاليم المتوسطة وتتراوح نسبة المشتغلين فيها بالقطاعات الأولية بين 54- 59% وتضم أقاليم قناة السويس والدلتا ومطروح، وهناك أخيراً وثالثاً الأقاليم المختلفة وهي التى تزيد فيها نسبة المشتغلين بالقطاعات الأولية عن 65% وتضم شمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد، ومن ثم فإنه ليس من الخطأ القول بأن مصر تنقسم إلى

شمال متقدم وجنوب متخلف بغض النظر عن وجود محافظة أسوان، أو محافظة متخلف نسبياً فى الشمال مثل محافظة كفر الشيخ.

جدول (4) تطور عدد القرى وتوزيعها بين الوجه البحري والقبلي فى مصر خلال الفترة 1937- 1976

السنة	عدد قرى الوجه البحري	عدد قرى الوجه القبلي	إجمالي عدد القرى	% لسكانها من جملة البلاد
1937	2237	1684	3921	75.0
1947	2248	1709	3957	69.0
1960	2361	1682	4043	62.3
1966	2369	1664	4033	59.0
1976	2400	1666	4066	55.9

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات مختلفة .

ومنذ السبعينيات تجرى محاولات لتأهيل فكرة التخطيط الإقليمي من خلال خلق أقاليم اقتصادية متكاملة وهي الآن ثمانية أقاليم هي: القاهرة الكبرى ويضم (الجيزة- القاهرة- القليوبية)، والإسكندرية (الإسكندرية- البحيرة)، قناة السويس ويضم (محافظات القناة الثلاث والشرقية وسيناء وجزءاً من محافظة البحر الأحمر)، وإقليم الدلتا ويضم (الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية)، وإقليم مطروح، وإقليم شمال الصعيد ويضم (الفيوم وبنى سويف والمنيا وجزء من البحر الأحمر) وإقليم أسيوط (ويضم محافظات أسيوط والوادي الجديد) وإقليم جنوب الصعيد (ويضم سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبي من البحر الأحمر) ويحتمل أن تشمل الخطة الخمسية القادمة برامج إنمائية محددة لتقريب الفروق بين هذه الأقاليم.

أسس إجراء التعدادات:

تلتزم كل دول العالم بإجراء التعداد السكاني بها كل فترة زمنية معينة، وهو كما رأينا فى مصر يتم كل عشر سنوات، وعامة يتم إجراء التعداد باستخدام أحد الأسس التالية:

الأول: الأساس الواقعي :

وبه يتم حصر السكان حسب أماكن تواجدهم ساعة التعداد بغض النظر عن أماكن إقامتهم الأصلية، ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة التطبيق، خاصة فى الدول صغيرة الحجم أو تلك التى تتمكن من إجراء التعداد فى وقت قصير، وبذلك يمكن تجنب الأخطاء التى قد تنشأ عن حركة السكان، ويؤخذ على هذا الأساس ما يلي:

(1) أن المعدلات الديموجرافية كالمواليد والوفيات قد لا تكون دقيقة لأنها ليست منسوبة لسكان المنطقة ذاتها.

(2) صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن العابرين والمسافرين خاصة إذا كانت الدولة أو بعض مناطقها تتعرض لموجات دورية من الانكماش والتضخم السكاني فى أوقات أو فى مواسم معينة.

الثاني: الأساس النظري .

وبه يتم حصر السكان حسب أماكن إقامتهم المعتادة – أي تسجيل الفرد بكل خصائصه، ويعطى هذا الأساس صورة واقعية حقيقة للسكان الدائمين فى منطقة معينة، وللمعدلات الديموجرافية المستقاه من التعداد، ولكن يؤخذ عليه ما يلي:

(1) أصعب عملياً من الأساس الواقعي، حيث يتطلب درجة من الوعي قد لا يتوافر لدى كل المواطنين فى الدولة الواحدة.

(2) إمكانية إهمال بعض المفردات، أو ازدواج حسابها.

وبصفة عامة تختلف مدلولات نتائج التعداد باختلاف الأساس المستخدم فى إجرائه، وتتلخص مراحل إجراء التعداد فى أربعة مراحل هي:

1- المرحلة التمهيدية:

وتتضمن وضع الخطة العامة، والإعداد لإجراء التعداد من حيث:

(أ) تحديد تاريخ إجراء التعداد.

(ب) تحديد وحدة العد (الفرد أو الأسرة).

(ج) إعداد استمارة الاستبيان المخصصة لبيان وخصائص وحدة الغير.

(د) عمل الخرائط وإعداد قوائم المساكن بما يكفل حصر جميع السكان.

(هـ) تحديد المدى الزمني والإمكانيات المادية والبشرية والإعلامية والتدريبية الكفيلة بنجاح التعداد.

2- المرحلة الميدانية :

وفيها يقوم موظف التعداد بحصر السكان المقيمين فى منطقة اختصاصه عن طريق تدوين الإجابات التى يدلى بها رب الأسرة (فى الدول التى ينخفض فيها

مستوى التعليم) وقد يقوم رب الأسرة بملء استمارة التعداد وإرسالها فى الموعد المحدد (فى الدول التى يرتفع فيها مستوى التعليم).

3- المرحلة التجهيزية :

وفيها يصحح أخطاء الاستمارات وترمز وتفرغ فى استمارات خاصة تمهيداً لحساب إحصائيات التعداد.

4- المرحلة التحليلية :

وتتضمن تحليل النتائج بالإضافة إلى تقييم المراحل السابقة. ومن أهم المقاييس المرتبطة بالمرحلة التحليلية:

(1) إجمالي السكان: Size Total Population

باستخدام الأساس الواقعي:

هو عدد الأشخاص الأحياء داخل بلد معين فى تاريخ معين بصرف النظر عن محل إقامتهم المعتاد، وعن كونهم أجانب يقيمون داخل هذا البلد إقامة مؤقتة أو دائمة، أو كانوا مواطنين يتمتعون بجنسية هذا البلد.

باستخدام الأساس النظري:

هو عدد الأشخاص الأحياء داخل حدود البلد أو خارجه ماداموا مواطنين يحملون جنسية هذا البلد، مع إغفال عدد الأجانب داخل البلد سواء مقيمين إقامة دائمة أو مؤقتة.

(2) معدل النمو السنوي للسكان: Rate of Population Growth

ويتم تقدير حصر هذا المعدل بأحد صيغ ثلاث هي:

(أ) الصيغة الحسابية: Arithmetic Formula

(ب) الصيغة الهندسية: Geometric Formula

(ج) الصيغة الأسية: Exponential Formula

ولكيفية حساب هذه الصيغ يلزم أولاً توضيح الرموز المستخدمة كما يلى:

P_0 = س. = تشير إلى عدد السكان فى سنة ما من سنوات التعداد.

Pt= س ن = تشير إلى عدد السكان فى سنة تعدادية تالية.

T= ن = تشير إلى المدة التى تفصل بين تعدادين بالسنوات وأجزائها.

R= م = تشير إلى المعدل السنوي لنمو السكان المطلوب حسابه مضروباً فى ثابت(مائة أو ألف).

أ- الصيغة الحسابية :

تفترض هذه الصيغة تزايد أو تناقص عدد السكان بمقدار ثابت بين التعدادين، حيث:

س= س. (1+م$_{ن}$) ..... **(1)**

، م = $\frac{\text{س}_{ن} - \text{س}}{\text{ن س}}$ ..... **(2)**

ويؤخذ على هذه الطريقة إنها لا تأخذ فى الاعتبار أثر الزيادة العددية فى سنة معينة على مثيلتها فى سنة تالية.

ب- الصيغة الهندسية :

ويتم حساب هذه الصيغة كما يلي :

عدد السكان فى السنة الأولى = س.

، الزيادة خلال السنة الأولى بعد التعداد = م س.

، عدد السكان فى نهاية السنة الأولى س$_1$ = س. + م س.

= س. (1+ م)

، عدد السكان فى نهاية السنة الثانية س$_2$ = س$_1$ + (1+م)

= س. (1+ م)^2

،عدد السكان فى نهاية سنة تعدادية س$_{ن}$

= س. (1+ م)^{ن}..... (3)

وهكذا فإن عدد السكان فى السنوات المتتالية عبارة عن متوالية هندسية حدها الأول س. وأساسها (1+م)، وعدد حدودها (1+ن) فى حين تشبه الصيغة الحسابية المتوالية العددية ولحساب معدل النمو السنوي توجد لوغاريتم المعادلة الأخيرة (3) حيث:

لو (1+ م) = $\frac{\text{لو س}_{ن} - \text{لو س}}{\text{ن}}$ ..... **(4)**

ج- الصيغة الأسية :

وتشتق هذه الصيغة من الصيغة الهندسية بتقسيم الوحدة الزمنية (العام) إلى أجزاء صغيرة (ز)، حيث:

س$_{ن}$ = س . $(1 + \frac{م}{ز})^{ن ز}$ ..... **(5)**

$$\frac{\text{م}}{\text{ز}}$$

وعندما يكون المقدار:

$$(1 + \frac{\text{م}}{\text{ز}})^{\text{ن ز}}$$

كبيراً فإنه يؤول إلى القيمة " هـ " حيث هـ = 2.71828 وتصبح الصيغة كما يلي:

$$\text{س}_{\text{ن}} = \text{س} \cdot \text{هـ}^{\text{م ن}} \quad \ldots\ldots \quad (6)$$

وبإيجاد لوغاريتم طرفي المعادلة تحصل على

$$\text{م} = \frac{\text{لو س}_{\text{ن}} - \text{لو س}}{\text{ن لوهـ}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

وبصيغة عامة تفيد الصيغ السابقة فى حساب تقديرات السكان لدولة ما فى سنة قادمة، وفى نمو التجمعات السكانية المختلفة داخل الدولة (كالريف والحضر أو أصحاب النشاط الاقتصادي ...إلخ).

(3) كثافة السكان: Population Density

وتقدر بعدد السكان لكل كيلو متر مربع، وتحسب بقسمة إجمالي عدد السكان على إجمالي مساحة الدولة، ويفضل استبعاد المساحات غير المأهولة للحصول على التقدير الأنسب والجدول رقم (5) يوضح كثافة السكان فى مصر خلال التعدادات الرسمية (1882– 1996)، وطبيعي أن تختلف كثافة السكان بين الريف والحضر داخل مصر، ويلاحظ أن كثافة السكان قد تضاعفت نحو 9 مرات عند مقارنة التعداد الأول (1882) بالتعداد الأخير (1996).

(4) كثافة السكن: Over- Crowding

وتشير إلى متوسط عدد الأشخاص لكل حجرة فى المسكن ويحصل عليه بقسمة عدد السكان على عدد الحجرات.

جدول رقم (5) كثافة السكان في مصر من واقع التعدادات الرسمية

سنوات التعداد	1882	1897	1907	1917	1927	1937	1947	1966	1976	1984	1996
الكثافة	6.7	9.7	11.2	12.7	14.2	15.9	18.9	30.0	36.6	47.1	59.3

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات مختلفة .

ثانياً: المواليد :

تعد مصر من الدول ذات معدلات المواليد المرتفعة وفق ما يعرض له بالجدول رقم (6).

جدول رقم (6) تطور معدلات المواليد فى الألف خلال التعدادات المختلفة

السنة	متوسط معدل المواليد فى الألف
1907 -1917	42.3
1917 -1927	44.0
1927 -1937	43.4
1937 -1947	43.7
1947 -1960	43.1
1960 -1966	41.2
1966 -1976	37.3
1976 -1986	38.4

المصدر:(1) مصر – مشكلاتها السكانية وتطلعاتها.

(2) الكتاب الإحصائي السنوي للسكان (52- 1985).

وتشير بيانات معدلات المواليد إلى أنها كانت تتذبذب حول المعدل 43 فى الألف فى الفترة 17/ 1962 ثم بدأت منذ عام 1960 تأخذ اتجاهاً تنازلياً حتى وصل معدلها إلى أدناه عام 1976 (37 فى الألف)، وقد يرجع هذا إلى الظروف السياسية والعسكرية التى سادت مصر فى أواخر الستينات (الحرب مع إسرائيل) وما صاحبها من انخفاض فى معدلات الزواج أو تأجيله مع الهبوط النسبي فى الأحوال الاقتصادية، ومنذ عام 1973 حدث ارتفاع تدريجي بطيء فى معدلات المواليد حيث وصل المعدل المصحح إلى 38.4 فى الألف عام 1986. وقد يرجع ذلك إلى بدء استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية بعد حرب 1973وتوقيع اتفاقية السلام وحدوث الانفتاح الاقتصادي.

وتكشف البيانات السابقة عن أن معدلات المواليد فى الريف كانت تقل عن مثيلتها فى الحضر حتى بداية الستينات، حيث بدأ تغير الأوضاع إلى العكس وأصبح معدل مواليد الريف يفوق قرينه فى الحضر، وبرغم ما تكشفه هذه البيانات فإن هذه الأرقام ينبغى أن تؤخذ بتحفظ شديد نظراً لما كان معروفاً عن عدم دقة

عمليات القيد بالمواليد أو التسجيل للوفيات فى الريف مما قد يؤدى إلى نقص فى الأعداد المسجلة ومن ثم انخفاض المعدلات عن قيمتها الحقيقية، وبصفة عامة يمكن القول أن معدلات المواليد فى الريف لا زالت مرتفعة وإن كان يقابلها انخفاض متوالى فى معدلات الوفيات مما أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية فى الريف بما يعادل 2.43% سنوياً تقريباً خلال التعداد الأخير (1996).

وبدراسة معدل المواليد الخام المصحح فى الفترة 76- 1986 يلاحظ أن أصغر المعدلات كانت فى القاهرة والإسكندرية (31.5 فى الألف) يليه معدل الوجه البحري (38.6 فى الألف) فى حين أن أعلى المعدلات كانت فى مصر العليا والوجه القبلي (44.1 فى الألف) تماماً كما يلاحظ أن معدل المواليد فى الحضر أقل منه فى الريف، ففى الوجه البحري يزيد معدل المواليد فى الريف عنه فى الحضر بنحو 2.7 فى الألف، وفى الوجه القبلي يزيد معدل الريف عن الحضر بنحو 4.8 فى الألف.

وقد أظهر مسح الخصوبة القومي (1975- ص: 74) أن مستوى الإنجاب للزوجات يرتبط عكسياً مع مستوى تعليمهن، حيث كان متوسط عدد المواليد أحياء للزوجة التى لم تلتحق بالمدرسة نحو 4.56 مولوداً مقابل 2.51 مولوداً للزوجة التى وصلت إلى التعليم الجامعي، كما اتضح أن مستوى تعليم المرأة يرفع سنها عند أول زواج، وقد وجد هذا المسح أن متوسط السن عند أول زواج بين الأميات بلغ 19.2 سنة مقابل 23.5 سنة بين الجامعيات، كما يتبين أن نسبة من مارسن تنظيم الأسرة بلغت 69% بين الزوجات اللاتي وصلن إلى التعليم العالي مقابل 20% فقط بين الزوجات اللاتي لم يلتحقن بالمدرسة، كما أن نسبة الممارسات لتنظيم الأسرة من الزوجات العاملات فى النشاط الاقتصادي بلغت 36% فى مقابل 25% فقط لدى من لم يسبق لهن العمل.

وعامة يمكن عزو ارتفاع معدلات المواليد إلى المتغيرات التالية:

(1) ارتفاع معدلات الوفيات:

حيث وصل معدلها عام 1979 نحو 9.4% فى مقابل انخفاض معدلات الطلاق، والتى وصلت فى نفس العام إلى نحو 1.8%، وذلك على مستوى الجمهورية وهو معدل يفوق مثيله فى غرب أوربا (السويد نحو 5 على الألف، ألمانيا وسويسرا نحو 7 فى الألف).

(2) انخفاض السن عند الزواج:

حيث بلغ وسيط السن عند الزواج للإناث 16 سنة وللذكور 18 سنة، ويكفى للتدليل على ذلك أن نسبة الإناث اللاتي لم يتزوجن فى الفئة 16 سنة فأكثر بلغت نحو 11% فقط من جملة الإناث فى سن الحمل.

(3) التوزيع الريفي- الحضري:

حيث يساهم الريف بنصيب وافر فى الزيادة السكانية نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية ودينية عديدة، وهو ما سيرد ذكره فى موضع لاحق.

(4) الانخفاض المتتالي فى معدل الوفيات:

وهو نتيجة لتقدم الرعاية الصحية خاصة الأطفال ومن هم دون الخامسة، حيث بلغ هذا المعدل نحو 10 فى الألف مقابل معدل مواليد قدره 40.2 فى الألف عام 1979.

وتشير نتائج التحليل الديموجرافي لبيانات سكان مصر خلال الفترة 1937 وحتى 1986 والموضحة بالجدول رقم (7) إلى أن معدلات الخصوبة الكلية والتكاثر الإجمالي، وكذلك الخصوبة العام تأخذ اتجاهاً متناقصاً خلال فترة التحليل. وقد يعزى ذلك إلى تزايد الشعور القومي بأهمية المشكلة السكانية فى مصر، وتزايد اتجاهات الأسرة المصرية نحو تنظيم أسرها تحت تأثير البرنامج القومي لتنظيم الأسرة والسكان، ورغم تناقص هذه المعدلات إلا أنها ما زالت مرتفعة نسبياً عند مقارنتها بمثيلتها فى دول أخرى.

جدول رقم (7) مقاييس الخصوبة المقدرة فى مصر خلال الفترة (1937 – 1985)

التعداد / المقياس	1937	1947	1960	*1970	1976	1980	1986
معدل الخصوبة الكلي	5.9	6.0	6.3	3.2	5.7	5.4	5.06
معدل التكاثر الإجمالي	3.0	2.9	3.0	3.0	2.75	2.63	2.44
معدل الخصوبة العام	0.205	0.201	0.214	0.200	0.200	0.187	0.174

بيانات الفترة (1970- 1985) تقديرية .

المصدر: محمود نبيل محجوب: دراسة تحليلية للنمو السكاني وعلاقته ببعض العوامل الاقتصادية بالريف المصري.

ثالثاً: الوفيات :

يرجع تاريخ تسجيل الوقائع الحيوية خاصة المواليد والوفيات فى مصر إلى عهد محمد على، وعلى وجه التحديد فى بدايات 1820، إلا أن مستوى تسجيل هذه الوقائع لم يتحسن بشكل ملحوظ إلا عام 1912 حيث صدر قانون خاص بذلك يلزم الأهالي بالإسراع فى تسجيل كل مواليدهم ووفياتهم فى أقري وقت ممكن (أسبوع للميلاد ويوم واحد للوفيات)

ويوضح الجدول رقم (8) تطور الوفيات فى مصر خلال الفترة (1906-1986) ومنه يتبين وجود مستويين للوفيات، الأول مرتفع وهو يميز الفترة ما قبل (45- 1946) والثاني منخفض ومستمر فى الانخفاض بعد عام 1947، ويرجع ارتفاع معدل الوفيات فى المستوى الأول لانتشار الأمراض المتوطنة (انتشار وباء الأنفلونزا عام (1918- 1919) وانخفاض الرعاية الصحية، فى حين يعزى انخفاض المعدل بعد عام 1947 إلى مكافحة الأمراض المعدية، ورعاية الطفولة خاصة فى سنوات العمر الأولى.

جدول رقم (8) تطور معدلات الوفيات فى مصر خلال الفترة (1906- 1986)

السنة	متوسط معدل الوفيات
1907-1917	26.2
1917-1927	28.5
1927 -1927	26.8
1937 -1947	25.6
1947 -1960	19.7
1960 -1966	15.7
1966 -1976	14.3
1976 -1986	10.4

المصدر:(1) التعداد العام للسكان والإسكان.(2) سكان مصر من سكان العالم .
(3) الكتاب الاحصائى السنوي (52-1985).

وبصفة عامة تنحصر العوامل المتحكمة هى معدل الوفيات فيما يلى :-

(1) الاختلافات الريفية الحضرية:

ففى مصر ترتفع معدلات الوفيات فى الريف عن الحضر، وان كانت نتائج الحضر تشير إلى عكس ذلك ، ويعلل ذلك بارتفاع مستوى الوعي والتبليغ عن الوفيات فى الحضر عن الريف فى الفترات السابقة من عام 1945.

إلا أن الاتجاه العام للوفيات فى كلتا البيئتين الريفية والحضرية قد أخذ فى التناقص بعد هذا التاريخ.

(2) وفيات الأطفال الرضع دون العام من العمر:

حيث يؤخذ معدلها كمقياس على مستوى تقدم الأمم من الناحية الصحية، وهذا العامل مسئول فى مصر عن نحو 32% من التغيرات فى حجم معدل الوفيات والجدول رقم(9) يبين هذه المعدلات وفقا لأسبابها .

(3) الاختلافات النوعية بين الذكور والإناث:

حيث يعد الإناث أكثر مقاومة لأسباب الوفاة سواء فى السنوات الأولى من العمر أو المتأخرة منه .

جدول رقم (9) معدل وفيات الرضع حسب أسبابها
فى بعض السنوات المختارة لمصر

السنة	نزلات معوية	الوهن الخلقي والتشوهات	الالتهاب الرئوي والنزلات المعنية	الحصبة	أسباب أخرى
1935	37.8	44.3	21.8	0.6	10.2
1940	86.7	45.0	18.9	1.0	10.1
1945	85.5	46.7	12.8	0.3	7.4
1950	70.1	42.5	12.6	0.1	4.3
1955	72.4	37.3	19.7	1.5	4.7
1960	58.4	30.9	16.3	0.8	3.0
1965	59.2	34.5	14.3	0.3	3.5

المصدر : مصر مشكلاتها السكانية وتطلعاتها .

(3) الاختلافات النوعية بين الذكور والإناث:

حيث يعد الإناث أكثر مقاومة لأسباب الوفاة سواء فى السنوات الأولى من العمر أو المتأخرة منه .

(4) مدى انتشار أمراض القلب:

كالروماتيزم،تصلب الشرايين ، وارتفاع ضغط الدم ، حيث يلعب هذا العامل دورا كبيرا فى التأثير على معدل الوفيات الخام فى دولة ما .

والجدول رقم (10) يعرض لسبب الوفيات الناشئة عن مختلف أمراض القلب منسوبة إلى الوفيات الكلية من أمراض القلب ونسبة تصلب الشرايين إلى الأمراض الروماتيزمية فى القلب.

(5)الأوبئة الشاملة كالجدرى والطاعون والكوليرا والتيفود :

حيث أن انتشارها يعمل على ارتفاع معدلات الوفيات ، ومازالت بعض الدول تعانى بعضها، وفى مصر لا يعول على هذا العامل حيث اختلفت هذه الأمراض بصورة كبيرة .

جدول رقم (10) نسب الوفيات الناشئة عن مختلف أمراض القلب

السنة	فئة الأمراض الروماتيزمية أما كل أمراض القلب	نسبة تصلب الشرايين إلى كل أمراض القلب	نسبة ارتفاع ضغط الدم إلى كل أمراض القلب	نسبة تصلب شرايين القلب إلى روماتيزم القلب
1960	21.3	32.5	38.5	152.6
1961	20.7	32.5	38.4	157.0
1962	20.9	36.4	34.4	174.2
1964	20.1	45.5	25.5	226.4
1966	20.0	48.3	24.6	241.5
1967	20.2	48.2	25.0	238.6

المصدر : مصر مشكلاتها السكانية وتطلعاتها – ص 80 .

رابعاً: الزيادة الطبيعية.

بعد ملاحظة معدلات المواليد والوفيات فى مصر خلال الفترة 1907-1985 يتضح أن معدل الزيادة الطبيعية فى مصر قد أخذ فى الزيادة بداية من الفترة (1947- 1960) وحتى الآن ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات للأسباب السابق ذكرها فى موضع سابق وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (11) والشكل رقم (2).

جدول رقم (11) تطور معدلات الزيادة الطبيعية فى مصر خلال الفترة (1907- 1985)

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
1907 -1917	42.3	26.2	16.1
1917 -1927	44.0	28.5	15.5
1927 -1937	43.4	26.8	16.6
1937 -1947	43.7	25.6	18.1
1947 -1960	43.1	19.7	23.4
1960 -1966	41.2	15.7	25.5
1966 -1976	37.3	14.3	23.0
1976- 1986	38.4	10.4	28.0 -

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات مختلفة .

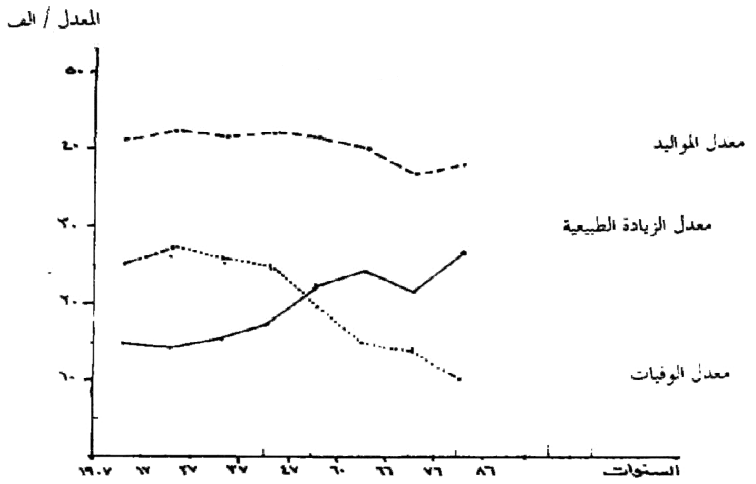

شكل رقم (2) التوقيع البياني لمعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى مصر حلال الفترة (1907– 1986)

خامساً: الهجرة :

تعتبر الهجرة من أقدم الظواهر الإنسانية ممارسة فى التاريخ، فلا يوجد مجتمع من المجتمعات إلا وقد تعرض لموجات متلاحقة من الهجرة قام بها الناس– ومازالوا– أفراداً وجماعات سواء إليه كوافدين أو منه كنازحين، وعادة ما يتم ذلك لفترات محددة أو بصفة نهائية، ويعتبر القرن التاسع عشر (19) العصر الذهبي للهجرة، حيث شهدت هذه الفترة أعظم ما يسجله التاريخ من هجرات بشرية، إذ قدر مجموع المهاجرين إلى نصف الكرة الغربي بنحو ثمانية وخمسين (58) مليون نسمة.

وقد تميز العصر الحديث بزيادة تلك الهجرات واتساع نطاقها على الصعيدين القومي والعالمي نتيجة لحدوث الثورة الصناعية، ونمو المراكز الحضرية، وتقدم وسائل المواصلات وانتشار أساليب الاتصال الجمعي، واختلال التوزيع السكاني بين المناطق الريفية والحضرية مع تركز أغلب الخدمات فى البيئات الحضرية.

وتعرف الهجرة بأنها: انتقال الفرد من بيئة (هي غالباً البيئة التى ولد ونشأ بها) إلى أخرى بغرض الإقامة المؤقتة أو الدائمة، ويستهدف الفرد من انتقاله هذا

تحقيق بعض أو كل أهدافه وطموحاته الاجتماعية والاقتصادية. ويحدث هذا الانتقال فى العادة داخل المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة فيسمى ذلك بالهجرة الداخلية، أو من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية فتسمى بالهجرة الخارجية.

وقد ميز " كينجزلى ديفز K. Davis– " خمسة أنواع من الهجرة، الثلاثة الأولى منها تتصف بالجماعية وهي :

1- **الغزو:** ويقصد به دخول المهاجرين كغزاة فاتحين بقوة السلاح.

2- **الإزاحة:** ويقصد به إحلال المهاجرين محل السكان الأصليين بعد تشريدهم ومثال ذلك ما فعلته وتفعله إسرائيل بسكان الأراضي المحتلة فى فلسطين الحبيبة.

3- **العمل الإجباري:** ويقصد به نقل السكان من محال إقامتهم للعمل فى مكان آخر كالعمل بالسخرة فى حفر قناة السويس، أو أسر الرقيق وبيعهم فى أماكن أخرى.

4- **الهجرة الفردية الطوعية:** وهى الانتقال الطوعي للأفراد من مكان لآخر بقصد العمل والاتجار...إلخ.

5- **الهجرة المقيدة:** ويقصد بها الهجرة التى تتم وفق ضوابط ومحددات معينة سواء من المجتمع أو إلى المجتمع، وهي مقيدة بما يكفل الحماية للمجتمع من قبل القائمين عليه.

مثال ذلك: هجرة اليهود فقط إلى إسرائيل، أو عدم السماح للأفراد ذوى السمات والتخصصات النادرة من مغادرة المجتمع إلا وفق شروط خاصة.

1- هجرة موجبة، وهجرات سالبة، وهجرات اختيارية، وهجرات جبرية.

2- هجرات لها هدف واحد محدد، وهجرات غرضها مبهم غير محدد وهي التى لها السيادة إذ يصعب على الجموع المهاجرة فى الغالب أن تحدد مقدماً شروط وأسس الحياة فى البيئة المهاجر إليها.

3- هجرات تتأثر بنوع الحضارة السائدة وأنواع المعيشة الاجتماعية بين الناس، فهناك مثلاً هجرات الشعوب ذات الحياة الاجتماعية البسيطة، مثل هجرات الأقوام الذين يعيشون على الصيد والرعي، وبعض الشعوب الزراعية المتأخرة حسب فصول الأمطار أو ظهور الكلأ...إلخ.

4- هجرات الشعوب الراقية الكثيرة العدد والكثيفة السكان، وعلى الخصوص الهجرات الاستعمارية، والهجرات التجارية والصناعية كهجرة أصحاب الحرف والعمال والزراع والتى تقوم بها الشركات والهيئات المختلفة.

أسباب الهجرة :

تؤثر كثيراً من العوامل منفردة أو مجتمعة على ظاهرة الهجرة، وقد صنف علماء الاجتماع هذه العوامل إلى قسمين.

الأول: العوامل الدافعة :

وهي التى تدفع المواطنين إلى الهجرة خارج محال إقامتهم والإقامة فى الخارج ومن هذه العوامل:

1- الزيادة السكانية فى منطقة ما تدفع الناس إلى الهجرة، خاصة إذا لم تكن هناك زيادة مماثلة فى موارد الغذاء أو الثروة.

2- ارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المنزرعة، يعد من الأسباب التى تدفع الناس إلى الهجرة إلى المدن.

3- الفقر وانخفاض متوسط الدخل الفردي عن مستوى الكفاف يدفع الناس إلى الهجرة بحثاً عن فرص أفضل للحياة.

4- الكوارث والفيضانات أو السيول تدفع الناس إلى الهجرة إلى أماكن أكثر أمناً.

5- انهيار النظام الإقطاعي وتحرر الفلاحين من رق الأرض ساعد على هجرة المزارعين من ألمانيا وانجلترا إلى الأراضي الجديدة (أمريكا) كما ساعدهم أيضاً وبنفس القدر على الهجرة إلى المدن الداخلية بكل منهما.

6- البحث عن عمل- أو الدافع الاقتصادي- يعتبر من أهم الدوافع التى تجبر الفرد على ترك أهله وذويه لتحقيق الأمن الاقتصادي لنفسه.

الثاني: العوامل الجاذبة :

وهي العوامل التى تغرى المواطنين (المهاجرين) بالهجرة وتجذب انتباههم إلى أماكن دون غيرها ومنها:

1- المدن كمراكز للتجارة والصناعة والثقافة: حيث تمتاز المدن بأنها مراكز للخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية والعمرانية، بالإضافة إلى تركز المصالح والمؤسسات الحكومية بها، وكونها مراكز للإشعاع الحضاري، وأيضاً باعتبارها مراكز صناعية، كل ذلك يجعلها مناطق جذب لعدد كبير من الريفيين الباحثين عن تحقيق الذات. ومن جهة أخرى تختلف طبيعة الحياة فى المدن عن الريف حيث تتوافر بها ضروب شتى من الملذات والمتع، والحدائق والعمارات السكنية المريحة المكتملة المرافق، ووسائل الاتصال...، إلخ كل ذلك يجعل حياة المدينة مطلباً لكل إنسان يؤثر حياة الترف.

2- الرغبة فى التعليم: حيث يعد ذلك من أهم العوامل التى من أجلها يغادر الأفراد أماكن إقامتهم بحثاً عن تحقيق المزيد أو وصولاً لأعلى المستويات العلمية،

وعادة ما تتركز الجامعات الكبيرة فى المدن الكبيرة، ويعد ذلك سبباً كافياً لكونها أماكن جذب للراغبين والمستزيدين من كافة فروع العلم والمعرفة.

3- تحقيق الأمان الاقتصادي: إذ يعمل كعامل دفع أو طرد وكعامل جذب فى آن واحد.

الهجرة فى مصر:

عرفت مصر عبر تاريخها الطويل الهجرات الداخلية، وهو ما يعنى انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى داخلها بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة. ولم تعرف تيارات الهجرة الخارجية سواء كانت مقبلة إلى مصر أو خارجة منها إلا فى حقبة السبعينات من هذا القرن إثر انفتاح أسواق العمل العربي أمام العمالة المصرية، وكذلك تزايد الأعداد المهاجرة إلى دول العالم الغربي والأمريكتين. وحتى هذا الوقت- أي أعوام السبعينات- فلم تكن للهجرة الخارجية أي أثر فى الحياتين الاقتصادية والاجتماعية وذلك لضآلة نسبتها، وفيما يلي نستعرض نوعي الهجرة الداخلية والخارجية فى مصر.

أولاً: الهجرة الداخلية فى مصر:

لعبت فترة التحول الصناعي فى مصر – العقد السادس من هذا القرن- دوراً كبيراً فى زيادة سكان المدن نتيجة لتزايد معدلات الهجرة إليها، وقد ساعد على ذلك أن عمليات التوسع الزراعي كانت تتصف بالبطء الشديد، بما لا يتواءم مع الزيادة السكانية المتتالية فى حجم سكان مصر.

وتعتبر محافظة القاهرة أولى محافظات مصر من حيث النمو السكاني، ويعزى ذلك إلى استمرار تيار الهجرة الريفية إليها. والجدول رقم (12) يوضح معدل الهجرة السنوي فى مصر خلال الفترة (1965- 1976)، ومنه يتضح أن محافظات الوجه البحري باستثناء محافظات القناة (بورسعيد والإسماعيلية والسويس) ومحافظة المنوفية- جميعها محافظات جاذبة للسكان. وعلى العكس من ذلك نجد أن جميع محافظات الوجه القبلي- باستثناء محافظات الجيزة وأسوان- محافظات طاردة للسكان.

ولا يعنى ما سبق أن محافظات القناة أو محافظات الوجه البحري هذا شأنها، بل أن الظروف العسكرية عقب حرب يونيو 1967 هي التى أدت إلى تغير شكل وملامح المحافظات من حيث كونها جاذبة أو طاردة للسكان. فقد أجبرت حرب يونيو 1967 سكان مدن القناة إلى الهجرة إلى المحافظات الداخلية من خط المواجهة العسكرية، وقد كانت هذه المحافظات أماكن جذب للكثير قبل الحرب.

أما محافظة أسوان فقد اكتسبت صفتها بكونها محافظة جاذبة بعد تنفيذ الكثير من المشروعات الصناعية القومية فى بداية الستينات من هذا القرن خاصة مشروع السد العالي.

جدول رقم (12) تقدير صافى الهجرة الداخلية بين المحافظات فى مصر خلال الفترة (1965- 1976)

المحافظة	ذكور	إناث	جملة	معدل الهجرة السنوي
القاهرة	+ 222.6	+ 205.7	+ 428.3	+ 2.1
الإسكندرية	+ 24.9	+ 23.1	+ 48.0	+ 0.5
بورسعيد	- 87.7	- 85.0	- 172.7	- 12.5
السويس	- 130.2	- 120.9	- 252.1	- 19.8
دمياط	+ 13.2	+ 12.9	+ 26.1	+ 1.2
الدقهلية	+ 33.9	+ 45.3	+ 79.2	+ 0.7
الشرقية	+ 54.7	+ 64.3	+ 119.0	+ 1.1
القليوبية	+ 62.2	+ 59.1	+ 121.3	+ 2.1
كفر الشيخ	+ 2.8	+ 6.7	+ 9.5	+ 0.1
الغربية	+ 14.3	+ 26.6	+ 40.9	+ 0.4
المنوفية	- 25.1	- 20.1	- 45.2	- 0.6
البحيرة	+ 28.9	+ 46.4	+ 75.3	+ 0.8
الإسماعيلية	- 104.5	- 100.6	- 205.1	- 12.2
الجيزة	+ 91.6	+ 78.1	+ 169.7	+ 2.1
بنى سويف	- 31.3	+ 24.5	- 55.8	- 1.2
الفيوم	- 7.9	- 1.7	- 9.6	- 0.5
المنيا	- 35.1	- 28.0	- 63.1	- 0.7
أسيوط	- 29.6	- 31.0	- 60.6	- 0.9
سوهاج	- 42.3	- 52.8	- 96.1	- 1.1
قنا	- 29.2	- 27.4	- 56.6	- 0.8
أسوان	+ 51.3	+ 44.8	+ 97.1	+ 3.9

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الريفية في مصر

وقد أدى هذا المشروع الي هجرة كثير من القوى العاملة إليها خاصة من المحافظات المحيطة بها أو من الذين عملوا بمشروعات السد العالي وآثروا البقاء بها.

وبصفة عامة فإن تحليل اتجاهات الهجرة على مستوى الجمهورية قد أشار إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أن محافظة القاهرة تكتسب مهاجرين من جميع المحافظات باستثناء محافظتي السويس والجيزة.
2- أن معظم المهاجرين إلى محافظة الإسكندرية من أبناء محافظة البحيرة وقد يفسر ذلك بتأثير عامل المسافة.
3- فيما يختص بالتوزيعين النوعي والعمري للمهاجرين، فإن الهجرة للمحافظات الحضرية تتصف بالآتي:
أ- أن أكبر عدد للمهاجرين الذكور والإناث يقع فى الفئة العمرية (20 فأقل) وهي الفئة التى تمثل الشباب فى سن التعليم بالإضافة إلى نسبة من قوة العمل بالنسبة للذكور، أو ممن يعملن فى خدمات المنازل بالنسبة للإناث بالإضافة إلى زوجات المهاجرين.
ب- أن المهاجرين من الذكور والإناث فى الفئة العمرية (20- 40) يمثلون قوة العمل الأساسية المهاجرة، وتستوعب كل من القاهرة والإسكندرية الغالبية منها.

أما الهجرة من أو إلى المحافظات الريفية فتتصف بالآتي:
أ- أن محافظة الجيزة هي المحافظة الوحيدة الجاذبة للذكور والإناث على حد سواء ولجميع فئات الأعمار.
ب- أن محافظات المنيا، والمنوفية، وقنا، وبنى سويف أكثر المحافظات طرداً للمهاجرين الذكور على الترتيب، فى حين أن محافظة المنوفية، والمنيا، وقنا، وبنى سويف أكثرها طرداً للإناث على الترتيب.
ج- أن محافظتي البحيرة وأسيوط تعدا جاذبتين للذكور، الأولى فى فئات العمر (الأقل من 50 عاماً)، والثانية للفئات العمرية (الأكبر من 50 عاماً)، ومن العجيب أن صافى الهجرة بها موجب.

تذكر

1. أهمية دراسة تطور نمو السكان والسكان الريفيين فى مصرخلال التعدادات المختلفة، وفترات التضاعف السكاني، والتوزيع الاقليمي للسكان، وكذلك كثافة السكان الجغرافية والسكنية.

2. أهمية التعداد السكاني وأسس إجرائه.

3. أهمية دراسة العناصر الحيوية للسكان:
   * المواليد ومعدلاتها.
   * الوفيات ومعدلاتها.
   * الزيادة الطبيعية.
   * الهجرة وأنواعها.

4. جوانب المشكلة السكانية في الريف المصري.

الأسئلة

1. "تعطي دراسة تطور نمو السكان والسكان الريفيين فى مصرخلال التعدادات المختلفة مؤشرات ديموجرافية هامة لصانع القرار"
ناقش هذه العبارة موضحا أهم هذه المؤشرات، وكيفية الاشتفادة منها؟

2. " للتعداد السكاني أسس وإجراءات ".
ناقش هذه العبارة موضحاً أهم هذه الأسس والاجراءات، وما المتبع عند اجراء التعداد السكاني في مصر؟

3. " تلعب المواليد دوراً مؤثراً في النمو السكاني".
ناقش هذه العبارة موضحا أهميتها، ومعدلات تقديرها، وأسباب ارتفاع معدلاتها خاصة في الريف المصري.

5. " تلعب الوفيات دورا مؤثرا في تحديد حجم الزيادة الطبيعية".
ناقش هذه العبارة موضحا أهميتها، ومعدلات تقديرها، وأسباب ارتفاع معدلاتها في بدايات القرن الماضي ، وأسباب انخفاضها مع النصف الثاني منه خاصة في الريف المصري.

6. " تمثل تيارات الهجرة الريفية المصرية ظاهرة ديموجرافية فريدة".
ناقش هذه العبارة موضحا أنماط الهجرة، وأسبابها الطاردة والجاذبة، وهل يلعب النوع دوراً مؤثراً فيها؟

7. في ضوء ما درست : هل تري في النمو السكاني الريفي مشكلة تعيق جهود التنمية الريفية ؟

الفصل الرابع
البناء الاجتماعي Social Structure
(النسق القرابى: Kinship system)

يعرف البناء الاجتماعي على انه نسيج العلاقات الاجتماعية الدائمة فى المجتمع ، والتى تظهر على هيئة انساق اجتماعية متبادلة التأثير والتفاعل ، لكل منها وظائف فى الجماعات ، وهى تنظم علاقات الأفراد وتحدد أدوارهم فى المواقف المحددة بقواعد وجزاءات اجتماعية معقدة ، وهذه الأنساق تتفاعل مع بعضها داخل نطاق الجماعة بطريقة فيها كثير من الانسجام والاتساق .

الأنساق الاجتماعية :

هى نظم محورية شاملة يتألف كل منها من عدد من الأنظمة الجزئية التى تنقسم بدورها إلي عدد من القطاعات المكونة لها ، والتى تنقسم بدورها إلي عدد من الأنشطة ، وذلك فى الأنساق الأكثر تعقيدا على النحو المبين بالشكل رقم(1)

ويعمل هذا الشكل البنائي فى إطار عام وأشمل هو الإطار الثقافى للمجتمع (الثقافة الأم) ، ويعنى ما سبق أن البناء الاجتماعي :

1 – نمط ثابت للتنظيم الداخلي لأي جماعة يمتد عبر الزمن .
2 – انه تعبير يتضمن أنواع الثقافة المركبة والمتفاعلة معا .
3 – انه يتكون من أفراد متغيرون يؤدون وظائف اجتماعية (أفعال) قائمة ممتدة .
4 – إن الأفعال الاجتماعية هى وحدة التحليل للبناء الاجتماعي ، وأن تكرار هذه الأفعال هو قاعدة النظام في السلوك الاجتماعي داخل المجتمع .
5 – أن الأنساق المكونة له متشابكة ومترابطة ومتكاملة بحيث لا يمكن فهم أي منهم إلا في ضوء علاقته بالآخرين ، ومن هنا ظهر مفهوم الوظيفة الاجتماعية ، النسق، النظام .. الخ

النظام الاجتماعي :

فهو مجموعة الأفراد التى تتفاعل مع بعضها البعض أكثر من تفاعلهم مع الآخرين بهدف تحقيق أغراض معينة (أغراضهم المشتركة يتعاونون من اجل تحقيقها) ، ويجمعهم مكان جغرافي / وظيفي واحد .

الوظيفة والدور والمركز والطبقة الاجتماعية :

Social , function, role, status

يشير مفهوم الوظيفة الاجتماعية إلي الدور الذى يلعبه النظام فى البناء الاجتماعي الشامل من اجل المحافظة على نمط الحياة السائدة فى المجتمع ، وهى تختلف من نظام إلي آخر وان كانت تتكامل مع بعضها فى النهاية بما يدعم البناء الاجتماعي . ويعنى ذلك أن دراسة البناء الاجتماعي هى فى الحقيقة دراسة للنظم والوظائف المتشابكة لهذه النظم.

وتختلف الجماعات والأفراد بعضها عن بعض فى صفات معينة كالعمر والنوع والمهنة .. الخ ، ومن ثم يمكن التصنيف على هذا الأساس . فقد يكون الاختلاف من طبيعة يمكن قياسها كالاختلافات العمرية والدخلية، أو من طبيعة مختلفة وغير متجانسة كالنوع والمهنة ، ومن ثم فلكل منهم وظيفة مختلفة داخل الجماعة تتحدد أركانها وتثبت عن طريق الثقافة فى نموذج يحدد الموقف الاجتماعي لشخص معين يشغل موضعا معينا ، وهذا التحديد للموقف الاجتماعي للفرد يسمى بالدور الاجتماعي.

وداخل كل نظام اجتماعي تتعدد الأدوار لتنوع الأنشطة داخل النظام من جهة ، وتعدد الأفراد المؤدين لهذه الأدوار من جهة أخرى ، لهذا تميز المجتمعات بين أعضائها على أساس الأدوار ، بل وتعتبر أن بعضهم أكثر أهمية وقيمة من البعض الآخر ، ويتبع ذلك أن هناك أفرادا أكثر أهمية من غيرهم وفقا لدورهم ، ومن هذا التقدير الاجتماعى المختلف للأدوار ظهرت فكرة المركز الاجتماعي والذى يمكن تعريفه بأنه " المرتبة التى تقدمها الجماعة بدور معين أو مجموعة من الأدوارلشخص ما " . وتسمى العملية التى عن طريقها ترتب الجماعات أو الأفراد فى سلسلة متدرجة من المراكز" بالترتيب الطبقي "، وهى ظاهرة قديمة قدم الجماعات الإنسانية .

ويعنى ما سبق أن الدور هو نمط السلوك المتوقع لوظيفة معينة . ومبلغ الأهمية المرتبطة بالدور هو ما يعرف بالمركز ، وأن الأدوار والمراكز تشكل ما يسمى بالطبقة الاجتماعية ، وأن الترتيب الطبقى هو صلة كل هذه الطبقات كل بالآخر، وهو محصلة للثقافة السائدة والفترة التاريخية لهذه الثقافة فى مجتمع معين ، فقد يقوم المركز على أساس الدين فى زمن ما والمهنة فى زمن آخر .. الخ .

إلا أن الثقافة (المركب الذى يتضمن الأفكار والعادات والأخلاق والمعتقدات) هى المحددة لهذا المركز باعتبار أن الثقافة والدور سابقان على وجود أى فرد حي ، والشكل التالى يوضح العلاقة بين هذه المفاهيم . (شكل رقم (2)

وتنتظم هذه المفاهيم فى منظومتها داخل كلا من الأنساق والنظم المحورية والجزئية .. الخ ، كما تنتظم داخل البناء الاجتماعي ككل .

وعلى ذلك فلدراسة البناء الاجتماعي تدرس الأنساق من ناحيتين :

1 – دراسة النسق من الداخل، أي مكوناته من نظم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة (الفسيولوجيا الاجتماعية) .

2 –دراسة النسق من الخارج ، أي علاقته بالأنساق الأخرى داخل البناء (المورفولوجيا الاجتماعية) .

وفيما يلى عرض لأهم الأنساق المجتمعة المكونة للبناء الاجتماعي العام.

النسق القرابى: Kinship system

تعرف القرابة بأنها العلاقة المباشرة بين شخصين نتيجة لانحدار أحدهما من صلب الآخر ، أو نتيجة لانحدارهما من سلف مشترك ، سواء كان هذا السلف رجلا أو امرأة . ونظام القرابة يشير إلي شبكة العلاقات والروابط التى تؤدى إلي ظهور الجماعات القرابية كالأسرة ، والعائلة ، والبدنة ، والقبيلة، وقد يكون هذا النظام أبويا فيسمى بنظام الأقارب العاصبون Agnates ، وقد يكون أمويا فيسمى نظام الأقارب ذو الأرحام Uteruses . ويعتبر الزواج اصل العائلة بأنواعها وأشكالها المختلفة ومن ثم النظام المؤثر بل والمكون لطبيعة النسق القرابى .

المصاهرة :

يعتبر الزواج أداة لربط جماعتين مختلفتين بروابط المصاهرة بما يترتب على هذا الارتباط من التزامات تمتد إلي المجالات الاقتصادية (مساعدة آهل البنت لها أثناء الأزمات) ، والسياسية (كالمشاركة فى الهجوم علي / أو الدفاع عن الجماعات الأخرى أو التأييد السياسى) ، والمصاهرة هى توسيع نطاق القرابة ، وهى تؤدى إلي نتيجتين فى وقت واحد :

1 – إضافة إلي الجماعة القرابية لأسرة الزوج إذا كانت الزوجه تعيش فى بدنته أو عشيرته ، وخلخلة فى العلاقات القرابية لأسرة الزوجة لفقدها لفرد من أبنائها (في الريف)

2 – خلخلة فى العلاقات القرابية لأسرة كل منهما إذا انفصلا (الزوج والزوجة) بحياتهما بشكل مستقل .

ولتجنب هذه الآثار يلجأ البعض إلي زواج المبادلة ضمانا للاستقرار ولتقوية الروابط من جهة أخرى ، ولذلك يمكن القول بأن علاقات المصاهرة هى علاقات معقدة لها مكانة الأقارب المباشرين . أو قد يتم الزواج من داخل الأسرة أو البدنة ضمانا لتماسك النسق القرابى والمحافظة على ممتلكات الأسرة خاصة الأراضي الزراعية ورأس المال أن وجد .

وتتم المصاهرة عن طريق الاتفاق على الزواج الذى يترتب عليه الكثير من الحقوق والواجبات لكلا طرفيه بداية من المهر(المقدم + المؤخر) أ و (المعجل والمؤجل) فهو ليس ثمن العروس كما يدعى الغرب ، بل انه من قبيل المساعدة فى تجهيز الفتاة ، كما انه الوسيلة الوحيدة للتمييز بين الجواز الشرعي والعلاقات الجنسية الأخرى التى لا يترتب عليها أي التزامات من قبل أطرافها .

الزواج :

يعتبر الزواج هو المقدمة الاجتماعية لقيام ونشأة الأسرة ، ورغم انه قديم قدم الحياة الاجتماعية إلا انه يعبر عن الأوضاع الثقافية السائدة فى مجتمع من المجتمعات، وهو كمفهوم يختلف عن الأسرة ، وغير مرادف له ، حيث انه نظام اقتران الذكر بالأنثى ، بينما مفهوم الأسرة يشير إلي الزواج والإنجاب والحقوق والواجبات المترتبة، وكذلك المراكز والأدوار .

ويعنى ذلك أن الزواج سابق على قيام الأسرة ، أو أن الأسرة هى نتاج التفاعل الزواجى Marital interaction ، والزواج كمفهوم يختلف عن مفهوم الاقتران ، حيث أن الأخير بيولوجي وشائع ومشترك بين الإنسان والحيوان ، أما الزواج فيقتصر على الإنسان وله صفة الدوام ، كما انه وسيلة للسيطرة على الجنس . ويشير " دولارد " فى هذا الصدد الي أن الزواج هو رابطة بين شخصين كل له تاريخه ، وان الأسرة هى نتاج للأنماط الثقافية الموروثة من طرفى الأسرة (الزوج + الزوجة) اللذان بتفاعلهما مع المؤثرات الخارجية ويشكلان النمط الثقافى لكل أسرة جديدة .

الأسرة :

اتجهت الدراسات الاجتماعية فى مجال الأسرة إلي إبراز الارتباط الدائم بين الرجل والمرأة ، وما يترتب على ذلك من إنجاب ورعاية للأطفال والقيام ببعض

الوظائف التى لم تسقط عن الأسرة فى تطورها من صورة إلي أخرى بتغير المجتمع والثقافة .

فيشيرا " اجبرن " و " نيميكوف " إلي أن الأسرة عبارة عن منظمة دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم ، أو تتكون من رجل أو امرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال فى هذه الحالة ، ويلاحظ أن الوظائف الجنسية والأبوية من الأمور التى تميز الأسرة لأنها المبرر الأول لقيام هذا النظام ، كما أن الزوجين وذريتهما هم القوة البشرية الأولية التى تكون بناء الأسرة الخاص .

وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك فتشمل الأجداد والأقارب والأصهار والأحفاد فيكونون ما يسمى " بالأسرة المركبة أو الممتدة " ، ولا يثبت بناء الأسرة على وضع معين لأنه يتغير بتغير الثقافة ، وبالتالى تكون وظائف الأسرة مرنة إلي حد كبير .

ويعرف كل من " بيل " و " فوجل " الأسرة بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعيا مع أطفالهما ، ونظرا لان بعض الأطفال فى الأسرة يصبحون أعضاء فيها عن طريق التبني فلا يلزم أن يكون الأطفال مرتبطين بيولوجيا بها ، وتسمى هذه الوحدة عادة بالأسرة .

ويرى " وليم ستيفنز " أن الأسرة تقوم على ترتيبات اجتماعية قائمة على الزواج وعقد الزواج ومتضمنة معرفة بحقوق وواجبات الأبوة ، مع إقامة مشتركة للزوجين وأولادهما ، والتزامات اقتصادية متبادلة بين الزوجين ، فالزواج فى رأيه وحدة جنسية مشروعة اجتماعيا ومقترنة بفكرة الاستمرار مع عقد الزواج المنظم للحقوق والالتزامات المتبادلة بين الزوجين وأولادهما ، أما حقوق وواجبات الأبوة فهو مفهوم يشير إلي إدراك الأبناء للأم والأب اجتماعيا ومسئوليتهما نحوهم ، أي رعايتهم وتنشئتهم . كذلك فان مفهوم الإقامة المشتركة يشير إلي إقامة كل من الزوج والزوجة وأولادهما فى منزل واحد ، أو قد يعيش الزوج فى منزل قريب يسمح له بالتفاعل معهم ، فى حين أن مفهوم الالتزامات الاقتصادية المتبادلة يشير إلي أنهما يتعاونان فى العمل ، ويشتركان فى الاستهلاك ، فهما يعملان معا كوحدة اقتصادية سواء اشتركت الزوجة فى عمل خارجى أو قامت بأعمال المنزل كربة بيت وراعية لأولادها

ويشير " ييسانز " إلى الأسرة بأنها امرأة وطفلها ورجل يرعاهما ، والرجل غالبا ما يكون والد الطفل . ولكن فى بعض المجتمعات قد يكون آخ الزوجة ، والأسرة فى رأيه هى الجماعة الاجتماعية النظامية المسئولة عن تكاثر السكان عن طريق الزواج باعتباره الطريق الرسمى لإنشاء الأسرة وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات.

ويرى " بركات " أن الأسرة عبارة عن نظام اجتماعى يقوم على أساس ارتباط رجل بامرأة ارتباطاً شرعياً وقانونياً يحدده الدين ونظام المجتمع السائد بما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات لكلا الطرفين ، ولثمرة هذا الارتباط المتمثلة فى الأبناء . وفي الريف يمكن أن يمتد هذا التعريف ليشمل . غير الزوج والزوجة والأولاد . الأولاد المتزوجون أو الأرامل وأبنائهم ، وغيرهم من الأقارب كالعم أو العمة الذين يقيمون فى نفس المسكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية مشتركة ، ويعنى ذلك أن الأسرة كوحدة اجتماعية لها مجموعة من الخصائص المشتركة نجملها فيما يلى :

1- علاقة زواجية (جنسيه) .
2- صورة من صور الزواج ، أو أى ترتيب نظامى تقوم عليه هذه الرابطة الزواجية وتستمر خلال الزمن .
3- نظام للتسمية يتضمن فى نفس الوقت طريقة لتحديد سلسلة النسب.
4- بعض المؤونة الاقتصادية يشترك فيها أعضاء الجماعة ، ولكنها ترتبط على الأخص بالحاجات الاقتصادية المتعلقة بحمل الأطفال ورعايتهم.
5- مسكن مشترك تختص به الأسرة وحدها ، أو قد تشاركها فيه أسرة أخرى.

أنواع الأسرة الريفية :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأسر الريفية هى :

1- الأسرة الريفية البسيطة :

وهى الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون فى مسكن واحد ، أو الزوج والزوجة فقط ، أو أى من الزوجين والأبناء الذين يقيمون فى مسكن واحد ويعيشون حياة مشتركة.

2- الأسرة المركبة :

وهى الأسرة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين الذين يسكنون فى مسكن واحد ويعيشون حياة اقتصادية مشتركة.

3- الأسرة الممتدة :

وهى الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين ، والأرامل ، والأولاد المتزوجين وأبنائهم ، وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والذين يقيمون فى نفس المسكن ويعيشون حياة مشتركة ، وقد أطلق " غيث " تسمية العائلة على هذه الأسرة الممتدة ، ويلاحظ أن العائلة أكثر تواجداً فى مجتمع القرية عنها فى مجتمع المدينة. وبطبيعة الحال تكون الأسرة والعائلة فى القرية ممثلة

لعلاقات القرابة من الدرجة الأولى ، ولكن فى كل قرية تقريباً يرتبط عدد من العائلات أو الأسر برباط آخر يعتبر علاقة قرابة من الدرجة الثانية وهو انتمائهم إلي أصل جد أكبر واحد فيكونون فى هذه الحالة ما يسمى " بالبدنه " Linkage ، والبدنة تدل على الجماعية القرابية الكبرى التى تنتمى لها العائلات والأسر المشتركة فى الأصل الواحد والاسم الواحد. والقرية بدورها تنقسم إلي " بدنات " من هذه الزاوية .

وظائف الأسرة والأسرة الريفية بصفة خاصة :

نظام الأسرة كأى نظام اجتماعى هو تنظيم يتعارف عليه المجتمع لأنه يعينه على تأدية وظائف هامة وحيوية للحياة الاجتماعية. ويؤدى النظام الأسرى فى مختلف المجتمعات الإنسانية عدداً من الوظائف من أهمها:

1- التكاثر :

حيث تنظم الأسرة تكاثر أفراد المجتمع ، ومن ثم تحافظ على استمرار بقائه.

2- تنظيم إشباع الدافع الجنسى بشكل يبقى على المجتمع كيانه ومعاييره وقيمه.

3- رعاية الأبناء وتربيتهم ، فمن أهم وظائف الأسرة إنجاب الأطفال والأشراف على رعايتهم وتربيتهم وخاصة أن فترة الطفولة فى الإنسان تعتبر أطول فترة طفولة معروفة فى المملكة الحيوانية . وتتولى الأسرة الشطر الأكبر من مسئولية التنشئة الاجتماعية والتى يتعلم الطفل من خلالها أنماط الثقافة السائدة وقواعدها فى صورة تؤهله فيما بعد لمزيد من التعلم ، وتمكنه من التفاعل الاجتماعى البناء لصالح المجتمع مع غيره من أفراده.

4- الإشباع ، حيث تعتبر الأسرة الجماعة الأولية الهامة التى توفر للطفل اكبر قدر من الحنان والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالى والعاطفى عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من إشباع لرغباتهم المتعددة. ويلاحظ أن هذا الإشباع لا يقتصر على الأطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة فى مداعبة الأطفال وفى اللعب معهم.

5- توفير الحاجات النفسية لأفرادها ، فالمعروف أن هناك بعض الحالات النفسية يحتاج إليها الفرد لتكون شخصيته سوية ، فكل فرد يحتاج إلي أن يحب ، وأن يحب ، وأن يعترف به ، وان يستجاب له ، وأن يشعر بالأمن والطمأنينة. والأسرة خير من يوفر هذه الحاجات لأفرادها حتى ولو تنكرت لهم الجماعات الأخرى.

6- الرقابة الاجتماعية على أفراد الأسرة ، فالواقع أن الأسرة جماعة أولية ، بل هى المثل الأول للجماعة الأولية . جماعة الوجه للوجه . وفى مثل هذه الجماعة يتوفر جو الضبط الاجتماعى غير الرسمى الذى يعتمد على رقابة الأفراد على سلوك بعضهم رقابة وثيقة فعالة ، والأسرة لا تقتصر رقابتها على أفرادها فى سلوكهم داخل الأسرة فحسب ، بل تتعداه إلي الرقابة على سلوك أفرادها فى جماعاتهم الخارجية.

وبالإضافة إلي الوظائف العامة السابقة ، فإن الأسرة الريفية تقوم ببعض الوظائف ذات الطابع الخاص من بينها :-

1- قيام الأسرة الريفية بالوظيفة الانتاجيه ، حيث يتعاون أفرادها تعاوناً وثيقاً فى العمل فى الإنتاج الزراعى بتقسيم وتنسيق العمل فيما بينهم.

2- تقوم الأسرة الريفية بدور هام فى تحديد المكانات الاجتماعية لأفرادها. فلا زالت المكانات الاجتماعية المنسبة لها دور واضح فى المجتمع الريفى المصرى ، ويهتم الفلاحون عادة بالنسب ؛ حيث يمثل النسب أحد العوامل التى تلعب دورا هاما فى تحديد المكانة الاجتماعية للأفراد .

3- يعتمد أفراد الأسرة فى كثير من المجتمعات الريفية وخاصة المنعزلة نسبياً على عائلاتهم فى حماية أنفسهم . وتعرف هذه الظاهرة باسم " العزوة بين أبناء الريف " فيقولون أن فلانا له " عزوة " أى له عائلة تسانده وتحميه . وظاهرة الأخذ بالثأر خاصة فى صعيد مصر هى مغالاة فى هذا الاتجاه ، وإن كان الملاحظ بطبيعة الحال أن زيادة اتصال المجتمع المحلى بالمجتمعات الأخرى وخروجه عن عزلته قد أضعف من هذه الوظيفة وألقى بمسئوليتها كاملة على كاهل الحكومة تقريباً.

خصائص الأسرة الريفية :

يشير " فؤاد " إلي أن أهم مميزات وخصائص الأسرة الريفية فى مصر تتمثل فى النواحى الآتية :

1- الأسرة الريفية ذات سلطة أبوية Patriarchal ، فالأب فى الأسرة هو صاحب السلطة العليا ، كما أن للمرأة الريفية نفوذا لا بأس به على أفراد أسرتها قد لا يوحى به مظهر سلطة الأب المطلقة.

2- كان النوع السائد بين الأسر الريفية هو الأسر المركبة ، وأظهرت الدراسات الحديثة فى بعض قرى مصر أن هناك اتجاهاً واضحاً نحو تفكك الأسر المركبة إلي أسر بسيطة.

ويبدو أن العامل الرئيسى فى ذلك هو نظم توريث الأرض ، فالأرض لندرتها يتكالب الفلاحون على ملكيتها وسرعان ما تبدأ المنازعات بين أبناء العائلة الواحدة عند تقسيم الميراث ، فينفصل كل منهم بأرضه وحياته المنزلية ، وذلك بالإضافة إلي ظاهرة التحضر والتى تلعب دوراً هاماً فى تدعيم جوانب الاستقلالية مما يشجع على تفكك الأسر المركبة إلي بسيطة.

3- تلعب الأرض وفلاحتها دوراً كبيراً فى تكوين الأسرة الريفية ؛ فملكية الأرض واحتمال ملكيتها عن طريق الميراث يعتبر أحد الأسس الهامة التى يقوم عليها اختيار الزوج أو الزوجة فى الريف ، وبالرغم من اهتمام الريفيين بالنسب والأخلاق أو السمعة عند تكوين آسرهم فإن ملكية الأرض الحالية أو الآجلة تفوق هذه الصفات فى هذا الأمر خاصة فى القرى التى لم تزداد بها درجة التعليم بدرجة كبيرة.

4- وضوح نسبى لظاهرة تعدد الزوجات أو الزواج بأكثر من واحدة فى الريف عن الحضر ، فقد كانت نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة فى الريف المصرى نحو 7.5% من جملة حالات الزواج فى عام 1973 " لأسباب مختلفة من أهمها الرغبة فى الإنجاب ، وتكوين العزوة العددية .

5- الطلاق ، وهو مشكلة كبرى فى حياة الأسرة بصفة عامه ، وتبين الإحصاءات أن نسبة الطلاق فى الأسرة الريفية اقل منها فى الأسرة الحضرية، حث بلغ معدل الطلاق فى الريف 1.7 لكل ألف من السكان فى مقابل 7.6 فى الحضرعام 1986، ويرجع ذلك لأسباب من أهمها : اختلاف درجة التمسك بالقيم بين أهل الريف وأهل الحضر ، والخوف على العلاقات والروابط الأسرية، واعتماد المرأة على زوجها فى الريف .. الخ.

6 – أن مقدرة الأسرة الريفية على البقاء طوال السنوات المظلمة التى تخللت عهود الاحتلال المختلفة مع انخفاض الدخول إلي مستويات بالغة الانحطاط يظهر مدى كفاءة المرأة الريفية بالسير بالحياة العائلية مستعينة بكل ما فى طاقتها وما فى تفكيرها من جهد وتدبير ، والمرأة الريفية بطبيعتها امرأة عاملة مشاركة فى تحمل أعباء المعيشة مع زوجها ، ويظهر ذلك بوضوح فى عملها الدائم معه فى الحقل وفى المنزل بالرغم من وقوعها تحت تهديد الرجل بحقه المستمر فى الطلاق أو فى الزواج بأخرى .

7 – تتميز الأسرة الريفية بكبر حجمها وكثرة مواليدها ، وتحتفى الأسرة بصفة خاصة بمواليدها الذكور ، وترجع إلي أسباب كثرة المواليد فى الأسرة إلي مجموعة من العوامل من أهمها :

أ – يعتبر أهل الريف أن كبر حجم الأسرة عامل مدعم لعزوتها وقوتها .

ب – تنظر الأسرة إلي أبنائها كمصدر للدخل اكثر منهم بابا للتكلفة ، فحياة القرية البسيطة والأماني المتواضعة لغالبية الفلاحين فى تربية أولادهم لا تشعر معها الفلاح بعبء المسئولية فى توفير حاجات كثيرة لأبنائه ، يشجع على ذلك الإتكالية التى تتضح فى اعتقاد كثير من الريفيين ان كل مولود جديد سيأتى للحياة مدعما بالإمكانيات المادية للعيش من خلال القوة الإلهية المنظمة للكون . كما يلاحظ أن انتشار استغلال الأطفال فى العمل الزراعى يعكس نظرة العائلة الريفية إلي الأطفال باعتبارهم عامل مساعد على زيادة دخل الأسرة .

جـ – موقف الزوجة الضعيف نسبيا أمام احتمال استخدام الرجل لحقه فى الطلاق أو الزواج بأكثر من واحدة ، الأمر الذى يجعل الزوجة تهتم اهتماما خاصا بزيادة عدد أطفالها تدعيما لمركزها لدى زوجها .

د – ضعف إلمام الأسرة بوسائل تنظيم النسل وقصور القدرة المالية لعديد من الأسر عن تحمل أعباء الحصول عليها .

من كل ما سبق عرضه يتضح أن للأسرة الريفية قيم وعادات وتقاليد خاصة متعلقة بالإنجاب تميزها ، كما تختص بها عن غيرها من الأسر ، وتجعلها أسرة منجبة ومنتجة للأطفال بشكل يفوق الأسرة الحضرية ، ومن ثم فهى تساهم بنصيب كبير في الزيادة السكانية ليس في الريف فحسب ، بل وعلي مستوى الزيادة السكانية الكلية على مستوى الجمهورية .

تذكر

1. أن البنـاء الاجتمـاعي هـو نسـيج العلاقـات الاجتماعيـة الدائمـة فـى المجتمـع ، والتـى تظهـر علـى هيئـة انسـاق اجتماعيـة متبادلـة التـأثير والتفاعـل ، لكـل منهـا وظـائف فـى الجماعـات ، وهـى تـنظم علاقـات الأفراد وتحدد أدوارهم فى المواقف المحددة بقواعد وجزاءات اجتماعية معقـدة ، وهـذه الأنسـاق تتفاعـل مـع بعضـها داخـل نطـاق الجماعـة بطريقة فيها كثير من الانسجام والاتساق .

2. خصائص البناء الاجتماعي.

3. الأنساق الاجتماعية نظم محورية شاملة يتألف كل منها من عدد من الأنظمـة الجزئيـة التـى تنقسم بدورها إلي عدد من القطاعات المكونـة لها ، والتـى تنقسم بدورها إلي عدد من الأنشطة ، وذلك فـى الأنسـاق الأكثر تعقيدا .

4. العلاقة بين الوظيفة والدور والمركز والطبقة الاجتماعية .

5. المصاهرة وآثارها الاجتماعية.

6. الأسرة: المفهوم، الوظائف،أنواعها، وخصائصها.

الأسئلة

1. "البناء الاجتماعي هو نسيج العلاقات الاجتماعية الدائمة فى المجتمع، والتى تظهر على هيئة انساق اجتماعية متبادلة التأثير والتفاعل ، لكل منها وظائف فى الجماعات ، وهى تنظم علاقات الأفراد وتحدد أدوارهم فى المواقف المحددة بقواعد وجزاءات اجتماعية معقدة ، وهذه الأنساق تتفاعل مع بعضها داخل نطاق الجماعة بطريقة فيها كثير من الانسجام والاتساق ."
   ناقش هذه العبارة موضحا جوانب هذا المفهوم، وكذلك خصائصه.

2. "الأنساق الاجتماعية نظم محورية شاملة يتألف كل منها من عدد من الأنظمة الجزئية التى تنقسم بدورها إلي عدد من القطاعات المكونة لها ، والتى تنقسم بدورها إلي عدد من الأنشطة ، وذلك فى الأنساق الأكثر تعقيدا ."
   ناقش هذه العبارة موضحا بالرسم جوانب هذا المفهوم، وآليات التأثير المتبادل في إطار تفاعلها.

3. **أذكر ما تعرفه عن:**

أ- العلاقة بين الوظيفة والدور والمركز والطبقة الاجتماعية .
ب- المصاهرة وآثارها الاجتماعية.
ج- الأسرة: المفهوم، الوظائف.
د- أنواع الأسرة الريفية، وخصائصها.

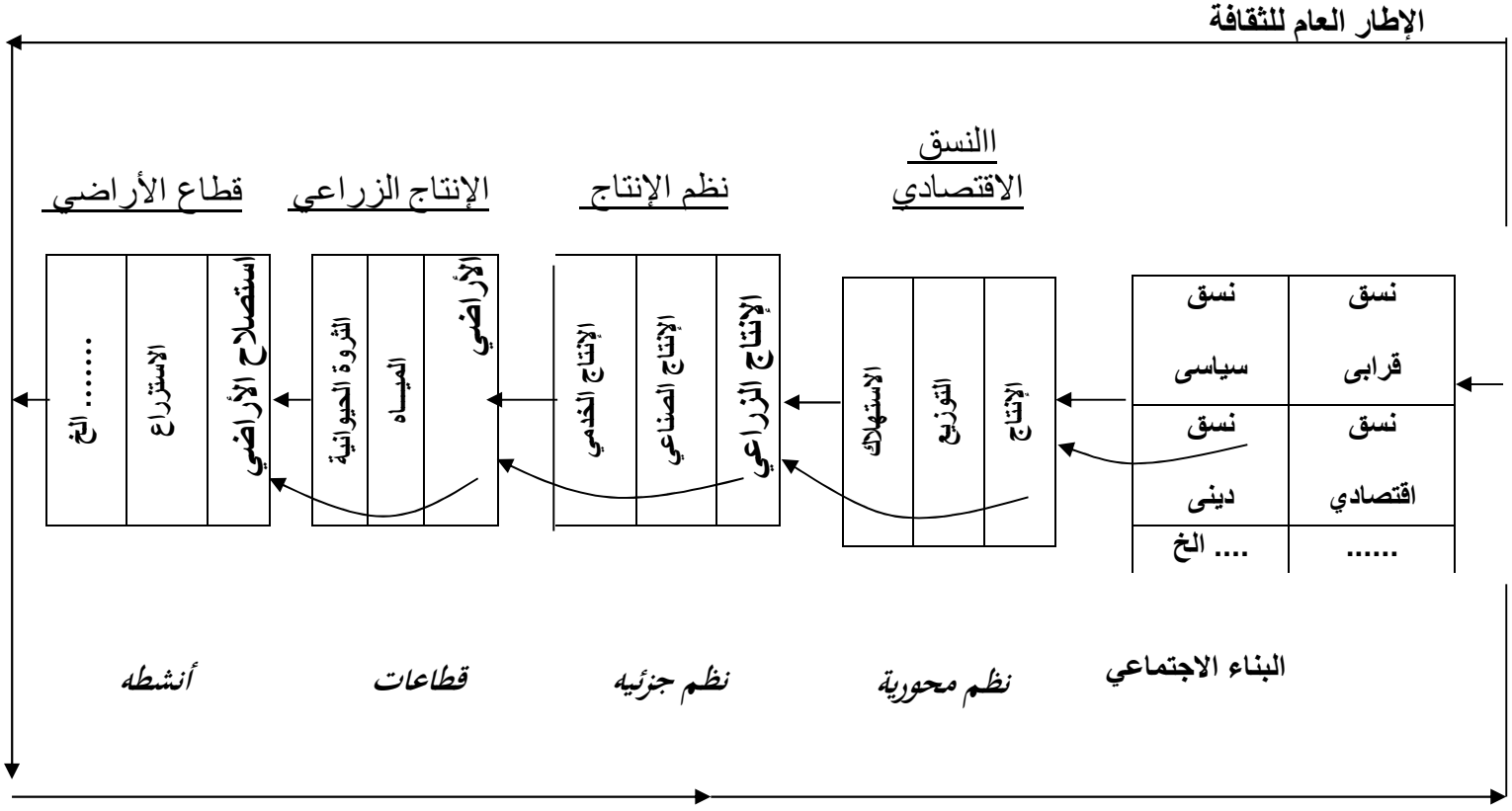

شكل رقم (1) تصور للبناء الاجتماعي في المجتمع

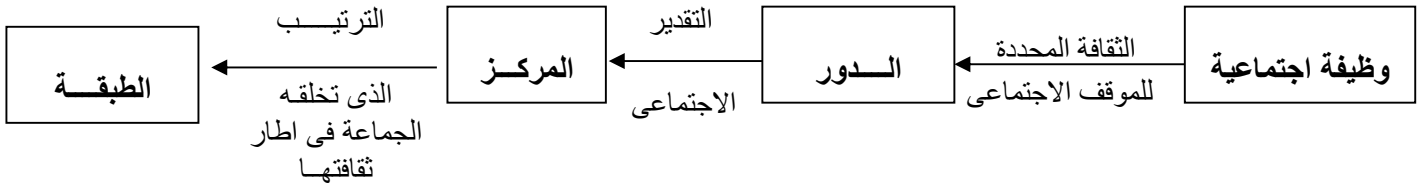
وظيفة اجتماعية
الثقافة المحددة
للموقف الاجتماعى
الـــدور
التقدير
الاجتماعى
المركـــز
الترتيـــب
الذى تخلقه
الجماعة فى اطار
ثقافتهـا
الطبقـــة

شكل رقم (2)

الفصل الخامس
البناء الاجتماعي
(النسق الاقتصاديThe Economical System)

هو ذلك الشكل المرتب فى طرق فنية ونظريات وتقاليد ترمى إلي استغلال البيئة للحصول على ضروريات المعيشة .

أو هو الدراسة الموسعة للنشاطات والفاعليات الإنسانية والمتعلقة بالانتفاع من مصادر الثروة الطبيعية وتجديداتها واستعمالاتها والتى تتصل اتصالاً وثيقاً بالتنظيم الذى له صلة بإشباع الحاجات البيولوجية والاجتماعية ، ويعنى ذلك أن أهداف النسق الاقتصادي تتمثل فى :

1 – الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية .

2 – تحقيق أقصى إشباع ممكن لأكبر عدد من أفراد المجتمع .

3 – صيانة الموارد والاحتفاظ بها اكبر مدة ممكنة من الزمن حتى يمكن للأجيال التالية الاستفادة منها .

والنسق الاقتصادي لا يمكن فصله عن بقية الأنساق الأخرى التى تؤلف البناء الاجتماعي ، وهو يعتمد فى المجتمعات التقليدية (الريفية) على نظم الملكية والحيازة لمصادر الثروة . فالملكية هى حيازة مجموعة من الأشياء التى تسمى باسم " الملك " أو" الممتلكات " وهى جملة الحقوق المحددة والمعينة لشخص أو جماعة تتيح لهم الحق فى استخدامها واستهلاكها أو التصرف فيها بالطريقة التى يرغبونها .

أما " الحيازة " فتعنى وضع اليد على " الملك " أو" الممتلكات " وخاصة الأرض واستغلالها دون حق التصرف فيها .

أثر ملكية الأرض فى المجتمعات الريفية:

1 – الأرض هى رأس المال والاستثمار (المصدر) الرئيسي للمعيشة فى القرية، ولو وجدت مصادر أخرى للمعيشة نجدها مرتبطة بالأرض بعكس المدينة حيث تتعدد مصادر الدخل بها .

2 – الأرض لها صلة وثيقة بالتركيب الاجتماعي (البناء الطبقي) للمجتمع والعلاقات المتبادلة بين أفراده وما يترتب عليها من أوضاع للقوى تأخذ طابعا معينا داخل القرية .

3 – للنظم الاجتماعية السائدة فى المجتمعات الريفية أثرها الواضح فى تحديد الحيازة والملكية فيها .

4 – ملكية الأرض فى المجتمعات الريفية تقوم على الجماعة القرابية ، حيث ترتكز فى يد العائلة أو المجموعة القرابية ، بحيث يحق لكل فرد الانتفاع منها فى ظل رب العائلة أو كبير العائلة ، وتؤلف العائلة بذلك وحدة متعاونة للعمل والإنتاج والاستهلاك ، فالبناء الاقتصادي فى الريف يقوم على العائلة أساسا .

5 – الأرض هى الأساس الحقيقي للعائلة ، وأي عمل يؤدى إلي تقسيم الأرض وتجزئتها فانه يؤدى بالتالى إلي تفكك الوحدة القرابية .

ونستخلص من هذا كله أهمية الدور الذى تلعبه ملكية أو حيازة الأرض فى حيازة المجتمعات الزراعية أو المجتمعات القروية التقليدية التى تعتمد على الأرض ، حيث تسهم الأرض مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى فى تحديد كثير من الملامح والسمات للحياة الاجتماعية فى الريف .

خصائص النظام الاقتصادي الريفي :

1 – تقوم الحياة الاقتصادية على ملكية الأرض ، وهى فى الغالب ملكية عائلية لا فردية . وتمتد الملكية الزراعية فتشمل ملكية السكن والحيوانات الزراعية والمنزلية وأدوات الإنتاج ، لذلك تنحصر أهداف الادخار الرئيسية لدى الريفيين فى شراء الأرض .

2 – العمل الزراعي هو الأساس الأول الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية .

3 – يقتصر الإنتاج الزراعي على المحاصيل الزراعية وهناك أنواع أخرى من الإنتاج ولكنها اقل مكانة .

4 – تطلعنا دراسة النسق الاقتصادي على مستوى المعيشة فى الريف الذى لا يظهر فى طريقة حياة العائلة الداخلية ، إنما فى مظاهر أخرى كمستوى إكرام الضيف والمناسبات المختلفة .

5 – ومع تزايد أعداد السكان على مساحة الأرض الثابتة عرف الريف المصري مظاهر البطالة بكافة صورها ، مما أدى بأفراده إلي محاولة الهجرة داخليا إلي المدن الكبرى أو خارجيا إلي الدول العربية ، وهو ما ترك آثاراً واضحة على القطاع الريفي متمثلة فى مشاكله مثل هجرة الأرض الزراعية، وتجريفها ، وزيادة العمالة الزراعية من النساء .. الخ

6 – ضعف وانخفاض مستوى التصنيع الريفي سواء من حيث المستوى التكنولوجي أو من حيث جودة المنتج .

التدرج الاجتماعي فى الريف المصري :

يرتبط التدرج الطبقي فى الريف المصري بمتغيرين اقتصاديين هما ملكية الأرض الزراعية ، وتوزيع الدخل ، وإن كان كل منهما يرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً ، إضافة إلي متغيرات اجتماعية عديدة أخرى كالتعليم ، والمهن غير الزراعية ، والوضع العائلي .. الخ .

ويعرض المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (1952 – 1980) إطارا مقترحا للبناء الطبقي فى ريف مصر يتلخص فى :

طبقة رأسمالية عليا تضم :

- أصحاب الملكيات الكبيرة (20 فدانا أو أكثر)
- المزارعون الأغنياء (10 – 20 فدانا)
- كبار تجار الماشية والعقارات فى الريف وكبار المستأجرين للحيازات .

الطبقة المتوسطة وهى تضم :

- حائزى (5 – 10) أفدنة
- أصحاب الورش ومحال الخدمات والحرفيين المهرة فى الريف .
- الموظفين الحكوميين فى القرى .

الطبقة الدنيا وتضم :

- صغار الفلاحين الذى يملكون اقل من 5 أفدنة .
- فقراء الريف الذين يحوزون اقل من 2 فدان .
- العمال الزراعيين من معدومي الحيازات وأشباه المعدمين .

ولكن تكوين هذا البناء الطبقي لم يأت من فراغ ، بل خلال تحولات أساسية تعرض لها المجتمع المصري عامة والريفي منه خاصة وذلك خلال حقبه الخمسين عاما الأخيرة على الأقل ، ولعل أهم جوانب هذه التحولات ما يتعلق منها بالملكية الزراعية .

تطور توزيع الملكية الزراعية فى مصر :

يعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول عام 1952 العامل الجوهري فى إحداث تغييراً فى خريطة توزيع الملكية الزراعية فى مصر – وفيما يلى عرض

جدولي (أنظر الجدولين رقمي 1 ، 2) لأوضاع هذه الملكية قبل صدور هذا القانون والصورة الحالية حيث يشيران إلي حقائق بالغة الأهمية من بينها :

1 – أن أوضح ملامح خريطة توزيع الملكية الزراعية قبيل صدور قانون الإصلاح الزراعى عام 1952 هو التركيز الشديد فى ملكية الأراضى الزراعية ، فحوالي 0.4 % من ملاك الأراضي يملكون نحو ثلث المساحة أو 34.2 % من جملتها ، فى حين كان نحو 5.3 % من الملاك يملكون الثلث الثانى من الأراضي ، أما الأغلبية الساحقة 94.1 % من الملاك فكان نصيبهم الثلث الباقى من الأراضي الزراعية . وفى إطار هذا التقسيم الطبقى الصارخ كان هناك نحو 11 مليون مواطن معدم فى الريف لا يملكون أرضا زراعية .

2 – أن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وتعديلاته أدى إلي استيلاء الدولة على نحو 1.241 مليون فدان من أراضى كبار الملاك ، وقد وزعت الدولة منهم نحو 787 ألف فدان على المعدمين ، بينما تبقى فى حوزتها حتى الآن نحو 454 ألف فدان كمزارع حكومية أسيء استغلالها ، أو تحت التوزيع .

جدول رقم (13) توزيع ملكية الأراضي الزراعية في مصر قبيل صدور قانون الإصلاح الزراعي 1953 مباشرة

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة المملوكة بالألف فدان	النسبة المئوية	
			لعدد الملاك	للمساحة المملوكة
اقل من 5 أفدنة	2642	2122	94.3	35.4
5 –	79	526	2.8	8.8
10 –	47	638	1.7	10.7
20 –	22	654	0.8	10.9
50 –	6	430	0.2	7.2
100 –	3	437	0.1	7.3
200 –	2	1177	0.1	19.7
المجموع	2801	5984	100	100

المصدر :وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ادارة التعداد الزراعي، 1961

جدول رقم (14) توزيع ملكية الأراضي الزراعية في مصر بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي(1960)

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة المملوكة بالألف فدان	النسبة المئوية	
			لعدد الملاك	للمساحة المملوكة
أقل من 5 أفدنه	3841	2781	95.8	46.6
5 –	79	526	1.9	8.8
10−	47	638	1.2	10.7
20−	30	818	0.8	13.6
50 فأكثر	12	1221	0.3	20.3
المجموع	4009	5984	100	100

المصدر :وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ادارة التعداد الزراعي، 1980

3 – بتوزيع الأراضي المستولى عليها على المعدمين دخل نحو 581 ألف مالك جديد فى مجال الملكية الزراعية للمرة الأولى ، ومن ثم ارتفعت نسبة الأراضي التى يملكها صغار الحائزين (اقل من 5 أفدنة) من 35.4 % إلي 46.6 % ولكن دخول هؤلاء الملاك الجدد لم يغير من نسبة صغار الفلاحين إلي جملة الملاك حيث ظلت كما هى تقريبا 95 % .

4 – اختفت تماما فئة الملاك لأكثر من 200 فدان وهى التى كانت تمثل 0.1 % من جملة الملاك ولكنها تملك 19.7 % من جملة الأراضي الزراعية .

5 – استمرت الأوزان النسبية للملكيات الصغيرة (اقل من 5 أفدنه) والمتوسطة من (5 – 50) فدان فى هيكل الزراعة المصرية دون تغير تقريبا (95 % فى الأولى و 5 % فى الثانية تقريبا)

6 – وبالتالى أصبح الوضع الراهن أفضل نسبيا من الوضع السابق لقانون الإصلاح الزراعى، ولكن لازال 96 % من الملاك تقريبا يملكون فقط 46.6 % من الأراضي فى حين أن الـ 5 % الباقين يقع فى حوزتهم 53.4 % من هذه الأراضي، مما يشيرإلي أن صدور قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته قد مس فحسب جانبا من مشكلة سوء توزيع الملكية الزراعية فى مصر ولم يحلها من الجذور .

البناء الطبقي فى الريف في ضوء خريطة توزيع الملكية الزراعية :

لقد كان البناء الطبقي فى الريف المصري انعكاسا للوضع الذى كانت عليه عملية توزيع الملكية الزراعية ، فعشية ثورة يوليو 1952 كان هناك ثلاث طبقات : فى القمة طبقة ضئيلة جدا فى العدد تملك ثلث الأراضي الزراعية ، وطبقة لا تتعدى 5 % من جملة الملاك تحوز الثلث الثاني ، أما الأغلبية الكاسحة من الملاك (95 % منهم) فكانت تحوز الثلث المتبقى، وهى لا تفترق كثيرا عن باقى فقراء الريف ومعدومين الملكية . وبعد تطبيقات قوانين الإصلاح الزراعي المختلفة اندثرت طبقة القمة وحل محلها طبقة أصحاب الملكيات التى تتراوح بين 20 – 100 فدان والذين لا تتجاوز نسبتهم العددية 1 % من جملة الملاك ، ولكنهم يستحوزون على 27.4 % من الأراضي الزراعية ، تماما كما ارتقت مجموعة كبيرة لا تقل عدديا عن نصف المليون مواطن من مستوى المعدم إلي المستوى المالك ، وارتقى بعضهم من فئة صغار الفلاحين إلي فئة متوسطيهم (5–10 أفدنة) ، حيث زاد عددهم من 79 ألف مواطن عام 1952 إلي 93 ألف مواطن عام 1979 ، فهل انعكس ذلك حقيقة علي مستوي معيشة المنتفعين بالقوانين إنتاجاً ودخلاً ؟ وهل توافق ذلك أيضا مع أحكام التشريع الإسلامي ؟ .

لا شك أن الدخل الذى يحصل عليه الفرد يرتبط جوهريا بالطبقة التى ينتمى إليها ، ويرتبط أيضا بمقدار ما يحصل عليه من خدمات كالتعليم وغيرها، فنسبة الأمية ترتبط بحجم الحيازة والموقع الطبقى ، فقد كانت نسبة الأمية 82 % لدى العمال الأجراء والمعدمين ، ونحو 64% لدى صغار الحائزين ، 19.4 % فقط لدى كبار الملاك ، ولا يعني ذلك أن التعليم كان حكرا علي فئة دون أخري، بقدر ما كان مرهونا بعوامل اجتماعية واقتصادية وإمكانيات تعليمية.فقد كانت هناك منحا تعليمية مجانية للمتفوقين ، كما كانت مصروفات المدارس متناسبة ودخول الغالبية من أبناء الوطن .

توزيع الدخل :

ويرتبط توزيع الدخل فى المجتمع ارتباط وثيقا بالتنمية ، والتى غالبا ما تستهدف تقريب الهوة بين الفئات الاجتماعية فى الدخول التى تحصل عليها ، وإذا كانت الموارد الطبيعية فى مصر تعد شحيحة نسبيا فان المورد الاقتصادي الرئيسي لمصر هو عمل أبنائها وكدهم ، ومن ثم تحرص أهداف التنمية على إعلاء نصيب العمل فى الدخل القومى كحافز أساسي للشعب على مزيد من العمل والكدح ، وهو ما يترتب عليه محاولة الإنقاص النسبي لنصيب عوائد التملك من هذا الدخل

القومى القابل للتصرف . وتلك العوائد هى الآتية من ربح ناتج عن نشاط أعمال خاصة أو ريع أصول مالية أو عقارية مملوكة . ولقد كان النصيب النسبى للأجور (أى العمل) فى الناتج القومى المحلى الإجمالى نحو 38 % فقط عام 1950، وأرتفع بعد الثورة الى40% عام 59 / 1960 وبلغ نحو 50% عام 67 / 1968 وظل ثابتا على ذلك حتى عام 1972/71. وعند ذلك أصابه التحول وبدأ اتجاهه النزولى إلي نحو 31% أو اقل نسبيا حاليا ، بمعنى انه انخفض عن الوضع الذى كان سائدا قبل الثورة مما هدد قيمة العمل فى المجتمع. وقد أشار أحد تقارير البنك الدولى إلي أن نصيب أغنى 5 % من الأفراد من الدخل القومى قد ارتفع من 7% إلي 22 % فى عقد السبعينيات ، بينما أنخفض نصيب أفقر 20 % من المصريين من 7 % إلي 5% أي أن توزيع الدخل فى مصر قد زاد اختلالا لصالح الأقلية الميسورة .

وبمقارنة متوسط الدخل النقدي للفرد سنويا فى الريف بنظيره الحضري يلاحظ أن هذا المتوسط عام 1952 كان فى الريف 26.1 جنيه مقابل 56.6 جنيه فى الحضر، وقد بلغ عام 1975، 95.5 جنيه فى الريف مقابل 170.5 جنيه فى الحضر. أى أن الفارق بين الدخلين عام 1952 كان فقط نحو 30.5 جنيه وأصبح فى أواسط السبعينيات 75 جنيها ، أى زاد الفارق بأكثر من الضعف مما يؤكد على عمق الهوة التى تزداد أتساعا بين الريف والحضر . وداخل القطاع الزراعي نفسه فأن نصيب الأجور من الدخل الزراعي والذي لم يكن يتعدى 17 % عام 1952م وقفز إلي نحو 33% عام 1967 مؤكدا أهمية عنصر العمل ،ثم اعتراه الانخفاض حتى وصل إلي 25 % تقريبا عام 1977 مؤكدا على انخفاض قيمة العمل المنتج فى الريف المصري ، كما هو الحال بالنسبة لمصر كلها كما سبق وأن أوضحت البيانات .

وتشير التقديرات المتاحة عن منتصف السبعينيات إلي أن نصيب أغنى 10% من الأسر الزراعية يتراوح ما بين 29 – 32 % من الدخل الزراعي ، بينما لم يتعد نصيب أفقر 40 % من الأسر الزراعية 16 % من الدخل الزراعى، وبلغ نصيب أفقر 20% من هذه الأسرنحو 5.7 % فقط من ذلك الدخل . وتشير بعض الدراسات انه فى عام 1974 كان قرابة ربع الأسر الحضرية ونصف الأسر الريفية تعيش على دخل شهري يبلغ 17 جنيها فى الشهر (200 جنيه فى السنة) ، وأقل من 2 % من مجموع هذه الأسر كان الدخل فيها أكثر من 120 جنيها شهرياً .

وتشير الاتجاهات العامة لتوزيع الدخل والثروة الملكية إلي ثلاث مراحل أساسية خلال الثلاثين عاما الأخيرة على حد وصف المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية هى : -

المرحلة الأولى : من منتصف الخمسينات حتى أوائل أو منتصف الستينات ، وتتسم هذه المرحلة بتناقص التفاوت فى توزيع الدخل سواء فى الريف أو الحضر ، كما كان هناك ميلا لانخفاض الفروق الداخلية بين القطاعين .

المرحلة الثانية : من منتصف الستينيات حتى أوائل السبعينيات ، وتزايد فيها درجة التفاوت فى التوزيع فى الريف بينما استمر التوزيع فى الحضر فى التحسن قليلا . ومالت الفروق بين القطاعين إلي الثبات النسبي أو الانكماش .

المرحلة الثالثة : منذ أوائل السبعينيات وحتي الآن ، والتى شهد فيها المجتمع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، حيث اتجهت الفروق إلي التزايد فى كافة المستويات يضاف إلي ذلك أن التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية والاجتماعية قد أصبح للأغنياء دون أية مزايا للطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل ، الأمر الذى يشكل تهديدا للعدالة الاجتماعية

ولا شك أن حقبه السبعينيات التى شهدت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي كانت بمثابة إعادة لتشكيل البيئة الاجتماعية من جديد بصورةتسمح لكل فرد أن يعمل ، وأن يكسب في ظل آليات السوق الحر .

وفى الريف كان لسياسة الانفتاح أثرها البالغ فى تغيير هيكل التركيب المحصولي الزراعي وانتقاله النسبي من نوعيه المحاصيل التقليدية إلي المحاصيل النقدية . ولقد كانت إجراءات الثورة فى أوائل عهدها تميل إلي تنمية الزراعة بتوسيع الرقعة الزراعية وتحديد التركيب المحصولى من خلال دورة زراعية إجبارية ، والتحكم فى مستلزمات الإنتاج الزراعي مما كان له أثره السلبى على الزراع من ناحية العائد ، وتزايد هجرتهم إلي الحضر والدول العربية . فقد أصبح هيكل الزراعة فى حد ذاته متخلفا ، وتسوده علاقات إنتاج متخلفة أيضا.

غير أن رياح الانفتاح غيرت هذا الوضع بالاتجاه نحو الزراعات غير التقليدية والأنشطة الزراعية غير التقليدية مثل إنتاج الدواجن والبيض وتسمين الماشية وتجريف الأرض وهى أنشطة لم يقدر على مزاولتها غير الطبقة التى كانت ثرية بالفعل سابقا ومن ثم ازدادت ثراءاً، مما وصم التوزيع فى الريف بأنه غير عادل وانتهى إلي أن شكل التركيبة الاجتماعية فى الريف قد أنحصر فى طبقتين فقط إحداهما طبقة غنية وميسورة جدا والأخرى فقيرة ولا تملك سوى دخولا منخفضة .

وعادة ما يرتبط البناء الطبقي بالبنية الثقافية والوعي الاجتماعي . تلك البنية التى تؤثر وتتأثر فى الوقت نفسه بالأوضاع الاجتماعية والسياسية فى المجتمع . والبنية الثقافية نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع بذاته يتعرضون لخبرات تنشئه مختلفة إلي حد ما . ومن المتوقع أذن أن تنطوي الثقافة على قدر من عدم التجانس وهو ما يرتد إلي اختلاف الانتماءات الطبقية أو الإيكولوجية . وهناك علاقة بين القيم السائدة والثقافة باعتبارها تنظيم لمختلف أنماط السلوك الإنساني حول ركيزة من القيم . ونسق القيم هو مجموعه من المعايير التى تقدم معنى للإنجازات المجتمعة . ومن هنا فأن السلوك القيمي ما هو إلا رباط يربط بين الفرد بهويته والمجتمع بتقاليده ، أي ينظم العلاقة بين الفرد والمجتمع.

وتختلف الفئات الاجتماعية فى المجتمع وتتباين معها القيم فى كل من هذه الفئات . ومثل هذا التباين هو الذى يحدث الصراع الطبقي والتناقضات من فئة لأخرى ومن جيل لأخر . وتباين القيم بين فئات المجتمع يعنى صعوبة وجود نظام أخلاقي واحد يحكم المجتمع . ولكن هناك دائما نسق قيمي مسيطر يأتى من خلال الجماعات التي تحتل الأوضاع المسيطرة فى المجتمع وتميل إلي التحكم فى الأساليب التى تضمن شرعيتها ووجودها . وعن طريق هذه الجماعات تنتشر المعاني الاجتماعية والسياسية التى تشيع فى المجتمع وتؤثر على النسق الاجتماعي ككل . وبذلك تصبح القيم المسيطرة فى المجتمع ما هى إلا انعكاس لمصالح الطبقة الحاكمة التى تعمل على تدعيمها وترسيخها واعتبارها المعيار الأساسي لهذه القيم .

ولعل من أوضح الأنماط الثقافية التى تعكس قيم المجتمع واتجاهاته ما يتعلق منها بالتعليم من جهة والتنظيم السياسي من جهة أخرى . وبالنظر إلي الأبعاد الطبقية للتعليم يلاحظ أن إقرار مجانيته خلال السنوات الأولى للثورة أصبحت أهم العوامل التى فتحت الفرصة واسعة لأبناء الطبقات الدنيا والمتوسطة لأحداث حراكا اجتماعيا صاعدا بالنسبة لهم . وبالتالى أصبح التعليم أحد آليات تعظيم فرص الحياة وتحقيق قدر كبير من المساواة فى هذه الفرص ، ولقد أضحى توسيع قاعدة النظام التعليمي إحدى آليات ترسيخ شعبيته بدلا من طبقيته. وقد كانت من العوامل المساعدة على ذلك اتجاه الحكومة إلي توسيع قاعدة التعليم وقنواته . وقد التزمت الثورة بمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم فأصدرت القوانين التى تضمن مجانية التعليم لجميع الفئات ، فكان دافعا لتعبير الفرد عن قدراته وإبداعاته . غير انه يلاحظ فى الوقت نفسه تدهورا فى أداء التعليم المجانى فى مقابل التعليم الخاص ، وبزيادة هذه الأوضاع أنقصت شعبية التعليم ومجانيته وأضحى أحد رموز

الطبقية بتفشى الدروس الخصوصية فى مراحل التعليم المختلفة ، وانتشار المدارس الخاصة والأجنبية ، علاوة على الاستثناءات فى مراحل التعليم ، وآخرها الجامعة ، وهو ما يعد بصفة عامة إهدارا لديمقراطية التعليم أو للمساواة بين أفراد المجتمع . مما يعمق التفاوت الطبقى بين الفئات داخل التركيب الاجتماعي .

والوعى بالمصالح ينعكس أساسا من خلال المنظمات السياسية الموجهة لشئون المجتمع . ويتبلور الوعي وخاصة الطبقي أو الوعي بالمصالح الطبقية من خلال التضاد بين مصالح الطبقات العليا والطبقات الدنيا . ويتضح ذلك فى صور الصراع الطبقي واستخدام العنف ومظاهر الاستغلال ، ويتجلى وعى الطبقات الدنيا بوضوح فى الرد على الغبن الواقع عليهم سواء بالانتفاضات العنيفة أو بالهروب أو بتخريب أدوات الإنتاج أو فى تنظيم أنفسهم للتصدى للطبقات المستغلة .

وإذا كان الصراع فى فترة ما قبل الثورة قد أخذ شكلا اقتصاديا فان هذا الشكل اختفى بعدها ليتركز فى الأشكال السياسية . حيث دار هذا الصراع بين الثورة من جهة والتيارات السياسية السائدة " الليبرالية ، الدينية ، إليسارية " من ناحية أخرى . ومن الحقائق الثابتة فى هذه الآونة أن القاعدة العريضة من سكان المجتمع لم تكن تملك القدرة المستقلة فى إدارة الصراع الطبقى آنذاك ، ومن ثم فلم يكن لها دور متبلور المعالم فى هذا الصراع فكانت مستسلمة وغير مبالية . وقد تبلور الصراع الطبقى من خلال التنظيمات السياسية والنقابية قبل وبعد الثورة فإذا كانت الأحزاب السياسية قد قامت للدفاع عن مصالح الطبقات البرجوازية فى أغلب الأحيان باعتبارها أحزاب صفوة . فأن الطبقات المقهورة عبرت عن وجودها من خلال المظاهرات والإضرابات والتى قومت بالقمع من صفوة هذه الأحزاب . وبقيام الثورة حققت قنوات شرعيه للتعبير عن هذا الصراع داخل هيئة التحرير، والاتحاد القومى ،والاتحاد الاشتراكى . وقد تميزت المراحل المبكرة للثورة حتى أواسط الستينيات بنشوب صراع طبقي على محورين ؛ أحدهما بين البرجوازية الإقطاعية والبرجوازية البيروقراطية ، والثانى بين الطبقتين السابقتين وبين سلطة الدولة . وقد اتسمت هذه المرحلة بسيادة طبقة العمال والفلاحين من ناحية أخرى . وقد أتضح من تجربة مصر فى التنظيم السياسى الواحد فى نجاح الطبقات العليا فى المجتمع فى السيطرة على هذا التنظيم حفاظا على مصالحها الطبقية . وعندما تحول التنظيم السياسى من الأحادية إلي التعددية فى مطلع السبعينيات أتسم النظام الحزبى بضيق نطاقه وهيمنة حزب الحكومة ووضع القيود على نشاط الأحزاب السياسية الأخرى ، وقد أدى ذلك إلي وجود عدد من التجمعات خارج نطاق الشرعية القانونية مثل التنظيمات الشيوعية والجماعات الإسلامية . ومن جهة أخرى فأن

التنظيم النقابى ظل متخلفا عن إنجاز مهمته الأساسية المتمثلة فى تنظيم جماهير العاملين وظلت النقابات – عدا قلة نادرة منها مثل المحامين والصحفيين _ بعيدة عن الاهتمام بالقضايا المجتمعية الملحة .

ومن ثم فإجمالا وتلخيصا لقضية الوعى يشير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلي ان : –

1- الوعى الطبقى للطبقات العليا فى المجتمع كان يتميز بالنضج ، ومن ثم بالتنظيم لدى الطبقات الدنيا . تماما كما إن الوعى الطبقى فى الحضر كان اكثر نضجا من الريف .

2-أتضح وتبلور الوعى الطبقى من خلال التناحر بين الطبقات الاجتماعية ، ففى حين جنحت الطبقات العليا إلي الاستغلال ، عمدت الطبقات الدنيا إلي الانسحاب أو الإضراب أو تنظيم نفسها نقابيا وسياسيا للحماية من الاستغلال.

3-برغم ذلك سيطرت الطبقة العليا على التنظيم النقابي والسياسى فى اتجاه مصالحها ضد مصالح الطبقات الدنيا .

4- أن الوعى الطبقى فى مصر كان قبل الثورة أكثر بلورة عما بعدها . تارة بجهود إيجابية مثل تذويب الفوارق بين الطبقات وانشغال الشعب فى قضاياه الوطنية ، وتارة أخرى بجهود سلبية مثل تقييد الممارسة السياسية والتحكم كوصى على التنظيمات السياسية .

تذكر

1. أهمية دراسة النسق الاقتصادي.
2. محورية الأرض الزراعية في بناء النسق الاقتصادي.
3. خصائص النسق الاقتصادي في الريف المصري.

4. دورملكية الأرض الزراعية في تشكيل البناء الطبقي في الريف المصري.

5. الآثـار الاجتماعيـة والاقتصـادية الترتبـة علـي تطبيـق قـانون الاصـلاح الزراعي في الريف المصري خلال الفترة(1952-1960).

الأسئلة

1.ناقش بإيجاز أهمية دراسة النسق الاقتصادي في الريف المصري.؟

2. "تؤدي ملكية الأرض الزراعية دورا هاما في بناء النسق الاقتصادي داخل الريف المصري"

ناقش هذه العبارة في ضوء ما درست؟

3. للنسق الاقتصادي في الريف المصري خصائص مميزة. وضح ذلك؟

4. "تلعب ملكية الأرض الزراعية دورا محوريا في تشكيل البناء الطبقي في الريف المصري".
ناقش هذه العبارة في ضوء مادرست موضحا ملامح هذا التركيب؟

6. "ترك تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في الريف المصري خلال الفترة(1952–1960) آثارا اجتماعية واقتصادية هامة علي سكان الريف"
ناقش هذه العبارة في ضوء مادرست موضا أهم هذه الآثار؟

الفصل السادس
البناء الاجتماعي
(النسق السياسي: Political System)

تعد دراسة النسق السياسى المدخل الرئيسى لفهم طبيعة عملية التغير الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع باعتبارها مظهر العمليات التنموية به .

وترتبط دراسة النسق السياسى بدراسة بناء القوة فى المجتمع ،أي الكشف عن طبيعة الأشخاص الذين لهم القدرة على التأثير فى الآخرين ، وطبيعة نمط هذا التأثير ، ومدى استجابة الآخرين له .

ويرجع الاهتمام بدراسة النسق السياسي إلي علماء الأنثروبولوجيا الذين اهتموا بالكشف عن المبادئ التى تنظم العلاقات الداخلية والخارجية لأفراد المجتمعات المحلية المختلفة ، وقد اتبعوا فى ذلك أحد مسلكين : –

الأول : دراسة صور التنظيمات السياسية فى المجتمع ، ورأس هذا الاتجاه "راد كليف براون " ، " ايفانز ريتشارد "(بريطانيا).

الثانى : دراسة السلوك السياسى فى المجتمع ، ورأس هذا الاتجاه "ايستون " (أمريكا).

وعامة يميل الانثروبولوجيون إلي دراسة المجتمع كبناء متماسك متكامل، وهم يختلفون عن علماء السياسة الذين يتناولون المشكلات السياسية بطريقة مجردة دون ربطها ببقية النظم السائدة فى المجتمع .

ولقد عرفت المجتمعات خلال تطورها من البسيط إلي المركب ما يسمى بالتنظيم السياسى ، فوجود الإطار الإقليمى الذى تمارس فيه أية جماعة لنشاطها هو فى حد ذاته طريقه لتنظيم شئون الأفراد ، سواء كانت هذه الجماعة بدائية كقبائل البدو الرحل أو شبه الرحل أو حتى فى المجتمعات المستقرة نسبيا والتى تعتمد على الزراعة كأسلوب للحياة .

ولقد كانت العلاقات القرابية هى أساس الترابط والتماسك فى المجتمعات البدائية (أساس الفعل المشترك) ، ثم مع تطور المجتمعات حل محلها علاقات التجاور السكانى ، ومع كبر حجم المجتمعات ظهر التنظيم السياسى الذى يقوم بعمليات التنظيم والتوجيه للأنشطة المتعاونة داخل المجتمع وحفظ الاستقلال الخارجى .

نستخلص مما سبق أن النسق السياسى يشير إلي أشكال السلوك والأفعال والعمليات المعترف بها اجتماعيا والتى تعزز بطريق مباشر أو غير مباشر وحدة

وتماسك وتوازن المجتمع داخليا وخارجيا فى علاقته مع المجتمعات الأخرى ، ويعتبر نظام الحكم فى مجتمع ما هو المظهر الرئيسى للنسق السياسى فيه . ومن ثم يمكن القول أن نظام الحكم – المظهر الرئيسى للنسق السياسى فى العصر الحديث – هو النظام الذى يحدد علاقات أفراد المجتمع بعضهم بالبعض موضحا الحقوق والسلطة ، كما يقوم بوظيفة الدفاع عن المجتمع وأفراده وحقوقهم ضد المعتدين .

وطبيعى ان تختلف نظم الحكم من جماعة إلي أخرى ومن مجتمع إلي آخر باختلاف بناء هذا المجتمع ، بل قد تختلف أداة الحكم فى شكلها وتكوينها ووظيفتها من جماعة إلي أخرى داخل المجتمع الواحد ، على سبيل المثال المجتمع الريفي، والمجتمع الحضرى .

النسق السياسي فى مصر :

يرتكز النسق السياسى المصرى على نظامين محوريين رئيسيين هما : النظام الإداري الحكومي (السلطة التنفيذية) ، النظام السياسى الشعبي باعتبار ان الشعب هو مصدر السلطات التى لها حق الرقابة الكاملة على جميع وظائف الدولة .

أولا :التنظيم الإداري :

نستعرض فيما يلى كيفية تطور هذا النظام فى التاريخ المصرى ، حيث مر بالمراحل التالية :

1- الحكم التركى :

قسمت فيه مصر إلي 16 إقليماً (سنجقية) يقوم على كل منها " سنجق " أو " بك " كان يعين من قبل ديوان القاهرة بعد اعتماد الوالى.

2- الحملة الفرنسية :

أعيد تشكيل ديوان القاهرة بأمر نابليون من تسعة أفراد من مشايخ البلاد وسادتهم يعاونهم بعض الفرنسيين ، ثم عمم نظام الدواوين في جميع مديريات القطر المصري ، وجعل رأيها استشاريا لقواد الجيش الفرنسي الذين تولوا حكم المديريات في عهد الحملة الفرنسية .

3- في عهد محمد على :

قسمت مصر إلي 7 مديريات لكل منها حاكم يسمى "بالمدير " باستثناء المدن الكبرى التى سميت بالمحافظات (الإسكندرية – رشيد – دمياط – السويس) وعين لكل منها " محافظ " ولقد قسمت المديريات إلي مراكز وعين لكل منها "

مأمور " ، وقسمت المراكز إلي أخطاط (أقسام) وعين على رأس كل منها " ناظر " وقسمت الأخطاط إلي نواحى وجعل على رأس كل منها " شيخ بلد" يعاونه "خولى " لمسح الأطيان ، " صراف " لجمع أموال الميرى ، و " مأذون " أو شاهد .

4- فى عهد إسماعيل :

قسمت مصر إلي 13 مديرية وبقى النظام كسابقه مع استحداث وظيفة " العمدة " وجعل شيخ البلد مساعدا له ، على أن يكون اختيارهما بالانتخاب بعد أن كان بالتعيين فى عهد محمد على ، ويعتبر العمدة هو الرئيس الإداري للقرية والشيخ هو تابعه ويرأس جزءا من القرية(قانون العمد عام 1895 ، قانون العمد والمشايخ عام 1947) ، وكلاهما نواب الحكومة فى القرية وهمزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين ، وان كان تم تقييد الانتخابات بعدد من القواعد والإجراءات جعلته أقرب إلي التعيين .

5-خلال الاحتلال الإنجليزي :

حرص الاحتلال على إخضاع شئون العمد لوزارة الداخلية تأييدا لأهمية النظام باعتبار القرى هى قاعدة النظام الإداري فى مصر ووسيلته لأحكام قبضته على شئون البلاد والهرم الإداري بها .

6- ثورة يوليو 1952 :

أدخلت الثورة إصلاحات عديدة على نظام العمد والمشايخ بموجب القانونين رقمي 106 ، 150لسنه 1957 من أهمها:

أ - التخلص التدريجي من نظام العمد لما له من سلبيات عديدة تركت بصماتها فى شكل عداءات بين عائلات القرى نتيجة المنافسة الشديدة التى وصلت إلي حد القتل فى بعض النواحي ، بل خول القانون لوزير الداخلية إلغاء نظام العمد فى المقار التى بها نقطة للبوليس .

ب - جعل حق الاعتراض على المرشحين لنظام العمد والمشايخ من مسئولية الجهاز الشعبي .

جـ- جعل الإلمام بالقراءة والكتابة شرطا أساسيا يجب توافره فى المرشحين بعد إن كان شرطا تفضيليا .

د - حق الانتخاب لجميع المواطنين بالقرية ، أو الحصة المقيدة منهم بجداول الانتخاب .

7 – المجالس القروية أو نظام الحكم المحلى :

تعتبر المجالس القروية خطوة أساسية تحت ظل نظام الحكم المحلى الذى يقضى بنقل الصلاحيات المركزية إلي المحليات ، ورغم أن بدايات المجالس المحلية لم تستهدف ذلك (تعميم الدواوين فى عهد الحملة الفرنسية عام 1989) إلا أن مجموعات القوانين التى صدرت عقب قيام الثورة استهدفت إعادة النظر فى التنظيمات اللامركزية مثل قانون نظام الإدارة المحلية عام 1960 ، والقانون 52 لسنه 1975 الصادر بشأن نظام الحكم المحلى والذى بموجبه يدير الشعب لشئونه عن طريق ممثليه المحليين المنتخبين . ثم القانون رقم 596 لسنه 1978 الذى فوض المحافظين بموجبه فى بعض سلطات رئيس الجمهورية ، والقانون رقم 5 لسنه 1979 الذى خول لوحدات الحكم المحلى إنشاء وإدارة جميع المرافق الداخلة فى نطاقها ، وتولى المحافظين جميع السلطات التنفيذية المقدرة للوزراء بوصفها سلطات أصلية للمحافظين ، ثم استحدث القانون رقم 43 لسنه 1979 التعديلات التالية دعما لهذا الاتجاه :-

أ – دعم اختصاصات وحدات الحكم المحلى ومجالسها بتغيير اسمها إلي المجالس الشعبية المحلية بدلا من المجالس المحلية ، إضافة إلي تمثيل النساء فى تشكيل هذه المجالس عملا على مساهمة المرأة فى تنمية المجتمع مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين ، إضافة إلي إعطاء هذه الوحدات الاختصاص فى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ومباشرة جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح ، وكذلك القيام بتنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.

ب – إنشاء المجالس التنفيذية بدلا من اللجان التنفيذية على إن يكون لها وضع الخطط المحلية موضع التنفيذ دون حدوث تداخل فى الاختصاصات مع المجالس الشعبية التى يقتصر عملها على وضع القواعد العامة والرقابة .

جـ – دعم اختصاصات المحافظين بتخويلهم بعض سلطات رئيس الجمهورية ، والاختصاصات التنفيذية للوزراء بما يمكنهم من حل المشاكل التى تواجههم محليا .

د – إلغاء اللجنة الوزارية للحكم المحلى واستبدالها بمجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء بما يسمح لهم مناقشة الأمور الهامة مع القيادة العليا مباشرة .

هـ – تقسيم الجمهورية إلي ثمانية أقاليم اقتصادية مع توضيح مسئولياتها واختصاصاتها وعلاقتها بالمحافظات ومجلس المحافظين ووزارة التخطيط.

ثانيا : التنظيم السياسى الشعبى :

ترتكز فكرة التنظيم السياسى الشعبى إلي فلسفة حكم الشعب نفسه بنفسه وتحقيق العدالة الاجتماعية له وإقامة الحياة الديمقراطية ، وتنمية الوعيين السياسى والتنموى ومن ثم تحقيق المشاركة الفعالة من جانب الأهالى فى تحقيق التنمية . ولقد مر التنظيم السياسى الشعبى خلال مسيرته بمراحل مختلفة بدأها من التنظيم الواحد أو الأحادي إلي التنظيمات المتعددة ، وفيما يلى عرض لهذه المراحل :

أ - هيئة التحرير :

أول تنظيم سياسى شعبى بعد ثورة يوليو ، 1952 وتبدأ تشكيلاته من القرى الريفية باعتبارها القاعدة العريضة للشعب ، ثم المراكز فالأقسام فالمحافظات فى تسلسل هرمي حتى يصل إلي مستوى الجمهورية .

ب - الاتحاد القومى :

هو تطوير لهيئة التحرير ولا تختلف عنها من حيث تنظيمه الهرمى أو من حيث كونه ممثلا لأبناء الأمة بجميع طبقاتها .

جـ - الاتحاد الاشتراكي العربى :

وهو التنظيم الثالث وقد تم إنشاءه وفقا لمبادئ الميثاق الوطنى عام 1962 وان استحدث حدا أدنى لتمثيل العمال والفلاحين باعتبارهم غالبية أبناء الوطن (50 % عمال وفلاحين) الذين حرموا من ممارسة حقوقهم السياسية .

د - عودة الأحزاب السياسية :

تعتبر عودة الأحزاب السياسية بمثابة عودة للديمقراطية حيث قامت هذه الأحزاب أول الأمر فى إطار الاتحاد الاشتراكي العربي ؛ وهي حزب الأحرار الاشتراكيين (اليمين) ، حزب التجمع الوطني الوحدوي (اليسار) ، وحزب مصر " الوسط " ، وحزب الوفد الجديد ، وأعقب ذلك تشكيل الحزب الوطني وإلغاء حزب مصر ، وكذلك حزب العمل الاشتراكي . ثم ألغى الاتحاد الاشتراكي العربي وترك للأحزاب إدارة دفة الحياة السياسية فى مصر .

بناء القوة وأنماط القيادة فى المجتمعات الريفية :

يعرف بناء القوة بأنه القدرة على التأثير فى الآخرين لتوجيه سلوكهم وجهه معينه وان لم تتفق رغباتهم . ويعنى ذلك أن معرفة بناء القوة فى المجتمع يستلزم معرفة الأفراد الأكثر تأثيرا فى المجتمع ومكانتهم ومسئوليتهم ، ونوع قيادتهم والمصادر التى تمكنهم من منح الثواب أو العقاب ... الخ .

أي أن بناء القوة هو ذلك الشكل الذى يضم الأشخاص المؤثرين أو أولئك الذين يستطيعون حمل الآخرين على تنفيذ ما يريدون .

ويتحدد بناء القوة فى أي مجتمع على متغيرات عديدة تعمل فى داخل المجتمع ذاته ، فقد يتحدد على أساس موقع الأفراد من وسائل الإنتاج أي من يملك الثروة والنفوذ ، وقد يتحدد على أساس التعليم أو المهارة أو العصبية أو السن ... الخ .

وفى الريف يستند بناء القوة على بعدين أساسيين هما : البعد القرابى ، والثانى البعد الاقتصادي ، وان كان كلاهما مرتبط بالآخر بدرجة شديدة حيث يتحدد الأول على مقدار الثانى ، وعامة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القوة :

1- القوة القهرية :

وهى التى تمارس أو تهدد باستخدام أساليب فيزيقية للحصول على التزامات الأعضاء بالمعايير التنظيمية .

2- القوة الإغرائية أو المنفعية :

وهى التى تستخدم المكافآت المادية كالوعد بها أو الحرمان منها لتحقيق امتثال الأعضاء لمعايير الجماعة .

3- القوة المتوحدة :

وهى التى تستخدم الرموز للتأثير فى الغير بدرجة يتوحدون فيها مع التنظيم بما يحقق مصلحة المجتمع .

***وتمارس أنواع القوة هذه من خلال أنماط محددة من القيادة من اشهرها:**

أ- قيادة الرأى :

يقصد بها الأفراد الذين يستطيعون التعبير عن مشكلات القرية ومطالبها، والذين يلجأ إلي هم الآخرون لأخذ رأيهم فى مختلف الموضوعات والمشكلات.

ب- قيادة التمثيل :

وهم الأفراد الذين تم اختيارهم عن طريق الانتخاب لتمثيل القرية أو الجماعة فى التنظيم الأعلى أو على المستوى المحلى .

ج- قيادة المبادرة :

وهم الأفراد الذين لديهم القدرة على تبنى الأفكار الجديدة ومحاولة نشرها بين أفراد المجتمع . وهذا النوع هو الذى تحتاجه الدول الساعية إلي النمو نظراً لظروفها الخاصة الممثلة فى انتشار الأمية، والانغلاق الثقافي ،إضافة إلي مشاكل الصحة والتعليم والبيئة .

تذكر

1- ملامح النسق السياسي في الريف المصري قبل ثورة يوليو عام 1952.

2- ملامح النسق السياسي في الريف المصري بعد ثورة يوليو عام 1952.

3- أشكال بناء القوة وأنماط القيادة فى المجتمعات الريفية .

الأسئلة

1- وضح بإيجاز ملامح النسق السياسي في الريف المصري قبل ثورة يوليو عام 1952.

2- ناقش أهم ملامح النسق السياسي في الريف المصري بعد ثورة يوليو عام 1952.

3- " تتعدد أشكال بناء القوة وأنماط القيادة فى المجتمعات الريفية "
ناقش هذه العبارة موضحا أهم هذه الأنماط من وجهة نظرك؟

الفصل السابع
البناء الاجتماعي
(النسق الديني: Religious System)

يعد النظام الديني أشيع النظم ظهورا فى كافه المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها ، متخلفها ومتقدمها على حد سواء . لما له من أدوار ووظائف حيوية يحتاجها ويسعى إليها أفراد كل مجتمع . ويرى بعض العلماء أن نشأة الدين ترجع إلي بطش الطبيعة بالإنسان مما دفعه إلي الاستعانة بقوى خارقة تحميه من الطبيعة ، ولرهبته وخوفه من هذه القوة الخارقة وحاجته إليها فى نفس الوقت فأنه يسعى لإرضائها بتقديم الهدايا والأضحية وأداء الطقوس والشعائر . فى حين أن هناك تفسير آخر للدين يرى أنه ظاهرة اجتماعية فرضت سلطانها على الأفراد وجعلت الظاهرة الدينية محورا تدور حولها باقى ظواهر المجتمع بدليل أن معظم النظم الاجتماعية ترجع نشأتها إلي العقائد الدينية .

والتشريعات الدينية بصفة عامه تتضمن عنصرين أساسيين :

أ – الاستمرار ب – الإنشاء والتجديد

فقد وضعت التوراة المبادئ الأولية للسلوك وهى الوصايا العشر (لا تقتل– لا تسرق .... الخ) ، وكان الطابع البارز فيها طابع الحقوق وطلب العدل والمساواة . ثم جاء الإنجيل مؤكدا على المبادئ الأخلاقية متطورا بها إلي مبادئ أكثر تكاملاً (لا ترائى بفعل الخير – أحسن إلي من أساء إليك ...) ثم جاءت الشريعة القرآنية لتقرر المبدأين فى نسق واحد وفى شكل متكامل مع إضافات أخرى تتمشى مع التطور والتقدم (أن الله يأمر بالعدل والإحسان) (وجزاء سيئة بمثلها، فمن عفا وأصلح فأجره على الله).(وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين). ومن ثم يتبين أن الدين يطور من النظم الاجتماعية ويعطى تعاليمه بالرحمة والغفران والتسامح وغيرها من مناهج السلوك الكريم . إذ يعتبر المسلم الشخص الذى يسلم المسلمون من لسانه ويده ، كما أن روح الإسلام والمسيحية يقومان على نكران الذات والقضاء على الأثرة . والظاهرة الاجتماعية الدينية ليست جامدة بل هى متطورة تعكس مقومات المجتمع ومثله العليا وتشبع احتياجاته بالتفاف أفراد المجتمع حول عقائد واتجاهات روحية واحدة والاشتراك فى طقوس دينية موحدة مما يدعم تماسك المجتمع ويصون بنيته .

وظائف النظام الديني فى المجتمع :

1- العمل على تماسك وترابط أفراد المجتمع حول مفهوم فكرى موحد وعواطف مشتركة ، وذلك من خلال توحيد القيم والأهداف النهائية لأفراد المجتمع فيشيع بينهم روح المسئولية المستمرة التى تربط بين الأجيال المتتالية ، وتظهر أهمية الصالح العام للمجتمع فوق المصالح الفردية أو الشخصية .

2- يقوم الدين بدور كبير فى تفسير كثير من الظواهر المجهولة التى تراود تفكير أفراد المجتمع ، كظاهرة ما بعد الموت والظواهر فوق الطبيعية (الخوارق) .

3- يؤدى الدين وظيفة نفسية هامة بالعمل على الهام الفرد الصبر على صعوبات الحياة ومواجهة الفشل والكبت بما يوفره من أيمان صادق باستحالة دوام هذه الأعراض ومآلها إلي التغير، ومن ثم يدفع بالأمل إلي نفوس الفقراء والمرضى وذوى الآلام العضوية والنفسية وذوى الحاجة ، فالجميع يجد فى الغد أملاً مقبلاً يعينه على تقبل الواقع المؤقت.

4- يقوم الدين بدور تشريعى خطير باعتباره مصدر الضبط الاجتماعى . فهو لا يوحد فقط بين أفكار وقيم المؤمنين به ، بل أيضاً يحدد نواحى الخير والشر والثواب والعقاب بطريقة فعالة ، ويسهم الدين بالنصيب الأكبر في تكوين الضمير عند الأفراد بل هو العامل الأساسي فى تكوين هذا الضمير الذي هو المرجع الأول للضبط الاجتماعى الداخلى لدى أفراد المجتمع .

الانتماءات الدينية فى مصر :

ينتمى المصريون جميعا للأديان السماوية . وحسب ظهورها التاريخي فى مصر فهى اليهودية والمسيحية والإسلام . ويتحقق الانتماء الدينى لأي من هذه الأديان منذ ميلاد الطفل حيث يحتم القانون قيد ديانة المولود فى سجل المواليد مع أسمه وتاريخ مولده ، ومن ثم فأن الانتماء الدينى للمولود يكون هو نفسه بالنسبة لآسرته دون اختيار مسبق له . ويحدث نادراً أن ينتقل المواطن من دين إلي آخر لأسباب مختلفة . وينظم القانون عملية الانتقال من اليهودية إلي المسيحية أو الإسلام أو من المسيحية إلي الإسلام . بينما يرفض القانون تنظيم أو قبول التحول من الإسلام إلي المسيحية أو اليهودية باعتباره ردة عقوبتها فى شريعة الإسلام هى القتل .

ويعتنق غالبية المصريين نحو 92 % منهم الإسلام ، بينما يعتنق المسيحية7% من السكان أما نسبة اليهود مع نسبة المسيحيين غير المصريين فهى تقل عن 1%.

ويتعايش المسيحيون والمسلمون فى مصر على أساس المواطنة وليس على أساس من الدين . وينتشروا جميعاً فى بقاع الوطن المصري جنبا إلي جنب حيث لا تمايز فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب الدين.

غير أنه يلاحظ بالنسبة لانتشار المسيحيين فى الوطن المصري بعض الظواهر من بينها :

1- أن النسبة المئوية للسكان المسيحيين تزيد عن المتوسط فى الوجه القبلي (10%تقريبا) وتقل عن هذا المتوسط فى الوجه البحري (2 % تقريبا) . وهو ما قد يرجع إلي فرار سكان مصر من الأقباط أمام الفتح الإسلامي من الوجه البحرى إلي الوجه القبلي واستقرارهم هناك بعد تحقيق الصلح بين القائمين والمواطنين . علاوة على أن كثيرا من سكان الوجه البحرى قد دخلوا فى الإسلام. أما سكان الوجه القبلى الذين تم الصلح معهم فقد كان من شروطه أن من يرغب فى البقاء على دينه من المسيحيين فلا إكراه عليه فى دخول الإسلام ، ومن ثم بقى بعضهم على دينه الأصلي .

2- أن الكثرة من المسيحيين فى الوجه القبلى قد تركزت فى الأقاليم الوسطى من الصعيد فى المنيا وأسيوط وسوهاج ، حيث نجد أن نسبتهم إلي جملة السكان فى هذه المحافظات الثلاث هى 19.4 % ، 20 % ، 14.2% على الترتيب، وقد يفسر هذا بأن الفارين من وجه الفاتحين لم يكونوا قد تجاوزوا هذه الأقاليم الوسطى حين تحقق الصلح بين العرب والمواطنين فاستقر بهم المقام حيث تحقق الآمان لهم .

3- يلاحظ بصفة عامه أن المسيحيين يسكنون المدن بأكثر من سكانهم فى الريف وهو ما قد يفسر بأن الفارين من وجه الفتح قد وجدوا الملجأ فى المدن أكثر من القرى التى لا ترحب كثيرا بالغرباء ، وان الفاتحين قد أبقوا على عمال الدولة من المسيحيين الذين كان الرومان يعتمدون عليهم فبقوا فى أعمالهم ومثل هذه الأعمال تتركز فى المدن وليس القرى .

4- أن التركز النسبي للمسيحيين فى المدن قد سهل لهم نسبيا الحصول على قسط وافر من التعليم المدني ، والذى دفع بهم إلي ممارسة المهن والأعمال الحرة بدرجة أكبر نسبيا من مواطنيهم المسلمين . وتشير الإحصاءات المتعلقة بالمهن إلي أن نسبه المسيحيين تزيد فى أغلب الحالات عن نسبتهم من عدد السكان إذا ما قورنوا بالمسلمين ، فنحو 18 % من الأطباء ، 15.8 % من التجار ، و 13% من المحاسبين والمهندسين هم من المسيحيين ، برغم أن نسبتهم فى تعداد السكان نحو7% فقط . ولعل الحالة الوحيدة التى تتساوى

فيها نسبتهم من السكان إلي العاملين فى مهنة معينة هى فى احتراف الزراعة .

الأنشطة الدينية :

يمارس المصريون – مسلمين ومسيحيين – أنشطتهم الدينية فى حرية تامة كفلها الدستورويعاقب القانون كل الذين يعتدون على المقدسات الدينية إسلامية كانت أم مسيحية ، ويعاقب أيضا الذين يمنعون الغير من ممارسة الشعائر الدينية .

ويمارس غالبية المسلمون شعائرهم على أساس المذهب السنى ، حيث قضى حكم الأيوبيين على المذهب الشيعى الذى أستقر فى مصر خلال عهد الفاطميين ، وعادت مصر على سيرتها الأولى منذ الفتح الإسلامي إلي المذهب السنى . وان كانت هناك مذاهب أخري هي الشافعية ، والحنفية ، والمالكية، والحنابلة، وهي مذاهب مفسرة للسنة النبوية الشريفة.

أما المسيحيون فيمارسون شعائرهم على أساس مذاهب ثلاث هى :

الأرثوذكسية : وهى المذهب الأكثر شيوعا ، وهو مذهب الكنيسة المصرية والذى من أجله تعتبر نفسها كنيسة وطنية حيث استقلت به منذ القرن الثالث تقريبا .

المذهب الكاثوليكى : وقد وفد إلي مصر مع الحملة الفرنسية ويمارس لدى عدد محدود من المسيحيين المصريين .

المذهب البروتستانتى : وقد وفد إلي مصر مع الاحتلال البريطاني ويمارسه عدد محدودا جدا من المسيحيين المصريين .

والصلاة هى أهم أشكال الأنشطة الدينية ؛ وصلاة الجماعة فيها ظاهرة اجتماعية . وتعد صلاة الجمعة عند المسلمين وصلاة الأحد عند المسيحيين فرصا للقاء الجمعى والاستماع إلي الخطب والعظات ذات التوجيهات الاجتماعية .

كما أن الصوم يعد شكلا أخر للنشاط الدينى وفيه ظاهرة اجتماعية تتعلق بالعناية بالمحرومين وفيه ظاهرة أخرى هى أن نهاية الصوم يكون عيدا اجتماعيا. فصوم رمضان ينتهى بالعيد الصغير أوعيد الفطر . كما أن عيد الأضحى يسبقه مباشرة سنة صوم يوم عرفات كما أن الصوم الكبير عندا لمسيحيين يأتى بعده عيد القيامة وصوم الميلاد ينتهى بعيد الميلاد فى السابع من يناير .

كما تظهر الأنشطة الدينية فى الاحتفال بالأيام أو المناسبات التى لها علاقات دينية واضحة فعند المسلمين تتم احتفالات دينية أيام وليالى عاشوراء والإسراء والنصف من شعبان وليله القدر ويوم عرفات وتتم الاحتفالات على مدى

أوسع نسبيا فى العيدين الصغير والكبير ومولد الرسول عليه الصلاة والسلام وذكرى هجرته إلي جانب بعض العادات الدينية المتعلقة بإحياء موالد العارفين بالله ومن اشهرها موالد آل البيت: مولد الحسين ، والسيدة زينب ، والسيدة عائشة ، والسيدة نفيسة ، والسيدة سكينة ، وفاطمة النبوية ، وعلى زين العابدين ، واشهر موالد الأولياء هى السيد البدوى ، إبراهيم الدسوقى ، أبو العباس المرسى ، عبد الرحيم القناوى ، الرفاعى ، البيومى ، أولاد عنان وغيرهم كثيرون .

وعند المسيحيين نجد عيد ميلاد السيد المسيح ، عيد الغطاس (أحد السعف) ، عيد القيامة ، استشهاد مارجرجس ، واستشهاد مارمرقس ،واستشهاد القديسة دميانة ، دخول السيد المسيح ارض مصر ، وعيد الملاك ميخائيل ، عيد الرسل ، عيد النيروز وعيد الصليب، وعيد استشهاد مارمينا .

وتصاحب هذه الأيام وتلك الأعياد والموالد ظواهر اجتماعية مثل ذكر الله وتناول الطعام وارتداء الملابس الجديد وتقديم النذور وارتياد الملاهى وغير ذلك .

المؤسسات الدينية :

وهى التى الأماكن التي تؤدى فيها العبادات الدينية كالمساجد والكنائس ، والأماكن تاتي نتلقى فيها الثقافة الدينية كالجمعيات والجماعات الدينية .

ويبلغ عدد المساجد طبقا لآخر بيان متاح نحو 21109 مسجد منها 5706 فى الحضر وحوالى 15403 فى الريف ويتبع الحكومة منها نحو 6428 بينما يعتبر الباقى أو 14681 مسجد أهليا ، ويلاحظ أن انتشار المساجد فى الريف يصعب اعتباره دليلاً على أن أعداد المصلين تفوق سعة المساجد ، وإنما قد يبنى المسجد لاعتبارات تتعلق بالتنافس العائلي أو تكفيراً عن ذنب أو وفاءاً لنذر،.. إلي غير ذلك من العوامل التى قد يغيب عنها حاجة المكان فعلا لمسجد لاستيعاب مزيد من المصلين .

أما الكنائس فيبلغ عددها 1413 كنيسة منها 648 كنيسة فى الحضر وفى الريف 765 كنيسة في الريف ، أما الأديرة فجملة عددها 37 ديرا يقع فى الريف منها خمسة فقط فى مقابل 32 فى الحضر

ويبلغ عدد الجمعيات الدينية التى تؤدى خدمات ثقافية (مثل المحاضرات، والندوات ، والاحتفالات بالمواسم الدينية ، ومراكز حفظ القرآن الكريم ، وإصدار النشرات الدينية ، وتنظيم رحلات الحج والعمرة وما إلي ذلك) نحو 77 جمعية منها أربعة للمسيحيين والباقى أى 61 للمسلمين ، وهذه هى الجمعيات المسجلة التى

تحصل على إعانات من الدولة أما التى لا تحصل على إعانات تبلغ عددها نحو 1400 جمعية غالبيتها الساحقة إسلامية

ويوجد فى مصر نحو سبع طرق صوفية أساسية هى : الأحمديه ، الخلوتية ،الشاذلية ، الرفاعية ، البرهانية ، السعدية ، القادرية ويتبعها نحو 70 طريقة صوفية فرعية يشرف عليها جميعا المجلس الصوفى الأعلى .

أما الطوائف القبطية المصرية فهى ثلاث الأرثوذكسية ، والكاثوليكية والبروتستانتية ، ومثلها لكل من الروم ، والأرمن ، والسوريان . كما ان هناك طائفة كاثوليكية لكل من الكلدان ، والموارنة ، واللاتين .

ومن ناحية الإشراف الفنى والإداري فان الأنشطة الإسلامية يشرف عليها كل من : الأزهر الشريف ، ومجمع البحوث الإسلامية ، ووزارة الأوقاف، والمجلس الأعلى للطرق الصوفية . أما الأنشطة المسيحية فتشرف عليها البطريركية القبطية للطائفة الأرثوذكسية البابوية ، وكنيسة روما للطائفة الكاثوليكية ، والكنيسة الإنجيلية للطائفة البروتستانتية .

ويرى "على فؤاد احمد " انه يمكن وضع بعض الملاحظات على النظام الدينى فى الريف المصرى من بينها :

1 – أن المجتمع الريفي على وجه العموم يتميز بالتدين والتأثر الدينى العميق مما ينعكس على معظم تصرفات أبناءه .

2 – يتأثر السلوك الدينى بدرجة كبيرة بانخفاض مستوى البيئة الاجتماعية عامة والمستوى التعليمى خاصة ، مما يؤدى إلي تداخل المعتقدات السحرية مع المعتقدات الدينية واستغلال البعض لذلك ، ومن ثم ينتشر استعمال الأحجبة والخمسة وخميسة ، والخرزة الزرقاء ،والأثر ، والكف .. الخ

3 – تأثر كل من المسيحيين والمسلمين فى كثير من سلوكهم الدينى بالبيئة الاجتماعية ، مما أدى إلي تشابه وتداخل هذا لسلوك لديهم فى القرية ، فانتقلت فكرة الاحتفال الدينى بيوم الخميس على المتوفى من الفراعنة إلي المسيحيين ، ثم إلي المسلمين وأصبحت النذور وزيارات المشايخ سلوكا موحدا على حد سواء .

4 – الشكل الظاهري للتدين فى الريف أقوى من حقيقته ، ففهم الريفيين وتطبيقهم لتعاليم الدين الصحيح يعد أمرا غير مفهوم ، فبينما هناك حرص على أداء الشعائر والطقوس وانتظامها نجد انتشار الغش فى التعامل ، والأخذ بالثأر ، والسرقة ، وهى سلوكيات تتعارض مع الدين.

تذكر

1 – وظائف الدين في المجتمع.

2 – الانتماءات الدينية فى مصر .

3– الأنشطة الدينية .

4– المؤسسات الدينية.

5– خصائص النسق الديني في الريف المصري.

الأسئلة

1- ناقش كيف تؤدي وظائف الدين في المجتمع الي تماسكه واستقراره؟

2- "تتباين الانتماءات الدينية فى مصر، ومع ذلك تشكل نسيجا اجتماعيا واحدا" ناقش هذه العبارة ؟

3- تمارس الأنشطة الدينية داخل المؤسسات الدينية. وضح طبيعة هذه الأنشطة وكذلك المؤسسات؟

4- يتصف النسق الديني في الريف المصري بخصائص مميزة. وضح هذه الخصائص في ضوء ما درست؟

الفصل الثامن
البناء الاجتماعي
(النسق الثقافي: Cultural System)

لا يزال موضوع العلاقة بين الثقافة والمجتمع والحياة الاجتماعية يحمل الكثير من الجدل ، حيث يرى الكثير من الباحثين وعلى رأسهم " ماكيفر " أن علم الإجتماع يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية التي تكون نسيج المجتمع المتكامل، أما الثقافة فيعتبرونها عامل من عوامل التأثير في الحياة الاجتماعية وخاصة عند دراسة التغير الاجتماعي .

ولكن علم الاجتماع لا يستطيع أن يغفل التأثيرات العميقة التي تمارسها الثقافة وخصوصاً الآن ، فالتغير الثقافي الآن نتيجة للاختراع وما يتبعه من تغيرات تكنولوجية بعيدة المدى يسهم في إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية ويضع قواعد وأهداف جديدة للسلوك الإجتماعى .

فكرة الثقافة :

الثقافة Culture والمأخوذة من الأصل الألماني Kultur قد عرفها تيلور Tylor بأنها " ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع " .

وأهم نقطة في تعريف تايلور أنها تشتمل على " القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع " الأمر الذي يجعل أهم عامل في هذا الاكتساب هو القدرة على التعلم من الجماعة .

ونشير هنا إلى أن هناك طريقين يتحدد من خلالهما سلوك الكائنات :

الأول : يمكن اعتباره وراثي، وهو عملية بيولوجية لانتقال الصفات الوراثية عن طريق البويضة المخصبة .

الثاني : يمكن اعتباره عملية سيكولوجية تشتمل على اكتساب السلوك من خلال وسائل الاتصال المختلفة التي يتعرض لها الفرد بجانب قدرته الشخصية على التعلم .

عناصر الثقافة :

إن معرفة الإنسان لتاريخه ليس كاملاً ذلك لأن اختراع الكتابة لم يحدث إلا منذ ستة آلاف سنة تقريباً وبالتالي فقد كانت خبرات كل جيل تنتقل إلى الجيل

الآخر شفهياً ، ولكن اختراع الكتابة هو الذي مكن الإنسان من تسجيل معرفته وزيادتها مما سهل تجميع عناصر الثقافة وزيادتها .

ويجمع الباحثون في علم الاجتماع على أن كل تغير يحدث في الكائن في فترة محددة يسمى " فعلاً " والأفعال هي الميكانيزمات الأساسية التي بواسطتها يتكيف الإنسان مع بيئته . لذلك يهتم علم الاجتماع بالتفاعل الاجتماعي فى المقام الأول، أو التأثيرات المتبادلة بين الأفراد والتى تشكل الثقافة الشعبية والعادات والعرف ....إلخ لذلك يمكن القول بأن العادات الشعبية هي الأفعال الاجتماعية المتكررة التي يمارسها الأفراد داخل الجماعة والتي من سماتها :

1- أنها تميل إلى البقاء كآليات للتوافق .
2- أنها منظمة في أنساق متساندة (متكاملة) من العادات .
3- أنها تمتد إلى فترة من الزمن قد تطول أو تقصر (متغيرة نسبياً)
4- أنها تختلف من حيث الجزاء ، بمعنى منها ما هو محمود (ما يتصل بالأدب والذوق) ، ومنها ما هو مكروه يلام عليه الفرد .
5- أنها تختلف من العمومية إلى الاختيارية إلى الخصوصية باختلاف الأفراد والجماعات .

وبعمومية أكثر يمكن القول أن العادات الشعبية هي الطرق المميزة والمشتركة للفعل الاجتماعي والتي تنتقل من جيل إلى آخر ، والعرف هو الطرق العامة المشتركة الأكثر صدقاً وسلامة من العادات الشعبية بما له من قوة الثقة وصداقة الردع عند الاعتداء عليه (يحدد الخطأ والصواب ، ويميز بين ما هو خلقي أو غير خلقي ... إلخ) .

وفي بعض المجتمعات البدائية يعتبر العرف والعادات كافيين لحفظ النظام بها ، حيث لا يجرؤ الفرد على التفكير في مخالفة أي منها .

وعامة تنتظم العادات وجوانب متعددة من العرف والقانون لتشكل النظام الاجتماعي (الذي يعد من عناصر الثقافة وصورها الأساسية) الذي يقوم بعدد من الوظائف الاجتماعية ، كما درسنا سابقاً .

خصائص الثقافة :

1- السمات والمركبات الثقافية وهي تعتبر مكون وظيفي من مكونات الإطار العامل للسلوك ، أو قد تكون كلمة أو فكرة ، والمركب الثقافي هو مجموع سمات مترابطة تؤدي لتكون العادات الشعبية Bolt ways والعرف والنظم .

2- المنتجات الرمزية وغير الرمزية للسلوك الثقافي مثل الأبنية والسدود والكتب والوثائق .
3- الثقافة كأنساق متكاملة من السلوك تسير على مجموعة من المبادئ يمكن اختصارها فيما يلي :
أ – الثقافة تعلم : أي أن الإنسان يكتسبها كعضو في المجتمع خلال عملية التعلم .
ب- تعتبر الثقافة نتاج اجتماعي حيث أنها تنمو أو تتأصل من خلال التفاعل الإنساني .
ج – تعتبر اللغة هي الموصل الوحيد للثقافة .
د – الثقافة على مر العصور بتغيراتها لها القدرة على أن تتوافق مع طبيعة واحتياجات الإنسان البيولوجية الأساسية والاحتياجات الأخرى الثانوية المترتبة عليها .
هـ- تميل مكونات الثقافة المتعددة إلى أن تتوازن خلال الزمن باستمرار ، فالثقافة هي ذلك الكل المتكامل المتناسق .

التكامل الوظيفي للثقافة :

- الثقافة ككل تتكون من المجموع الكلي لأنماط الاستجابة التي يواجه بها المجتمع كل حاجاته، ووظيفة أي عنصر ثقافي تكمن في مدى إشباعها لحاجة أو عدة حاجات معينة .

وتتداخل عناصر الثقافة وظيفياً في إطار الثقافة الواحدة ، حيث تتدرج من الجزئيات إلى السمات ثم إلى مركبات ترتبط ببعضها، فمثلاً يعتبر القوس سمه ثقافية في ثقافة القبائل فهو يتضمن جزئيات عدة تتعلق بنوع الخشب المستخدم والخيط وهذه الجزئيات لا معنى لها في ذاتها ولكنها باجتماعها الوظيفي تكون هذا القوس الذي يتخذ وضعاً خاصاً في ثقافة القبائل ، وهذا القوس كسمة ثقافية يرتبط بدوره بعدد من السمات الأخرى كالسهم وطريقة الرمي وهذا هو ما يكون المركب وهذا المركب ذاته يرتبط بدوره بمركب آخر كركوب الخيل ومركب اقتفاء الأثر يكون في نهاية الأمر النشاط الخاص بالصيد : ويعني ذلك أن مركب السمات كعنصر ثقافي ينظر إليه من نواحي الشكل والمعنى والاستخدام والوظيفة ويمثل الشكل والمعنى الصفات السلبية للمركب بينما يمثل الاستخدام والوظيفة صفاته الدينامية والإيجابية .

- ويميل " مالينوسكى " إلى النظر إلى العناصر الثقافية على أنها تتجه لتحقيق التكامل فيما بينها وعلى أنها في حالة النظم الاجتماعية تتمتع بالانسجام

الداخلي والاتساق في العلاقات مع باقي النظم التي يضمها الإطار الثقافي ولكن هذا لم يمنعه من القول بأن صراعاً داخلياً قد يتولد داخل المجتمع نتيجة عدم التوازن بين التشريعات والأنماط السلوكية المختلفة .

- وتؤكد " روث بندكت " أنه ما من ثقافة قد تمكنت من الوصول إلى تنظيم الآلاف من مظاهر السلوك فيها بشكل نهائي في صورة نمط متسق ، وهي ترى أن النقص في التماسك الداخلي للثقافة قد يميز بعض الثقافات، كما أن التماسك الوثيق قد يميز بعض الثقافات الأخرى ، ولا يرجع ذلك إلى نفس الظروف في كل الأحوال .

- إذاً يمكن القول بأنه ما من ثقافة يصح أن يقال عنها أنها تامة التكامل بمعنى أن سائر عناصرها في حالة تامة من التكيف المتبادل خلال عملية التغير الثقافي ، وطالما أن عملية التغير مستمرة لأي ثقافة سواء بتأثير الابتكار أو الانتشار فلن يتم لها التكامل فى أي زمن معين في تاريخها ، فالمسألة إذاً مسألة تكامل على درجة معنية ، أي أن هناك حد أدنى لهذا التكامل إن قل تعرضت معه الثقافة لحظر الانحلال والزوال وإن كان من المستحيل أن يحدث ذلك فكل الثقافات تمتاز بقدره على التغيير والتكيف تجعلها قادرة في كل وقت على أن تهضم أي عنصر ثقافي جديد .

مقومات التكامل الثقافي :

وفيما يلي نتعرض في إيجاز للمقومات الأساسية للتكامل الثقافي :

(1) المعتقدات :

تقوم كل ثقافة على أربع تصورات أساسية ، تنظم التجربة الإنسانية :

(أ) طبيعة العالم : كيف خلق وكيف يعمل؟ ، وما مصدر القوة والسلطة فيه؟ . ويتساءل الإنسان دائماً ، ما الذي يجعله يصيب أو يخطئ وعندما يفكر الإنسان في هذه الموضوعات يحاول أن يتخذ موقفاً من القوى التي لا قبل له بها ليضمن الحصول على حاجته؟ .

(ب) مكان الإنسان من العالم : يتساءل الناس عن مكانهم من الطبيعة أو خارجها.

(ج) مكان الفرد من الجماعة : بمجرد تساؤل الفرد بمحاولة معرفة علاقته بالجماعة والآخرين ومعرفة واجباته وحقوقه ومصالحه ومركزه.

(د) الطبيعة الإنسانية والسلوك : تظهر في تصور الإنسان لنفسه كخير أو شر ومعتقداته فيما يتصل بما ينبغي وما لا ينبغي وخاصة في العلاقات الإنسانية .

(2) القيم :

- هي العناصر الثقافية التي تجعل الثقافات الأخرى عسيرة الفهم . أو بمعنى آخر هي موضوع الرغبة الإنسانية والتقدير ولذلك تشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة، والقيم من ناحية أخرى قد تكون إيجابية أو سلبية، وأساس التمييز يقوم على ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب .
- وتنظم القيم المختلفة في الثقافة الواحدة في نسق يؤدي بمجموعة من الوظائف من أهمها .

(أ) ربط أجزاء الثقافة بعضها بالآخر وإعطاء هذه النظم أساساً عقلياً يستق فى ذهن أعضاء المجتمع .

(ب) تزود القيم أعضاء المجتمع بمعنى الحياة وبالهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء .

(3) الأسطورة :

جسم يحتوي نسيجه على القيم والمعتقدات ، والأساطير في رأي بعض الباحثين هي المعتقدات المشبعة أو المحملة بالقيم والمبادئ التي يعتنقها الناس والتي يعيشون بها أو من أجلها ، ويرتبط كل مجتمع بنسق من الأساطير يعبر عن الصور الفكرية المعقدة التي تقيس وتحدد في الوقت عينه كل نواحي النشاط الإنساني ، ويقوم نسق الأساطير بوظيفة هامة هي النزول بالقيم والمعتقدات من التجربة إلى الواقع .

(4) الرموز والطقوس :

تعبر الرموز غالباً عن القيم والمعتقدات التي تدعم بين الحين والآخر عن طريق الطقوس، ومثال ذلك أن كل مجتمع يحاول أن ينمي نسق قيمه ومعتقداته عن طريق إقامة الحفلات والطقوس بين الحين وآخر لتعميق هذه القيم والمعتقدات في مناسبات متعددة ولهذا تعتبر الطقوس والحفلات وسائل هامة للمحافظة على النظام الاجتماعي .

أهمية التكامل :

- يؤكد الباحثون في الثقافة أن قدراً معيناً من التكامل ضروري ليتمكن من سهولة أداء المجتمع لوظائفه لأن أنماط السلوك تصبح أكثر فاعلية إذا كان هناك اتفاق عام حول الأهداف والأنماط، حيث أن الثقافة العالية التكامل تؤدي إلى شعور الأفراد بالأمن والإحساس بالرضا.

الثقافة والفرد :

يمكن أن نلخص مدى ما تقدمه الثقافة للفرد بالتفصيل فيما يلي :

(1) تعطى الثقافة الفرد القدرة على التصرف في أي موقف ، كما تهيئ له أساس التفكير والشعور .

(2) تزود الثقافة الفرد بما يشبع به حاجاته البيولوجية .

(3) أن الثقافة لا تقتصر على تزويد الفرد بطرق إشباع حاجاته بل إنها تحقق حاجات جديدة مثل أن حاجة الفرد ورغبته في النجاح والثروة قد تكون أقوى من رغبته الجنسية .

(4) يجد الفرد في الثقافة تفسيرات مقنعة عن أصل الإنسان وطبيعة العالم ودور الإنسان في الحياة وقد تكون هذه التفسيرات من نوع خرافي أو قد تكون قائمة على أساس علمي .

(5) تحدد الثقافة المواقف وتعرفها لأعضائها ، ولهذا يستمد الفرد من الثقافة مفهوماته الأساسية وتحديداته لما هو طبيعي وغير طبيعي، ومنطقي وغير منطقي، وعادي وشاذ ... إلخ ، وبمعنى آخر تعطي الثقافة معنى للحياة وهدفاً للوجود . فتزود لأجل ذلك الفرد بالقيم والأهداف والأمل .

(6) الضمير نتاج الثقافة تقدمه للفرد ، وقد يبدو الضمير أنه نداء داخلي إلا أنه في واقع الأمر منبثق من الإجماع الذي انعقد في الجماعة الإنسانية المعينة على ما هو خطأ أو صواب .

(7) الثقافة المشتركة تعطي الإنسان شعوراً بالانتماء ، ذلك لأنها تربط الناس معاً في جماعة يشعرون بالاندماج فيها .

(8) تعمل الثقافة على أن يتكيف الشخص مع مكانه في المجتمع ، لأن كل ثقافة تشتمل على وسائل لتدريب الناس للقيام بأدوارهم ولقبول أوضاعهم في الجماعة .

(9) الثقافة المركبة تضع أمام الفرد احتمالات كثيرة ، وتحدد أمامه عدد كبير من الفرص لمواجهة الصعوبات .

(10) يواجه الفرد في الثقافة المركبة احتمالات تفكك الشخصية في بعض الأحيان، ولهذا تكثر الأمراض النفسية نتيجة تعرض الفرد لضغوط كثيرة ولتعدد الجماعات التي ينتمي إليها .

تغير الثقافة :

- عندما تتغير الثقافة يتغير المجتمع ، لأن الثقافة من صنع الإنسان ، ولهذا كان التغير الثقافي عبارة عن عملية تفاعل إنساني ، ينميها الفكر الخلاق والاختراع وليس معنى ذلك أن الثقافة من صنع فرد أو جيل معين ، لأن من أهم خصائصها ، التراكم والدوام والانتشار ، وكل ثقافة مهما كان طابعها – تخضع لعمليات التغير ، وقد ينتج التغير الثقافي من داخل المجتمع عن طريق الاختراع والاكتشاف وقد يأتي من الخارج عن طريق انتشار السمات الثقافية الجديدة من ثقافات أخرى قريبة أو بعيدة .
  - الاختراع : عبارة عن تطبيق جديد لمعرفة قائمة بالفعل .
  - الاكتشاف : إضافة جديدة إلى المعرفة .
  - الانتشار : هو انتشار العناصر من ثقافة لأخرى .
  - ويمكن أن نلخص المبادئ الأساسية في التغير الثقافي :

(1) تميل بعض نواحي الثقافة إلى التغير أكثر من نواح أخرى وهذا يرجع إلى طابع المجتمع ونمط الثقافة . وربما كان هذا هو سر التخلف الثقافي في بعض المجتمعات فقد تتغير التكنولوجياً مثلاً ولا يتغير نظام الأسرة.

(2) قد يكون انتشار العناصر الثقافية نتيجة لاتصال عرضي غير مخطط بين ثقافتين ، وقد يكون راجعاً إلى تأثير وسائل الإعلام أو النشر وربما نتيجة لثورة .

(3) تكون الاختراعات والعناصر المستعارة من ثقافات أخرى أسهل في اعتناقها أو الأخذ بها أثناء الأزمات وفي أوقات التفكك الاجتماعي بعكس الحال أثناء فترات الاستقرار .

(4) يقبل الناس عناصر الثقافة الجديدة إذا تأكدوا من فائدتها وبشرط ملائمتها لبقية عناصر الثقافة .

(5) يعارض كبار السن وأصحاب المصالح التقليدية التغيرات الجديدة إذا هددت عاداتهم العقلية المستقرة أو إذا عرضت مصالح هؤلاء للخطر.

(6) كلما كانتا الثقافتين متوادتين (قريبتين) كلما كان من السهل استعارة عناصر من الثقافة أ إلى الثقافة ب والعكس .

(7) يكون انتشار شكل العنصر الثقافي أسهل من انتشار معناه أو وظيفته، ويرجع ذلك إلى الصعوبات التي تنشأ بسبب اختلاف اللغات .

(8) تبقى الرواسب الثقافية التي غزتها العناصر الثقافية الجديدة ذات فاعلية بعض الوقت وتخف قوتها تدريجياً خصوصاً إذا كان المجتمع يحاول إنهاء فترة الانتقال بسرعة .

(9) التغير في جانب من الثقافة غالباً ما يؤدي إلى تغير في جانب آخر . مثال : أن تغير الأساس الاقتصادي للمجتمع لابد أن يستتبعه تغير في التسلسل الطبقي وفي نظام التربية وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية .

(10) تأخذ العناصر الثقافية صفة العمومية تدريجياً عن طريق التقليد أولاً ثم عن طريق الإقناع ثانياً .

القيم والعادات الاجتماعية الريفية

إن الاهتمام بموضوع العادات الاجتماعية الراسخة فى مجتمع ما ينبع من كونها الجهاز الأدائي السلوكي الذى يترجم القيم الاجتماعية السائدة فى ذلك المجتمع فيحولها من عالم التجريد إلى عالم الواقع ، ومن عالم الاعتقاد والفكر المعنوى إلى عالم الفعل والممارسة . ومن ثم فان دراسة العادات الاجتماعية بمعزل عن القيم المتصلة بها قد تؤدى إلى الوصول إلى أحكام خاطئة مشوبة بالتحيز والسطحية ، نظرا لآن القيم هى التى تشكل الثقافة بل هى جوهر الثقافة ذاتها ، فهى التى تحكم حياة الأفراد وتحدد طريقه تفكيرهم وأفعالهم وسلوكهم فتجعلهم يتخذون الطابع الخاص المميز للثقافة التى يعيشون فيها . لذلك فدراسة القيم هى المدخل الملائم لفهم ثقافات الشعوب وتفسير عاداتهم وأسلوب حياتهم .

وإذا كانت القيم والعادات الاجتماعية التى تعبر عنها دلالتان من دلالات التوافق ومظهران من مظاهر سيطرة العقل الجمعى والإرادة الجماعية على الأفراد ، فإنهما يعملان أيضا على إدماج الفرد فى المجموع لتحقيق التوافق والتماسك ، ولتحقيق الضبط والتنظيم الاجتماعي .

وبطبيعة الحال فان التزام الفرد بقيم جماعته وعاداتها يكون على أشده فى الجماعات البدائية والريفية والجماعات المغلقة ، نظرا لان التوافق هو النغمة الأساسية السائدة حيث تحل القيم والعادات الاجتماعية محل القانون الوضعى .

فمنذ البدايات الأولى لنشأة علم الاجتماع والجدل يثور حول مفهومى القيمة Value والعادات الاجتماعية Social tradition لدى الدارسين والمتخصصين . ولقد سبقهم فى ذلك الفلاسفة حيث كانوا ينظرون إلى القيم على أنها مقاييس ميتا فيزيقية للحق والباطل والخير والشر والخطأ والصواب ، ومن ثم كانت هذه النظرة مستقلة عن ذات الإنسان ومشاعره ، فهى ثابتة لا تتغير حيث تتحدد بمعزل عن خبرته العملية لكونها قوى كامنة فى الأشياء ذاتها .

أما المفهوم الاجتماعى للقيم فيرى أنها ليست قوى كامنة فى الأشياء وإنما الإنسان هو الذى يضفى على الأشياء قيمه معينه وينزعها عنها متى أراد ذلك . فالأشياء من وجهة النظر الاجتماعية حيادية أى ليست فى حد ذاتها صحيحة أو

خاطئة، خيرة أو شريرة ، ذات قيمه أو عديمة القيمة ، وإنما هذه الأحكام التى يصدرها الإنسان عليها والقيم التى ينسبها أليها تتبع من واقع اهتمامه بها ورغبته فيها فالأشياء فى ذاتيتها ثابتة ولكن تغير الاهتمام بها هو الذى يغير درجة أهميتها فيرفع قيمتها أو يخفضها .

وبطبيعة الحال فان الاهتمام لا يمكن تفسيره إلا فى إطار المجال السلوكى أى الوسط الذى يحدث فيه السلوك فى زمن معين ، وذلك لان لكل فرد مجاله الكلى الذى ينساب فيه سلوكه والذى يحدد نوع هذا السلوك واتجاهه ومضمونه . ومن ثم فأحكام الأفراد التقويمية على الأشياء مقيدة بمعايير المجتمع وبأحكامه التقويمية التى تقدم للأفراد جاهزة فيتشربونها ويمتثلون أليها . ومن بين القيم البارزة فى ريف الدول النامية زواج الأقارب ، والزواج المبكر والاعتقاد فى القوى الغيبية ، والمحافظة على العرض والشرف ، وطاعة الوالدين ، والرغبة فى الإنجاب ، وتفضيل إنجاب الذكور .

أما العادات الاجتماعية فهى الشكل المادى والعملى المحسوس للسلوك الاجتماعى والذى نراه ونمارسه . كما أوضح ذلك " جلن Gillin " حيث عرف العادات الاجتماعية بأنها كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعيا ويتعلم اجتماعيا ويمارس اجتماعيا ويتوارث اجتماعيا ، أى كل سلوك متكرر ترتضيه الجماعة وتفرضه على الآخرين . ومن أمثلة العادات الاجتماعية التى توضح السلوك الاجتماعى فى التصرف إرسال برقيات التهنئة فى المناسبات السارة وبرقيات التعزية فى حالات الوفاة ، وطرق تناول الطعام ، وآداب المائدة ، وطرق عقد القران والزواج وما تتضمنه من إجراءات كقرائه الفاتحة وتوزيع الحلوى والمشروبات وأقامه الولائم ، والسلوك المتبع عند إنجاب الأطفال وما يتضمنه من إجراءات وطقوس كعمل السبوع، وتسميه المولود وأقامه الاحتفالات خاصة إذا ما كان المولود ذكرا .

وإذا ما حاولنا الربط بين كل من مفهومى القيمة والعادات الاجتماعية فى ضوء ما سبق عرضه يتضح إن مفهوم القيمة ما هو إلا مضمون أو محتوى معنوى للسلوك ينتمى إلى عالم الأفكار والمعتقدات والمجردات . فالقيمة فى حد ذاتها كمفهوم لا يمكن رؤيتها ، وإنما نحس بها ونشعر بوجودها فى أفعالنا وممارستنا من خلال بعض مظاهرها التى تعبر عنها والمتمثلة فى العادات الاجتماعية . فيرى . " بارسنز وشيلز " Parsons & Shils أن مفهوم القيم يتماثل مع مفهوم القوة فى علم الطبيعة، فالقوه لا يمكن إن نراها بطريقة مباشرة ولكن نستطيع إن نشعر بوجودها بما نراه من مظهرها . فتلك المظاهر أو الأفعال التى تحدث فى بادئ

الأمر تحت تأثير القيم لا تلبث بعد تكرار طويل إن تصبح عادات اجتماعية متأصلة فى السلوك الجمعى . فالقيم والعادات الاجتماعية وفقا لذلك المفهوم يمثلان وجهان لعملة واحدة أو شئ واحد هو السلوك الجمعى . فكل قيمه اجتماعية يصاحبها عادة اجتماعية أو أكثر تترجمها وتبرزها عمليا . وبطريقة أخرى يمكن القول بأن كل عادة اجتماعية تكون مشحونة بقيمه معينه أطلق عليها لفظ الشحنة القيمية ، وعلى حسب تقديرنا لأهمية وكمية ونوع هذه الشحنة يمكننا تحديد خصائص العادة الاجتماعية من حيث درجة إلزامها ودوامها وانتشارها ومكانتها بين غيرها من العادات الاجتماعية .

وبناء على ذلك يمكن ترتيب العادات الاجتماعية وفقا لمفهوم الشحنة القيمية ترتيبا تنازليا يبدأ بالعرف ثم التقاليد ثم العادات التقليدية الاتفاقية ثم الموضات ثم التقاليع أو النزوات .

خلاصة القول فإن القيم الاجتماعية تعتبر بمثابة القوه الديناميكية الدافعة وروح المجتمع ، والطاقة المحركة التى تتخفى وراء العادات الاجتماعية لتحركها وتشكلها وتوجهها.

وإذا كانت القيم والعادات تنبثق من ثقافة المجتمع لذا فهما يختلفان من ثقافة لأخرى وفقا لطبيعة المعايير والخصوصيات الثقافية التى تميز المجتمعات الإنسانية فالشيء الذى تراه ثقافة ما بأنه ذا قيمه تحكم عليه أخرى بأنه غير ذى قيمة ، وما يراه مجتمع عاده ملزمة يراه آخر عاده محرمه لا يجوز القيام بها . ومعنى ذلك أن القيم والعادات الاجتماعية أمور نسبيه . وتتوقف فكره النسبية فى القيم والعادات الاجتماعية على التنشئة الاجتماعية ، حيث تعتبر المسئول الأول عن غرس القيم والعادات الاجتماعية فى نفوس الأفراد ، بالإضافة إلى تشكيل الفرد على صورة مجتمعة وصياغته فى القالب والشكل الذى يرتضيه المجتمع . وتعتبر الأسرة النواة الأولى التى تزود الفرد بالرصيد الأول من القيم والعادات الاجتماعية وبذلك تزوده بالضوء الذى يرشده فى سلوكه وتصرفاته وتشترك مع الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية جماعات أخرى وان كانت اقل تأثيرا منها مثل جماعة الأصدقاء والأقران والحى والمدرسة والأندية .

تصنيف القيم :

من الصعوبة بمكان وضع تصنيف دقيق وشامل للقيم بالأسلوب والطريقة المتبعة فى العلوم الطبيعية وذلك لاستحالة وجود قاعدة أو محك يمكن على أساسه تحديد وحصر كل أنواع القيم كما قال " سورلى " Sorley . وبطبيعة الحال فانه مهما كان التصنيف قاصرا لصعوبة حصر كل أنواع القيم فأنه أمر ضروري على الأقل للتخفيف من حدة البلبلة والخلط بين الدارسين ، ولإيجاد قاعدة من الفهم المشترك بينهم عند معالجة كل نوع من أنواع القيم . وفيما يلى عرضا للتصنيف الأكثر انتشارا للقيم والذى يعتمد على أساس البعد .

1-	بعد المحتوى	Dimension of Content
2-	بعد المقصد	Dimension of Intent
3-	بعد الشدة	Dimension of Intensity
4-	بعد العمومية	Dimension of Generality
5-	بعد الوضوح	Dimension of Explicitness
6-	بعد الدوام	Dimension of permanency

1- بعد المحتوى :

يصنف " سبرنجز " Springs فى كتابه "أنماط الرجال" القيم على أساس محتواها إلى :

أ – القيم النظرية : Theoretical values

وتعنى اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة ، بغض النظر عن ماهيتها ، ويوصف الأفراد الذين يضعون هذه القيم فى مرتبة أعلى من غيرها بأنهم موضوعيون يمتلكون قدراً كبيراً من الحكمة ، حيث يسعون إلى القوانين والمعارف التى تحكم الأشياء بغرض تحليلها ودون النظر إلى الصورة التى عليها أو قيمتها العملية . ومن أمثلتهم العلماء والفلاسفة .

ب – القيم الاقتصادية : Economic values

وتعنى اهتمام الفرد وميله إلى ما هو نافع ومفيد . ويمتاز الأفراد الذين يهتمون بهذا النوع من القيم بالنظرة العملية الواقعية للأمور . فيقيمون الأشخاص والأشياء على حسب درجة المنفعة أو العائد الذى يمكن إن يحصلوا عليه . ومن أمثلتهم رجال الأعمال ورجال المال .

جـ – القيم الجمالية : Aesthetic values

وتعنى اهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو جميل . ولا يعنى ذلك إن الذين يمتازون بهذه القيم كلهم من المبدعين والفنانين، ولكن قد يكون من بينهم المتذوقين للإبداع الفنى دون إن يكونوا مبدعين أو فنانين .

د – القيم الاجتماعية : Social values

وتعنى اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس . حيث يجد فى مساعدة الآخرين إشباعا لرغباته وطموحاته ، ولا يستطيع إن يعيش فى معزل عنهم. لذلك يمتاز مثل هؤلاء الأفراد بالحنان والعطف والهدوء وحب مساعدة الناس مهما كلفهم ذلك من عناء ومجهود .

هـ – القيم السياسية : Political values

وتعنى اهتمام الفرد وميله إلى الحصول على القوة . ويتصف الأفراد الذين يمتازون بهذا النوع من القيم بحبهم للسيطرة والتحكم فى الآخرين .

و – القيم الدينية : Religious values

وتعنى اهتمام الفرد وميله إلى معرفة الغيبيات المتمثلة فى القوى الخفية الكامنة والمحركة للعالم المادى الذى يعيش فيه. لذلك فهو يحاول إن يربط نفسه بهذه القوى من خلال الارتباط بالأديان وتعاليمها.

ومن الملاحظ بعد استعراض القيم المختلفة على أساس محتواها أن كل فرد من الأفراد يمتلك هذه القيم جميعها ولكن سيطرة إحداها على الشخص وبروزها فى قمة اهتمامه هى التى تضفى على الشخص ما قد يتميز به عن غيره من الأفراد الآخرين . فلكل فرد سلماً قيمياً تترتب فيه قيمه ترتيبا هرميا ، بحيث تحتل القيمة العليا من وجهه نظره قمة الهرم وتتلوها بقيه القيم وفقا لدرجة تقديره لها واهتمامه بها.

2– بعد القصد (الغاية) :

تصنف القيم وفقا لمقصدها إلى نوعين رئيسين :

أ – قيم وسائليه : Instrumental values

وهى مجموعة القيم التى ينظر إليها الأفراد أو الجماعات على أنها وسائل لتحقيق غايات ابعد .

ب – قيم غائية : Intimate values

وهى مجموعة القيم أو الفضائل التى يضعها الأفراد أو الجماعات لأنفسهم ومن ثم يبجلونها ويحترمونها وتعتبر غايات فى حد ذاتها .

فالتعليم مثلا بالنسبة لشخص معين يعتبر قيمة وسائلية للحصول على مركز مرموق اقتصاديا واجتماعيا والذى يمثل القيمة الغائية لهذا الشخص.

ومن الصعوبة بمكان وضع حد فاصل بين القيم الوسائلية وتلك الغائية فالشيئ الواحد يمكن إن يكون ذا قيمة غائية وفى ذات الوقت يكون وسيلة لشيئ آخر ذى قيمة أبعد . فالتقدم التقنى قد يكون قيمه غائية فى حد ذاته وفى نفس الوقت يكون دافعا لمزيد من الأبحاث العلمية التى تؤدى إلى مزيد من التطور العلمى وبذلك يكون له قيمه وسائليه أيضا .

وبصفة عامه فان التمييز بين القيم الوسائلية والقيم الغائية هو عمليه نسبيه تتوقف على نظرة الشخص وتقنينه للأمور .

3- بعد الشدة :

يمكن تصنيف القيم على حسب درجة إلزامها متمثلة فى الجزاء الذى تقرره على من يخالفها . وهذا يعنى إن شدة القيم تتناسب طردياً مع درجة الالتزام ونوع الجزاء الذى يرتبط بها . وتميز عادة ثلاثة مستويات من القيم على حسب درجة إلزامها والجزاء المصاحب لها وهى :

أ - **القيم الملزمة : Categorical values**

وهى مجموعة القيم ذات القدسية الخاصة التى يلتزم الأفراد بها ويرعى المجتمع تنفيذها بحزم سواء عن طريق العرف أو القانون أو بهما معا . ومن الجدير بالذكر بان القيم الملزمة قد تكون آمره لفعل ما أو ناهيه عن فعل معين . ومن أمثله ذلك القيم التى ترتبط بالحفاظ على العرض والشرف .

ب - **القيم التفضيلية : Preferential values**

وهى مجموعة القيم التى يشجع المجتمع أعضائه على إتباعها والتمسك بها ولكنه فى نفس الوقت لا يوقع الجزاء والعقاب على من يخالفها.

4- بعد الوضوح :

تصنف القيم وفقا لدرجة وضوحها إلى صنفين :

أ - **قيم صريحة (ظاهرة) : Explicit values**

وهى مجموعة القيم التى يصرح بها الأفراد علانية ومن ثم يعبرون عنها بالكلام .

ب – قيم ضمنية : Implicit values

وهى تلك القيم التى يستدل على وجودها من خلال ملاحظة سلوك الأفراد بصفة منتظمة .

ويرى " لابيير " إن القيم الضمنية تمثل فى اغلب الأحوال القيم الحقيقية التى يمتثل أليها الأفراد ويحملونها مندمجة فى سلوكهم ، أما القيم الصريحة فليست دائما القيم الحقيقية . فكثيرا ما يتكلم شخص ما أو جماعة معينة كثيرا عن قيمة معينة ولكن يبدوا من سلوكهم العملى ما يتنافى مع هذه القيمة .

5– بعد الدوام :

تصنف القيم على حسب دوامها إلى قسمين رئيسين :

أ – القيم الدائمة : Permanent values

وهى مجموعة القيم التى تستمر زمنا طويلا ومترسخة فى نفوس الناس حيث يتناقلونها من جيل إلى جيل . ومن أمثله ذلك القيم المرتبطة بالتقاليد والأعراف . فنظرا لأن التقاليد والقيم ما هى إلا عادات اجتماعية تمتد جذورها إلى الماضى السحيق لذلك فأن القيم المرتبطة بها تتصف فى أغلب الأحوال بصفة القدسية والإلزام نظرا لأنها تمس الدين أو الأخلاق . كذلك فأن القتل أو السرقة وخيانة الأمانة كلها من القيم السلبية الدائمة التى يرفضها جميع أجناس الجنس البشرى .

ب – القيم العابرة : Transient values

وهى مجموعة القيم العارضة سريعة الزوال والتى تستمر لفترات قصيرة : ومن أمثلة ذلك القيم المتصلة بالموضات fashions كموضة الأزياء أو التجميل أو التسلية والموسيقى . أو القيم المرتبطة بالبدعFads أو التقاليع والنزوات Crazes كتلك القيم المرتبطة بأمزجة الناس وأذواقهم.

وبطبيعة الحال فان القيم العارضة أو العابرة لا يكون لها صفه الإلزام كتلك الدائمة ذلك لأنها فى اغلب الأحوال تتعلق بالحاضر ولا تتصل بالماضى كما أنها ترتبط بالشكليات والكماليات . ومن أمثلة الجماعات التى تهتم كثيرا بالقيم العابرة جماعات المراهقين .

العادات الاجتماعية : Social Habits

فى حياتنا اليومية غالبا ما تستخدم العديد من المصطلحات المرتبطة بموضوع العادات الاجتماعية بمعنى واحد ، ومن ثم يصعب علينا معرفة المقصود بكل مصطلح على حده الأمر الذى يثير بلبله فكريه على الأقل بالنسبة لدارسى علم الاجتماع . الأمر الذى دعا " فرديناند تونيس " Ferdinand tonnies إلى القول بأنه من النادر فى علم الاجتماع إن نجد موضوعا تسوده الفوضى فى التعاريف واختيار المصطلحات كما تسود موضوع العادات الاجتماعية . وترجع الصعوبة فى تحديد تلك المصطلحات إلى اشتراكها جميعا فى صفه أساسية وهى التعبير عن مظاهر السلوك الجمعى المتكرر وأساليب الناس الجمعية فى التفكير والعمل .

تعريف العادات الاجتماعية :

يعرف " جلن " Gillin العادة الاجتماعية على أنها " كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعيا ويتعلم اجتماعيا ويمارس اجتماعيا ويتوارث اجتماعيا .

بناء على ذلك فليس كل سلوك متكرر يدخل فى إطار العادات الاجتماعية، فهناك أنواع من السلوك المتكرر يعتبر عادات خاصة بالفرد وفى بعض الأحيان تعتبر لوازم شخصيه له ومع ذلك لا يطلق عليها عادات اجتماعيه لأنها ليست عادات تشترك فيها الجماعة .

ومن أمثله العادات الفردية عادات الأكل والمشى وحلاقة الذقن وتمشيط الشعر بشكل معين وتربيه الشارب أو الذقن واستعمال العطور .. الخ . ومن أمثلة العادات الاجتماعية عادات التحية ، وآداب المائدة ، وآداب المجاملة .

ومن ذلك يمكن القول بأن العادة الاجتماعية ظاهره اجتماعيه لا يمكن إن تتكون أو تمارس إلا بالحياة فى المجتمع والتفاعل بين أفراده وجماعاته . ومن أهم سماتها المميزة ارتباطها بجزاء اجتماعى توقعه الجماعة على من يخالفها . أما العادات الفردية فهى ظواهر فرديه أو يمكن ممارستها حتى فى حالات العزلة عن المجتمع .

إلا انه بالرغم من اختلاف العادات الفردية عن تلك الاجتماعية كما سبق وان أوضحناه فإنهما مرتبطتان فى الحياة الاجتماعية . فالعادة الفردية إذا ما بدأت فى الانتشار وأصبح يمارسها عددا كبيرا من أعضاء الجماعة من الممكن إن تتحول إلى عادة اجتماعية . مثال ذلك عادة تجميل فردية عند ممثله أو امرأة من سيدات المجتمع إذا ما ذاع صيتها وانتشرت فأنها تأخذ شكل العادة الاجتماعية

التى تعرف بالموضة ، وهذا يعنى إن العادات الفردية كثيرا ما تكون مصدرا لعادات اجتماعية .

خلاصة القول فان العادات الاجتماعية يمكن تعريفها على أنها السلوك المتكرر الذى تفرضه الجماعة على الأفراد وتتوقع منهم أن يسلكوه وإلا تعرضوا لاستياء الجماعة وسخطها وانتقامها (الاحتفال بالميلاد / الزواج / الوفاة) .

ومن خصائص هذه العادات أنها تلقائية ، غير مكتوبة ملزمة ، مرغوب فيها ، ضرورية ، لها صفه القدم ، والعمومية وأخيرا تميل إلى الجمود وقد يكون هذا الجمود مفيداً من أجل زيادة الاستقرار فى المجتمع ، وقد يكون غير مفيد لتعريضه للتطور الاجتماعى المرغوب فيه .

ومن فوائد العادات أنها توفر من مجهود الإنسان فى معرفة الطرق الصحيحة للمعاملات ، فهى تكفى الإنسان مشقة التفكير العميق ، والبحث عن الأسباب وتقدير النتائج لأفعاله وتصرفاته مع نفسه ومع غيره يضاف إلى ذلك أنها توفر على الإنسان فرصه التعرض للخطأ ولما يتبعه من العواقب الوخيمة فى أفعاله وسلوكه . ولما كانت العادات تشمل المجتمع كله ، فان فائدتها تعم المجتمع كله ، ومن ثم فهى تختلف عن التقاليد التى تتصل بهيئة أو نقابة أو أسرة.

تشتمل العادات الاجتماعية على أقسام كثيرة تتشابه فيما بينها لتفرعها من أصل واحد ، ولكنها فى نفس الوقت تختلف فيما بينها من حيث درجة إلزامها ، ومدى انتشارها ، ودوامها والجزاءات التى تساندها . بناء على ذلك يمكن تمثيل العادات الاجتماعية بقطع النقود التى تتنوع وتختلف فى الحجم والوزن والقيمة ، ولكنها تتشابه فى كونها من معدن واحد وأنها أساس للتعامل .

ويرى البعض إن العادات يمكن إن تصنف إلى عادات سليمة تستهدف سلامة المجتمع (تبادل التحية – آداب الزيارة ... الخ) وعادات ضاره مثل تعاطى المخدرات، وعادات دوريه أو موسميه مثل الاحتفال بالمولد النبوي وعيد القيامة ، والأعياد الصغير والكبير ... الخ.

تصنيف العادات الاجتماعية :

وعامه تصنف العادات الاجتماعية علميا إلى:

أولا : العادات التقليدية :

وهى مجموعة العادات القديمة المتأصلة والراسخة فى الثقافة والتى تدوم طويلا ، فيأخذها الخلف عن السلف ، وتبقى وتستمر برغم فناء الأفراد الذين كونوها .

وتنقسم العادات التقليدية إلى نوعين رئيسيين :

أ – التقاليد . ب – الأعراف .

أ–التقاليد :

تستعمل كلمة تقاليد Traditions فى اللغة الإنجليزية بمعنى قديم old وعريق . وإذا بحثنا عن أصل الكلمة وجدنا إن مصدرها هو الفعل اللاتينى Trader بمعنى التسليم والذى يقابله بالإنجليزية الأفعال :

to pass on, to transmit, to deliver

ولكنها أفعال تدل على التوصيل والنقل ، وعلى ذلك يكون معنى Traditions أى تقاليد " ما تم نقله من السلف إلى الخلف " .

من ذلك يتضح إن التقاليد ما هى إلا نوع من العادات التقليدية المتوارثة التى تمارس ضغطا شديدا على الإنسان ، ولكنها فى نفس الوقت تنشأ من الرضا والاتفاق الجمعى بين أعضاء الجماعة .

ولذلك فهى تستمد قوتها من قوة الرأى الجمعى فى هذه الجماعة وتعتمد فى فرض سلطتها على سطوة هذا الرأى الجمعى الذى يعاقب كل من يخرج عليها .

وللتقاليد أثر بالغ فى تماسك الجماعة وذلك لكونها تجسيم لمختلف أنواع القيم والمعتقدات القديمة المتوارثة والمتأصلة فى النفوس منذ قديم الزمان والذائعة بين أفرادها .

فالتقاليد هى المصدر الشفاف الذى يعكس قيم الأسلاف ومعتقداتهم أو بمعنى آخر يعكس لنا تصوراتهم الجماعية .

Representations Collective ومن ثم يكون التمسك بالتقاليد معناه استمرار لهذه التصورات الجماعية واستمرار الاعتزاز بالماضى وذكرياته . وهذا الاعتزاز بالماضى لا يمكن تفسيره إلا بوجود ذاكره اجتماعية Memory Collective لا تنسى الماضى وإنما تذكره على الدوام ، فعلى الرغم من فناء الأسلاف يظل أولادهم وأحفادهم يذكرون عاداتهم ويعملون على الاحتفاظ بها معتقدين إن هذه التقاليد هى التى تميزهم بين الجماعات الأخرى .

ومن أمثله هذه التقاليد قيام أبرز أعضاء المجمع اللغوى بإعداد خطبة فى مناقب العضو الجديد ، الذى يوافق المجمع اللغوى على قبول عضويته .. وكذلك تأبين رئيس المحكمة لأحد أعضاء الهيئة النيابية أو القضائية فى المحكمة فى أول جلسة تلى وفاة العضو ، اشتراك النيابة والدفاع فى التعبير عن مشاعرهم أو تبادل التحية بين أعضاء الفرق الكشفية .. وتبادل التحية بين النوبيين، ومنها ارتداء العمامة الخضراء بين الدراويش أو ترك جزء من العمامة يتدلى خلف رأس

الدروايش .. وفى الطبقات الراقية فى أوربا مثلا ، كانت توجد المبارزة ، لإنهاء أى نزاع بين اثنين ولكن بأسلوب دموى .

ب- الأعراف Mores

يفرق الاجتماعيين بين مصطلحى العرف والتقاليد ، فالعرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية انه تقليدى وعريق ومتوارث وملزم، إلا انه يختلف عنها فى درجة إلزامه وانتشاره وشموله وعموميته .

فمن خلال المناقشات السابقة اتضح لنا أن العادات ضيقة النطاق فى انتشارها فهى تهم جماعة معينه أو فئة أو طبقة بذاتها . أما العرف فهو نوع من العادات الواسعة النطاق من ناحية ذيوعها وانتشارها ، فهى ليست فى مصلحة جماعة معينة دون أخرى بل هى عادات فى مصلحة الجماعات كلها متلاقية فى وحدة واحدة هى المجتمع . لذلك كان العرف فى إلزامه وشموله وعموميته اقرب إلى القانون منه إلى التقاليد .

وهناك فرق آخر بين التقاليد والعرف إذا ما نظرنا إليهما من حيث علاقتهما بالقانون . فالتقاليد تعمل على تدعيم الطبقات والجماعات وتوطيد أركانها والحفاظ على مصلحتها لدرجة أنها فى بعض الأحيان قد تتعارض مع القانون ومع النظام العام للدولة ، كتقاليد الأخذ بالثأر . أما العرف فيهدف إلى حفظ كيان الجماعات كلها متلاقية فى وحدة واحدة هى المجتمع ، بهدف استقرار المجتمع وسعادته والحفاظ على مصلحته العامة . من هذا المنطلق يتوافق العرف مع القانون ومن ثم يعتبر أهم أدوات الضبط الاجتماعى وأقواها ، فهو يحكم فى وجود القانون وحتى فى عدم وجوده . وتظهر أهمية العرف فى رعاية القيم الروحية والخلقية ، عندما يحكم هو بتحريم شىء يحلله القانون ، كتحريم الدعارة مثلا ، فلقد كانت الدعارة مسموحا بها قانونا فى مصر حتى عام 1949 ، ومع ذلك كان الناس يحتقرون من يمارسها لتنافيها مع الأعراف السائدة .

ويمكن النظر إلى مكانة العرف وأهميته فى المجتمع بالنسبة لباقى العادات الاجتماعية كما ننظر إلى مكانه النواة وأهميتها بالنسبة للخلية الحية. فالعادات الاجتماعية هى الجسم والمادة ، بينما العرف هو القلب والروح والجوهر بالنسبة لها ، ومن ثم يمكن القول بأن العرف هو لب العادات الاجتماعية .

أنواع العرف :

من خلال المناقشات السابقة اتضح إن العرف ما هو إلا عادات حتمية آمره أو ناهيه لا تحتمل الاختيار ، لذلك أطلق عليها البعض اسم " الأعراف الآمرة

" أى الأعراف التى لا يجوز الاتفاق على مخالفتها لأنها من قواعد النظام العام . وأطلق عليها البعض الآخر اسم "سنن " وذلك لما يوصى به هذا اللفظ من إجبار وإلزام للشخص . وهناك نوع آخر من العرف لا يدانى العرف الآمر أو السنن فى قوة الإلزام من ثم يستطيع الناس إن يخالفوه أطلق عليه الاجتماعيون اسم " العرف المقرر " مثل رد الخطيبة الشبكة والهدايا إلى خطيبها إذا قدر للزواج إلا يتم .

وفى هذا المجال سنناقش بإيجاز النوعين الرئيسيين للأعراف الاجتماعية :

1- السنن الاجتماعية الآمرة .

2- السنن الاجتماعية الناهية (المحرمات) .

السنن الاجتماعية الآمره :

عرف " كنستنيتن بانزيو " Panunzio السنن الاجتماعية على أنها تلك الممارسات والقواعد التى تحكم النشاطات المتعلقة بمنح الحياة للفرد أو سلبه منها. وبعبارة أخرى فهى تنظم وتضبط كل النشاطات التى تتضمن بطريق مباشر أو غير مباشر منح الحياة للفرد أو حفظها والإبقاء عليها أو سلبها ، كما أنها تنظم وتضبط العلاقات بين الجنسين ، وحمل الأمهات ، ورعاية الأطفال ، والملكية ، وانتقال الثروة .... الخ .

وبصفة عامه فان السنن الاجتماعية تحمل معنى الصواب والخطأ من ثم فهى تمثل القيمة الخلقية والروحية التى يجب إتباعها من قبل الأفراد.

ومن أمثله ذلك ما يأتى :

فى دول أوربا الغربية تقرر السنن إن الزواج الأحادي هو الشكل الصحيح أو الصواب للزواج أما الزواج المتعدد فهو خطأ .

تقرر سنن بلادنا إن الملكية الخاصة فى حدود معينة صواب فى حين إن ذلك فى النظام الشيوعى خطأ .

وتجدر الإشارة إلى أن السنن السائدة فى الثقافة التى ينتمى أليها الفرد تعتبر دائما صوابا ولا مفر من إتباعها فى حين إن السنن فى الثقافات الغريبة عليه غالبا ما ينظر أليها على أنها خطأ . فيعتقد الرأسماليون إن الاشتراكيون خارجون على نواميس الحياة، فى حين يعتقد الاشتراكيون إن الرأسماليون استغلاليون .

والسنن أكثر الممارسات دواما فهى تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق المحاكاة وغرس العقائد والتخويف ، فإذا ما تغيرت فان هذا التغير يكون من البطيء بحيث يصعب ملاحظته .

والسنن لا تقيم وزناً للأفراد فهى تصل إليهم وتنفذ على جميع المستويات والطبقات الصغيرة والكبيرة ، الغنى والفقير ، العالم والجاهل ، القوى والضعيف، فالكل أمامها سواء ، الخارج عليها مخطئا وآثما مهما كان عظيما ويعاقب على فعله ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على وضعه وذريته من بعده . ويؤيد ذلك المثل القائل " العار أطول من العمر " .

السنن الاجتماعية الناهية (المحرمات) :

وهى نوع من أنواع العرف الحتمى أو السنن ويعنى المحظورات أو النواهى المقدسة . ويرى " كميل يانج " Kimdall Young إن المحرمات ماهى إلا أوامر ناهية، وقيود موضوعه على العمل والسلوك . أما " كنجزلى ديفز " Kingsley Davies فيرى إن المحرمات ما هى إلا نوع من أنواع العرف أو السنن يتخذ التعبير عنها شكلا سلبيا، فهى قواعد تنص على ما يجب تجنبه .

إذن فالمحرمات ما هى إلا مجموعة من الأفعال والأمور والمواقف التى يجب إن يتجنب الأفراد القيام بها . مثل تحريم زواج الأخ من أخته والأب من ابنته .

وتجدر الإشارة إلى إن المحرمات غالبا ما تستند إلى الجزاء الدينى والرادع الخلقى ، وقد تستند أحيانا أخرى إلى العقاب الذى تنص عليه قوانين المجتمع .

ثانيا : العادات المستحدثة :

يقصد بالعادات المستحدثة كل ما يستجد فى المجتمع من ممارسات أو استعمالات اجتماعية سواء فى شكل موضات Fashions أو بدع Fads أو نزوات أى تقاليع Crazes .

فالموضات هى الممارسات الجديدة التى تبتدعها الجماعة وتتقبلها وتنتشر بين كثير من أفرادها ، وليست لها صفه الاستمرار فهى فى الغالب قصيرة الأجل سريعة الزوال وبعد فنائها تتلوها موضات أخرى .

أما البدع فهى ممارسات جديدة شبيهه بالموضات لكنها أضيق انتشاراً وأقل جاذبيه بين الناس . ويرى البعض إن البدع ما هى إلا موضات مبالغ فيها. وتظهر البدع فى حياتنا اليومية فى طريقه الكلام ، وفى شكل الملابس ، وطرق التزين ، وطرق الرقص ، ... الخ .

أما النزوات أو التقاليع ، فهى ممارسات مستحدثه تشبه الموضات والبدع، غير أنها تختلف عنهما فى المبالغة الزائدة عن حد المقبول . لذا فهى تتسم بطابع الهوج والهستيرية اللذين ينفران غالبيه الناس منها وممن يمارسونها. لذلك فهى من

الظواهر الاجتماعية محدودة الانتشار . ومن أمثله النزوات تلك الممارسات التى يمارسها فريق الخنافس الذى ظهر فى بريطانيا ، وكممارسة العملية الجنسية فى الأماكن العامة .

وبصفة عامه يمكن القول بأن الموضات تعبر عن طائفة من الظواهر الاجتماعية الجماهيرية التى تنخفض كثيرا فى مستواها عن مرتبه العادات التقليدية . فهى من ناحية لا تعلو إلى مرتبه العرف إذ ينقصها ما يمتاز به من القداسة ومن تشبع بقيم الحق والصواب والواجب .

ومن ناحية أخرى فأن الموضات لا تسموا إلى مرتبه التقاليد التى تتصف بالدوام والرسوخ والقداسة .

ويعنى ما سبق أن العرف سلطة من سلطات المجتمع ، تشمل المعتقدات التى تسرى بين الناس ، ولا سيما العامة منهم ، وهى ضرورية وملزمة . لهم ، وتشمل أيضا الحكم والأمثال التى تجرى على السنة العامة والناس جميعا والتى يستشهدون بها فى محادثاتهم وكتاباتهم، كما تشمل القصص المسلية والقصص الأدبية ذات المرامى الأخلاقية ، والأساطير المقدسة ذات المسحة الدينية وكذلك الأغانى والنكت الفكاهية، ومن الأمثلة على ذلك .

أ) قد يتصل العرف بالمعتقدات الشعبية . وقد تكون هذه المعتقدات ذات مسحة وثنيه، مثل الاعتقاد بتقديس بعض مظاهر الطبيعة ، أو عدم أكل لحوم الحيوانات لقدسيتها (مثل الأبقار فى الهند) ، أو لتحريمها مثل لحم الخنزير (فى الإسلام).

ب) وقد يتصل بالدين مثل الاعتقاد بالجن ، وبأن الأرواح تسكن بعض الحيوانات مثل القطط ، وان هذه الأرواح تقود بالأغلال فى أول شهر رمضان ويطلق سراحها فى نهايته ومثل الاعتقاد فى أولياء الله الصالحين ، حتى إن أهل المريض يلجأون إلى رجال الدين ، أى دين، من اجل الحصول على الأحجبة والتمائم ومختلف أساليب السحر والزار من اجل طلب شفاء المريض ومن الأمثلة أيضا التشاؤم من الصفير ليلا على اعتبار إن ذلك يؤدى إلى أيقاظ الأرواح الخبيثة ، مثل كراهية البصق فى الماء لما له من احترام فى بعض الأديان . ومثل الاعتقاد فى التشاؤم مثل قولهم لا تعد غنمك ، لان ذلك يعرضها لافتراس الذئاب لا تشترى النحل " لأن النحل المشترى لا يدر عسلاً " .. ومثل لا تكنس منزلك ليلاً ، لان ذلك يجلب الشر على سكان المنزل .. الخ .

جـ) وقد يتصل العرف بالحكم والأمثال ، التى هى بمثابة حقائق اجتماعية أخلاقية قائمة فى المجتمعات البشرية ومن ثم يعتمدون عليها فى تدعيم وجهات نظرهم . ولأن فيها القول الفصل فيما يستشكلون عليه أثناء أنشطتهم اليومية ومن الأمثلة على ذلك :

ما يقال شعراً مثل :

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فان هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا وقد تكون سجعا أو نثرا مثل : سبق السيف العزل – كل تأخير فيه خير – انفق ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب .

وقد تكون ذات مسحة أخلاقية مثل : خذ الرفيق قبل الطريق– إن الطيور على أشكالها تقع – فى التأنى السلامة وفى العجلة الندامة – إحذر عدوك مرة وصديقك ألف مرة – من تدخل فيما لا يعنيه ، سمع مالا يرضيه ... الخ .

وقد تكون ذات مسحة قانونية مثل : آفة القضاء شره الطمع – آفة العدول قله الورع – لا دخان بغير نار ..... الخ .

وقد تكون ذات مسحة سياسية مثل : آفة الجند مخالفه القادة – إذا اطمأن بك الأمن فاستشعر الخوف – الناس على دين ملوكهم ...الخ

وقد تكون ذات مسحة اقتصادية مثل : القناعة كنز لا يفنى – القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود – ما كان لك سوف يأتيك ولو على ضعف منك .... الخ .

وقد تكون ذات مسحة لغوية مثل : لسانك حصانك ... الحديث ذو شجون – لكل جواد كبوه ... إن من البيان لسحرا ..... الخ .

وقد تكون ذات مسحة عامه مثل : رحله الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة – وعند جهينة الخبر اليقين – عصفور فى اليد أفضل من عشرة على الشجر – الاتحاد قوة – وكل لبيب بالإشارة يفهم .

وقد تكون ذات مسحة جمالية مثل : لبس البوصة تبقى عروسه – هل يصلح العطار ما فسده الدهر .

وقد تكون ذات مسحة عرفيه مثل : تخيروا لنطفكم فان العرق دساس / كل إناء ينضح بما فيه .

وقد تكون ذات صفه قبليه مثل : أنا واخويا على ابن عمى وأنا وابن عمى على الغريب – يا بخت من كان النقيب خاله – ابنك فى صغره ربيه وان كبر خاوية – المياه لا تجرى فى العالي .

وهذا وتمتاز الحكم والأمثال هذه بأنها فى الغالب قصيرة لان التطويل يفقدها هذا الأثر المباشر الذى يمكن إن يكون لها بمجرد نطقها ... وأنها عادة واضحة بمعنى أنها لا تنطوي على ألفاظ مبهمة ، وحتى يبدو معناها بدون غموض أو إبهام .

وأنها أصيلة أى يمكن إن يعرف مرجع بعضها ومن تنتسب إليه كما تتناول موضوعات لها أهميتها فى علاقات الناس مع بعضهم البعض .. وأنها عامة وان كانت عموميتها قد تكون محددة بمكان معين وزمان معين ، أى يكون لها الصفة المحلية وتأثر بظروف البيئة والتاريخ والجنس ، وقد تكون عمومية مطلقة تتعلق بمواضع الإنسانية شاملة تتصل بالعدالة والرأفة التى يتقبلها الإنسان أينما كان .

وقد تكون آمرة مثل " فتش عن المرأة " وقد تكون مقررة لحاله معينة مثل التشابه كقولنا " إن هذا الشبل من ذاك الأسد " .... الخ .

وأخيرا فان من صفات الأمثال إن تكون موسيقية التركيب فى أغلب الأحيان ليكون لها أثرا بينا على الأذن ، فللنغم فى العادة وقع طيب على الأذن ، وهذه الموسيقى اللغوية يحققها استعمال الشعر والسجع والنثر وما إلى ذلك .

نخلص من هذا إن العادات والأعراف والتقاليد تمثل القوانين غير المكتوبة التى تحكم سلوك الأفراد فى المجتمع وتيسر التكيف السريع لكافة أفراد المجتمع ومن ثم فهى . وان كانت تتفق مع القانون الوضعي فى الهدف ، فأنها قد تختلف عنه فى بعض الأحيان ، لا سيما فى المجتمعات المتحضرة التى تأخذ بالقوانين الوضعية بجوار القوانين غير المكتبية ، وعلى سبيل المثال فأن العادات لا تفصل فصلا تاماً بين المتخاصمين لأنها قد تعطى المعتدى عليه حق الاعتداء على المعتدى وبذلك لا تتوقف الجريمة عند حد معين . وهذا من شأنه إثارة الاضطرابات واستمرار عدم الاستقرار فى المجتمع على حين إن القانون الوضعي يضع حد للجريمة بمعاقبة المعتدى طبقا لأحكام القانون.

ومن وجهة أخرى فان العادات تحكم التفاصيل الدقيقة على حين إن القانون يعتمد على الأوضاع العامة فحسب والقاضى يرجع إلى القانون الوضعى فى إصدار أحكامه ، وقد يرجع إلى عاداته وعرفه وتقاليده أيضا.

هذا وتسمح العادة للإنسان بكسرها ، ولكن القانون يرفض تحطيم قواعده. وليس معنى أن العادة أو القانون ضد الجريمة وإنما العادة : تنظيم والقانون تنظيم ، وكلاهما يهدف إلى تنظيم علاقات الناس، وعلَيه فانه لا فرق بينهما فى الضغط على الحرية .

والعادة تتحول إلى قانون ، والعكس غير صحيح ، ففى مصر ساد النفور فى أوائل القرن الحالي من عادة الزواج المبكر واتجه الناس إلى تأخير زواجهم، ولذلك فان المشرع حول تلك العادة الجديدة إلى قانون يقضى بعدم زواج البنت قبل بلوغها 16 سنة من عمرها .

الضوابط الاجتماعية فى الريف المصري:

من دراستنا للقيم والعادات الاجتماعية (والتقاليد والعرف) يمكن القول إن أفراد المجتمعات المتخلفة يعتمدون فى علاقاتهم وأنشطتهم على القوانين غير المكتوبة (السنن الاجتماعية) وحدها بينما المجتمعات الآخذة فى النمو أو المتحضرة يعتمد على القوانين المكتوبة وغير المكتوبة وهذه وتلك تمثل الضوابط الاجتماعية فى المجتمع .

ويلاحظ إن الإنسان يستطيع مخالفة السنن الاجتماعية أو القوانين فى ظروف خاصة ، ولا يوجد من يوجه إليه اللوم على ذلك ومن الأمثلة التى توضح ذلك ما يلى:

أ) قد تفهم بعض المعايير على أنها اقل أهمية من البعض الآخر مثل سائق السيارة الذى يفضل الاصطدام بسيارة أخرى ليتفادى إصابة طفل يعبر الشارع أو يجرى خلف الكرة فى طريق السيارات وواضح هنا إن قائد السيارة خالف معيارا لكى يتوافق مع معيارا آخر . وهذا التصرف من السائق هو سلوك تلقائي ، مما يوضح اثر هذه القيمة فى أعماقه .

ب) قد يوجد تنافر بين المعايير إلى الحد الذى يؤدى بالفرد إلى إن يطيع بعضها ويخالف بعضها الأخر ، مثل الطالب الذى يرى زميله غاشاً أثناء الامتحان يخالف القواعد العامة عن طريق الاستعانة بالمذكرات أو الموجزات أو استرقاق السمع مع جيرانه من الطلاب .... وهنا يجد الطالب انه بين معيارين مختلفين ، أحدهما يحتم عليه البلاغ عن زميله " الغشاش " والثاني يحتم عليه ضرورة الولاء لمبادئ الزمالة والصداقة .. الخ .

جـ) قد يخالف البعض معياراً عاماً لعدم وجود هيئة تتولى معاقبة المخالفين مثل قطف الزهور فى الحدائق أو تنظيف السجاد والكليم من شرفات المنازل ، أو على سلالم المنازل ، ومثل تربيه الدجاج داخل المنازل أو فوق أسطحها أو فى الشرفات ومثل استعمال أوراق وأدوات ومعدات الحكومة فى غير الأغراض المخصصة لها .. .الخ

د) وجود معايير خاصة لبعض المستويات الاجتماعية مثل منافقة كبار المسئولين أملاً فى الحصول على الترقيات أو العلاوات أو المكافآت.. الخ.

ويلاحظ إن الالتزام بالحقوق والواجبات بين فئات المجتمع يعود بالنفع على الجميع ويؤدى فى نفس الوقت إلى زيادة التكامل بين أفراد المجتمع وذلك عن

طريق الموازنة بين الحقوق والواجبات المتعلقة بالمكانة التى يشغلها الفرد فى أداء الأدوار المطلوبة منه والتوافق والتكامل والتناسق مع غيره من الأفراد وان يحقق حياته الاجتماعية متكاملة فى تنظيم خاص يتوقف بالدرجة الأولى على الأجهزة المختصة بتنفيذ القانون . . ففى ظل هذه الاعتبارات ينتج الاستقرار والتوازن ، على اعتبار إن الأفراد يعتمدون على بعضهم البعض وبالتالي يتوافق كل منهم مع الآخر فى إطار الالتزام بالحقوق والواجبات التى تحددها الثقافة السائدة والمشاركة فى مختلف الأنشطة الاجتماعية .

أما الانعزال فانه يضعف الضبط الاجتماعى والتوازن الاجتماعى ، باعتباره نقطه الصفر فى التفاعل الاجتماعى ، فالفرد المنعزل لا يستطيع التصرف وفقا لنسق معين من القيم والمعايير كما انه لا يوجد اعتماد متبادل فى سلوكياته على الآخرين .

ومن جهة أخرى فان الحرية الزائدة للفرد واستغلال تلك الحرية دون أى اعتبار إلى الواجبات التى ينبغى إن يقوم بها نحو الأفراد فى المجتمع ، يؤدى إلى التقليل من درجة التكامل والاستمرار الاجتماعيين فى المجتمع .

هذا وتعتبر مرحلة التنشئة الاجتماعية بمثابة المرحلة الرئيسية لغرس القيم والمعايير فى مكونات الإنسان ، حيث تكون الأجهزة التى تمارس عمليات التنشئة الاجتماعية المختلفة مثل الأسرة ، المدارس بأنواعها ، المؤسسات المهنية والوظيفية والترفيهية وأجهزة الأعلام ، تمارس دور تنفيذ الحوافز المناسبة لذلك عن طريق الجزاء الإيجابى والجزاء السلبى بالإضافة إلى دور السنن الاجتماعية التى تعمل على ضبط سلوك الفرد والتحكم فيه وإخضاعه لسيطرة المعايير بأنواعها المختلفة . وبذلك يحقق المجتمع لنفسه انتظاماً فى سلوك الأفراد . الأمر الذى يؤدى إلى زيادة التفاهم .

هذا ويطلق على كل الوسائل والأدوات والسنن الاجتماعية والقوانين المكتوبة وغير المكتوبة أهم وسائل أو أدوات الضبط الاجتماعى والتى تمنع الانحراف عن القواعد الاجتماعية السليمة وكذلك تنطوى على وسائل تقويم أشكال هذا الانحراف .

تذكر

1- الثقافة وعناصرها وخصائصها ومقوماتها.

2- مقومات التكامل الثقافي .

3- عوامل التغير الثقافي وملامحه.

4- المفهوم الاجتماعي للقيم .

5- العادات الاجتماعية .

6- العلاقة بين مفهوم القيم والعادات الاجتماعية.

7- أبعاد تصنيف القيم الاجتماعية.

8- تصنيف العادات الاجتماعية .

الأسئلة

1- أذكر ما تعرفه عن:

أ- مفهوم الثقافة . ب-عناصر الثقافة.

ج- خصائص الثقافة. د- مقومات الثقافة.

2- قارن بين مفهومي القيم الاجتماعية والعادات الاجتماعية .

3- صنف القيم الاجتماعية على أساس البعد .

4- فرق بين كل من :

أ- التقاليد ، والأعراف .

ب-السنن الاجتماعية الآمرة ، والسنن الاجتماعية الناهية .

5- ناقش مفهوم الضبط الاجتماعى وأهميته فى الريف المصرى .

الفصل التاسع
البناء الاجتماعي

(الضبط الاجتماعي : Social Control)

تعريف الضبط الاجتماعي :

(1) يرى كل من هاري بردمبير " Harry Bredemeier " و ريتشارد ستيفنون " Richard Stephenson " أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظامية في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر . ويقولان أن العملية الأولى : هي عملية التنشئة الاجتماعية التي تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته ، أما العملية الأخرى ، فهي تشتمل على ميكانيزمات الضبط الاجتماعي التي تعمل على تنظيم الأشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو إشارة إلى عامل من عوامله ، ويعرف المؤلفان ميكانيزمات الضبط الاجتماعي على هذا الأساس ، بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التي تمنع مثل هذه التوترات أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدي إلى الانحراف .

- **تعريف الميكانيزم :**

هو بناء أو نمط مجرد من السلوك يعمل على إعداد الفرد أو الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثلته الأفعال المنعكسة للكائن الحي واتجاهات الأشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية وأساطيرها ونظمها .

(2) يقول " لند برج " Lundberg " إن الضبط الاجتماعي عبارة نستخدمها لتشير إلى المسالك الاجتماعية التي تقود الأفراد والجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة ، ويذهب إلى أن النظم الاجتماعية تعتبر نوعاً من أنواع الضبط الاجتماعي حيث أن الحكومة من بين هذه النظم فيبدوا الضبط الحكومي واضحاً في كثير من التنظيمات كأقسام الشرطة والمحاكم والمدارس والمسئولين على الصحة وهكذا ، ولكنه يشير أيضاً إلى الدور الكبير الذي تلعبه الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والبدع والعرف والرأي العام .

(3) أما " أجبرن و نيمكوف " Ogburn & Nimkoof فالضبط الاجتماعي في نظرهما عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضييق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية ويترتب على هذا المعنى أن العادات الشعبية في عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في مجتمع

معين ، ولكن عادة شعبية محدده كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي ، إذا استخدمت لكبح جماح المتطرف ورده إلى طريق الجماعة .

(4) ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريفات السابقة لأنها مستمدة من تالكوت بارسونز للضبط الاجتماعي ، الذي يتكون من كل الميكانزمات التي تعارض الاتجاهات الانحرافية ، أو تصادرها سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتثاث عناصر التأثير أو الإثارة التي تميل نحو إخراج الانحراف من حالة الكمون إلى الواقع .

المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي :

وسوف نعرض في إيجاز ، لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التي تعتبر شروطاً أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة .

(1) إن من المسائل المعروفة في علم الاجتماع أن الجماعة الإنسانية تعتبر قوة محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلاً تحافظ على حقوق أعضائها ، ولذلك فإن اعتداء عضو على عضو آخر يقابل من الجماعة بعدم الرضا ، الذي يصل في كثير من الأحيان إلى عقاب المعتدي ومثال على ذلك أن بعض الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الأعضاء ، بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها ، إن فكرة الجماعة نفسها كمشكلة لسلوك أعضائها تتضمن فكرة القهر أو الإلزام الجماعي ، ولذلك فالجماعة لا توجه السلوك فحسب ، بل أنها تحدده وتنظمه أيضاً وقد برزت هذه الفكرة على يد " دوركيم " .

(2) الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذي يسعى إليه القهر الاجتماعي ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع ويدير ظهره للقيم أو المعايير السائدة في جماعته لأنه يخشى من عواقب الانحراف .

(3) قد تظهر في أغلب الجماعات أنواع من اليوتوبيا تعتبر في واقع الأمر انحرافاً عن المعايير الموضوعية وهنا نلاحظ أن الانحراف إذا كان بسيطاً فلربما تجاهلته الجماعة ، أما إذا وصل إلى درجة تهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فإن العقاب الذي يتلقاه المنحرف في هذه الحالة يتناسب مع تقدير الجماعة لخطورة الانحراف .

(4) كل جماعة تضع حدوداً للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة وهذا راجع إلى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن تحققها في الواقع ، ويتوقف التسامح على طبيعة

الموقف الاجتماعي ، وعلى مركز الشخص وسمعته وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون في الذهن عند النظر في حدود هذا التسامح ومن أهمها :

أ – التقاليد الاجتماعية قد تسمح في مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر.

ب– كلما زاد اللاتجانس في مجتمع كلما زادت حدود التسامح اتساعاً وهذا راجع إلى أن المجتمع المترامي الأطراف تتعدد فيه الثقافات الفرعية وتتنوع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط الشخصيات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتمايزة. ولهذا لا يجد المجتمع مناصاً من توسيع نطاق التسامح .

ج – كلما زاد التحضر في المجتمع كلما زادت أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية على حساب الوسائل القديمة التي كانت تسندها العادات والعرف .

د – يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية كلما كان أكثر حرية ، أو يكون في استطاعته الاختلاف مع المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء .

هـ– مهما زادت حرية الفرد نتيجة مرتبته الاجتماعية فإنه لا يستطيع أن يخالف المعايير الاجتماعية إلى أي حد فقد يسمح له بمخالفة الرأي العام أو اعتناق مبادئ تخالف مبادئ الغالبية ولكنه لا يسمح له بارتكاب المحرمات .

و – كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول في أي مجتمع مثال : أن الجماعة لا تسمح لأحد في هذه الأيام أن ينادي بالعودة إلى الرق .

أولاً : ميكانيزمات/ آليات الضبط الاجتماعي :

وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية في هذا المجال نشير إليها على النحو التالي: –

(1) **العزل :** وهو العزل البنائي للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة في المركز والدور الذي يقوم به الفرد .

ويمكن الوصول إلى هذا العزل بطرق ثلاث :

أ – تقسم الثقافة الزمنية إلى فترات مختلفة بالإضافة إلى المراكز المختلفة التي تكون للفرد.

مثال : أن الفرد في المجتمع الحديث قد يكون ابناً وأباً ومديراً وعضواً في ناد، وعاملاً في جمعية خيرية فإذا لم يقسم وقته للقيام بالأدوار التي تصاحب هذه المراكز ولم يحسن التوقيت بكل مركز وقع فريسة الصراع (تقسيم الزمن)

ب– عن طريق تقسيم المكان فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات إلى مجموعة أخرى يمكن أن يكون سهل إذا أمكن عزل مكان كل مجموعة عن الأخرى .

مثال : حيث يكون الفرد كاتباً وفيلسوفاً ومتديناً فعليه يجب أن يخصص لكل نشاط مكاناً محدداً لكي يتجنب الصراع (تقسيم المكان)

ج – عزل المتصلين بالأدوار المختلفة .

مثال : أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التي يكون عليها مع من يحب وبين شخصيته عندما يكون مع أستاذه وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه .

(2) **المنع :** يعني المنع هنا " العزل الرمزي " للزمن والمناسبات أو الشركاء ، والمنع لا يمنع من التفاعل مثل العزل، ومثال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر في قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج ، ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض الآخر ، فإن تنفيذ هذا التحريم يتم عن طريق فصل الرجال عن النساء فيزيائياً ، ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسي .

(3) **الأسبقية :** وهي " أسبقية المركز النظامية " بمعنى أن الناس يستطيعون تقديم بعض مطالبهم على غيرها مستندين في ذلك إلى القانون أو إلى ما تشير به نظم المجتمع .

مثال : إذا شاهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تنحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن عليها أن تبقى صامتة فتنحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الأنجلو الأمريكي يعطي الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها .

ثانياً : تطويع التصدع أو التوتر وسياسته

وهو منع المنحرف من الاسترسال في الانحراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة اجتماعياً ، ويأخذ هذا الإجراء طابعاً نظامياً بواسطة طرق متعددة أهمها :

* السلوك التعويضي .

** بدائل المركز .

***السلوك التعويضي** : –

وهو السلوك الذي يمكن الناس من التخلص من التوتر وهو متعدد الأنواع بتعدد درجات القبول الاجتماعي المرتبطة بكل نوع على حدة وهي :

(أ) **النوع المفضل ثقافياً** : وهو الذي يكون في متناول أكثر الناس مثال ذلك أن العامل الذي يفشل من حيث مركزه المهني يمكن أن يجد إشباعاً تعويضياً في الدور الذي يلعبه في أسرته كأب وزوج فيعوض بذلك ما شعر به من خيبة وفشل بانخفاض مركزه المهني والعكس صحيح .

(ب) **النوع المسموح به ثقافياً** : وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح في وقت ما بسلوك لا تسمح به في وقت آخر . ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلاً كالنوع السابق وهو متعلق بالزمان والمكان ... ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافياً هو اتجاه إشباع الحاجات والرغبات المحيطة أو الهروب من المطالب المتعارضة عن طريق إطلاق العنان للتخيل مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة .... إلخ ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هذه الوسائل .

(ج) **النوع المتسامح فيه ثقافياً** : ينطوي هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسمياً ولكن القيام بها يتسامح فيه ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة ، ومثل هذا النوع من السلوك يقف على حافة الانحراف والتسامح فيه يكون إلى الحد الذي لا يظهر أنه أصبح يشكل خطراً على الجماعة ... ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشونة والعربدة والعادات الجنسية .

(د) **النوع الممنوع ثقافياً** : والخط الذي يفصله عن النوع السابق دقيق جداً لأن التحول من المتسامح فيه إلى الممنوع سهل جداً والأمثلة

على ذلك أن يرتكب المخمور جريمة ، وقد ينقلب الهوس بالجنس إلى قتل النساء ... إلخ .

****بدائل المركز :**

إذا لم يؤدي التعويض الكافي إلى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام ، فإن الفرد يمكن أن يسمح له بالانسحاب من المركز الذي يؤدي إلى التصدع أو التوتر وذلك في سبيل نوع آخر من النشاط الامتثالي . وكلما كان من المتيسر الالتجاء إلى المراكز البديلة في الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز إلى آخر فإن احتمالات الانحراف تقل إلى الحد الأدنى .

ويعتبر الانتقال من مركز إلى آخر من مميزات النسق المهني المفتوح ولكن هناك خطر اجتماعي في إعداد بدائل المراكز ، لأن الناس قد يتحركون من هذا المركز إلى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعلاً لأي واحد منها من أجل القيام بالدور الذي يناط بكل مركز بطريقة حسنة . فيجب أن نلاحظ هنا أن بدائل المراكز يمكن أن تؤدي إلى نفس التوتر والتصدع التي تؤدي إليها المواقف الإحباطية إذا لم يكن عند الناس مستويات محددة تماماً تمكنهم من الحكم على حاجاتهم .

ثالثاً : ميكانيزمات الحصار والتعويق : –

وهي الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعي وهي منع الانحراف من أن يصبح سلوكاً إذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك صعباً أو باهظاً.

(1) تفسير الانحراف :

حيث نقيم مواقف تمنع تكيف المنحرف واستمراره في سلوكه وحتى إذا ظهر الانحراف في الواقع سيكون عديم التأثير نسبياً ويكون الجزء السلبي هنا الذي يظهر في عدم الرضا عن الانحراف وإمكانية قهر المنحرف من العوامل التي تهيئ الفرصة أمام الامتثال.

(2) بهاظة الانحراف :

ومعناه أن الناس قد يبتعدون عن السلوك الانحرافي إذا كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال .

(3) أهمية القانون :

عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأي العام غير قادر على إظهار انحرافه فإنه مع ذلك يظل متربصاً بالإنحراف ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدني أو السجن أو النفي أو الإعدام وتكون مثل هذه الوسائل في الضبط الاجتماعي بين الجماعات الثانوية نظامية ، بمعنى أنها تحدد في شكل ميكانيزم رسمي يسمى القانون .. ويصبح عاملاً كاف عن الانحراف وله فاعلية في ظل أربعة شروط :

أ – يجب أن يكون العقاب قاسياً بدرجة كافية ليعيد التوازن بهدف الوصول إلى الامتثال .

ب– يجب أن يكون مباشراً وفورياً بدرجة كافية ليربط في الأذهان العلاقة الوثيقة بين العقاب وبين الانحراف .

ج – يجب أن يطبق على جميع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافاً معيناً .

د – يجب أن يكون مؤكداً وموثوقاً به لتصبح للشروط الأخرى فاعلية محققة .

فاعلية الضبط الاجتماعي :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذي تتركه وسائل الضبط الاجتماعي في الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع وقد ساقوا في هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات في اتجاهين أساسيين :

الأول : أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على أدواته المختلفة أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد وكانت أكثر ردعاً في كثير من الأحيان كلما ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في التقليل من نسب الانحراف .

ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم أنهم يريدون وسائل ضبط في المجتمع الحديث لها قوة القهر والإلزام وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع نظامه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحاً لمواجهة أي انحراف .

الثاني : ذلك الاتجاه لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعي ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من

ناحية وعلى نمط التنشئة من ناحية أخرى . لذلك يركزوا على الظروف الجماعية التي قد تؤدي إلى الانحراف أو إلى الامتثال .

النقد الموجه للاتجاهين : -

إن كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كلاً منهما على حده لبيان العوامل الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى فاعلية أكثر في وسائل الضبط الاجتماعي، ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول إلى الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدي إلى عدم الإدراك للأداة المناسبة لانحراف معين .

كما أن الاتجاه الآخر يفسر شيئاً هاماً وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعي وأن بناء الجماعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول إلى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التي تقف في وجهها وهي كلها من غير شك أساليب في الضبط الاجتماعي، وفي حقيقة الأمر أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على مزج دعاوى الاتجاهين معاً .

تذكر

1- تعريف الضبط الاجتماعي .

2- المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي.

3- ميكانيزمات / آليات الضبط الاجتماعي.

4- أهمية تطويع التصدع أو التوتر في تحقيق الضبط الاجتماعي.

5- أهمية ميكانيزمات الحصار والتعويق في تحقيق الضبط الاجتماعي.

الأسئلة

1- ناقش مفهوم الضبط الاجتماعي ، والمدخل السوسيولوجي لفهمه

2- " للضبط الاجتماعي ميكانيزمات/ آليات لتحقيقه داخل المجتمع"
ناقش هذه العبارة موضحا هذه الآليات؟

3- يعتبر تطويع التصدع أو التوتر آلية لتحقيق الضبط الاجتماعي. علل صحة هذه العبارة !

4- ما أهمية ميكانيزمات الحصار والتعويق في تحقيق الضبط الاجتماعي؟

الفصل التاسع
البناء الاجتماعي

(الضبط الاجتماعي : Social Control)

تعريف الضبط الاجتماعي :

(1) يرى كل من هاري بردميير " Harry Bredemeier " و ريتشارد ستيفنون " Richard Stephenson " أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظامية في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر . ويقولان أن العملية الأولى : هي عملية التنشئة الاجتماعية التي تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته ، أما العملية الأخرى ، فهي تشتمل على ميكانيزمات الضبط الاجتماعي التي تعمل على تنظيم الأشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو إشارة إلى عامل من عوامله ، ويعرف المؤلفان ميكانيزمات الضبط الاجتماعي على هذا الأساس ، بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التي تمنع مثل هذه التوترات أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدي إلى الانحراف .

- تعريف الميكانيزم :

هو بناء أو نمط مجرد من السلوك يعمل على إعداد الفرد أو الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثلته الأفعال المنعكسة للكائن الحي واتجاهات الأشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية وأساطيرها ونظمها .

(2) يقول " لند برج " Lundberg " إن الضبط الاجتماعي عبارة نستخدمها لتشير إلى المسالك الاجتماعية التي تقود الأفراد والجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة ، ويذهب إلى أن النظم الاجتماعية تعتبر نوعاً من أنواع الضبط الاجتماعي حيث أن الحكومة من بين هذه النظم فيبدوا الضبط الحكومي واضحاً في كثير من التنظيمات كأقسام الشرطة والمحاكم والمدارس والمسئولين على الصحة وهكذا ، ولكنه يشير أيضاً إلى الدور الكبير الذي تلعبه الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والبدع والعرف والرأي العام .

(3) أما " أجبرن و نيمكوف " Ogburn & Nimkoof فالضبط الاجتماعي في نظرهما عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضييق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية ويترتب على هذا المعنى أن العادات الشعبية في عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في مجتمع

معين ، ولكن عادة شعبية محدده كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي ، إذا استخدمت لكبح جماح المتطرف ورده إلى طريق الجماعة .

(4) ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريفات السابقة لأنها مستمدة من تالكوت بارسونز للضبط الاجتماعي ، الذي يتكون من كل الميكانزمات التي تعارض الاتجاهات الانحرافية ، أو تصادرها سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتثاث عناصر التأثير أو الإثارة التي تميل نحو إخراج الانحراف من حالة الكمون إلى الواقع .

المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي :

وسوف نعرض في إيجاز ، لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التي تعتبر شروطاً أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة .

(1) إن من المسائل المعروفة في علم الاجتماع أن الجماعة الإنسانية تعتبر قوة محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلاً تحافظ على حقوق أعضائها ، ولذلك فإن اعتداء عضو على عضو آخر يقابل من الجماعة بعدم الرضا ، الذي يصل في كثير من الأحيان إلى عقاب المعتدي ومثال على ذلك أن بعض الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الأعضاء ، بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها ، إن فكرة الجماعة نفسها كمشكلة لسلوك أعضائها تتضمن فكرة القهر أو الإلزام الجماعي ، ولذلك فالجماعة لا توجه السلوك فحسب ، بل أنها تحدده وتنظمه أيضاً وقد برزت هذه الفكرة على يد " دوركيم " .

(2) الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذي يسعى إليه القهر الاجتماعي ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع ويدير ظهره للقيم أو المعايير السائدة في جماعته لأنه يخشى من عواقب الانحراف .

(3) قد تظهر في أغلب الجماعات أنواع من اليوتوبيا تعتبر في واقع الأمر انحرافاً عن المعايير الموضوعية وهنا نلاحظ أن الانحراف إذا كان بسيطاً فلربما تجاهلته الجماعة ، أما إذا وصل إلى درجة تهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فإن العقاب الذي يتلقاه المنحرف في هذه الحالة يتناسب مع تقدير الجماعة لخطورة الانحراف .

(4) كل جماعة تضع حدوداً للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة وهذا راجع إلى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة

من الاكتمال من الصعب أن تحققها في الواقع ، ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعي ، وعلى مركز الشخص وسمعته وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون في الذهن عند النظر في حدود هذا التسامح ومن أهمها :

أ – التقاليد الاجتماعية قد تسمح في مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر.

ب– كلما زاد اللاتجانس في مجتمع كلما زادت حدود التسامح اتساعاً وهذا راجع إلى أن المجتمع المترامي الأطراف تتعدد فيه الثقافات الفرعية وتتنوع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط الشخصيات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتمايزة. ولهذا لا يجد المجتمع مناصاً من توسيع نطاق التسامح .

ج – كلما زاد التحضر في المجتمع كلما زادت أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية على حساب الوسائل القديمة التي كانت تسندها العادات والعرف .

د – يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية كلما كان أكثر حرية ، أو يكون في استطاعته الاختلاف مع المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء .

هـ– مهما زادت حرية الفرد نتيجة مرتبته الاجتماعية فإنه لا يستطيع أن يخالف المعايير الاجتماعية إلى أي حد فقد يسمح له بمخالفة الرأي العام أو اعتناق مبادئ تخالف مبادئ الغالبية ولكنه لا يسمح له بارتكاب المحرمات .

و – كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول في أي مجتمع مثال : أن الجماعة لا تسمح لأحد في هذه الأيام أن ينادي بالعودة إلى الرق .

أولاً : ميكانيزمات/ آليات الضبط الاجتماعي :

وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية في هذا المجال نشير إليها على النحو التالي: –

(1) **العزل** : وهو العزل البنائي للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة في المركز والدور الذي يقوم به الفرد .

ويمكن الوصول إلى هذا العزل بطرق ثلاث :

أ – تقسم الثقافة الزمنية إلى فترات مختلفة بالإضافة إلى المراكز المختلفة التي تكون للفرد.

مثال : أن الفرد في المجتمع الحديث قد يكون ابناً وأباً ومديراً وعضواً في ناد، وعاملاً في جمعية خيرية فإذا لم يقسم وقته للقيام بالأدوار التي تصاحب هذه المراكز ولم يحسن التوقيت بكل مركز وقع فريسة الصراع (تقسيم الزمن)

ب- عن طريق تقسيم المكان فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات إلى مجموعة أخرى يمكن أن يكون سهل إذا أمكن عزل مكان كل مجموعة عن الأخرى .

مثال : حيث يكون الفرد كاتباً وفيلسوفاً ومتديناً فعليه يجب أن يخصص لكل نشاط مكاناً محدداً لكي يتجنب الصراع (تقسيم المكان)

ج – عزل المتصلين بالأدوار المختلفة .

مثال : أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التي يكون عليها مع من يحب وبين شخصيته عندما يكون مع أستاذه وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه .

(2) **المنع :** يعني المنع هنا " العزل الرمزي " للزمن والمناسبات أو الشركاء ، والمنع لا يمنع من التفاعل مثل العزل، ومثال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر في قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج ، ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض الآخر ، فإن تنفيذ هذا التحريم يتم عن طريق فصل الرجال عن النساء فيزيائياً ، ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسي .

(3) **الأسبقية :** وهي " أسبقية المركز النظامية " بمعنى أن الناس يستطيعون تقديم بعض مطالبهم على غيرها مستندين في ذلك إلى القانون أو إلى ما تشير به نظم المجتمع .

مثال : إذا شاهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تنحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن عليها أن تبقى صامتة فتنحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الأنجلو الأمريكي يعطي الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها .

ثانياً : تطويع التصدع أو التوتر وسياسته:

وهو منع المنحرف من الاسترسال في الانحراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة اجتماعياً ، ويأخذ هذا الإجراء طابعاً نظامياً بواسطة طرق متعددة أهمها :

* السلوك التعويضي .

** بدائل المركز .

***السلوك التعويضي :**

وهو السلوك الذي يمكن الناس من التخلص من التوتر وهو متعدد الأنواع بتعدد درجات القبول الاجتماعي المرتبطة بكل نوع على حدة وهي :

(أ) **النوع المفضل ثقافياً** : وهو الذي يكون في متناول أكثر الناس مثال ذلك أن العامل الذي يفشل من حيث مركزه المهني يمكن أن يجد إشباعاً تعويضياً في الدور الذي يلعبه في أسرته كأب وزوج فيعوض بذلك ما شعر به من خيبة وفشل بانخفاض مركزه المهني والعكس صحيح .

(ب) **النوع المسموح به ثقافياً** : وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح في وقت ما بسلوك لا تسمح به في وقت آخر . ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلاً كالنوع السابق وهو متعلق بالزمان والمكان ... ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافياً هو اتجاه إشباع الحاجات والرغبات المحيطة أو الهروب من المطالب المتعارضة عن طريق إطلاق العنان للتخيل مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة .... إلخ ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هذه الوسائل .

(ج) **النوع المتسامح فيه ثقافياً** : ينطوي هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسمياً ولكن القيام بها يتسامح فيه ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة ، ومثل هذا النوع من السلوك يقف على حافة الانحراف والتسامح فيه يكون إلى الحد الذي لا يظهر أنه أصبح يشكل خطراً على الجماعة ... ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشونة والعربدة والعادات الجنسية .

(د) **النوع الممنوع ثقافياً** : والخط الذي يفصله عن النوع السابق دقيق جداً لأن التحول من المتسامح فيه إلى الممنوع سهل جداً والأمثلة

على ذلك أن يرتكب المخمور جريمة ، وقد ينقلب الهوس بالجنس إلى قتل النساء ... إلخ .

***بدائل المركز :**

إذا لم يؤدي التعويض الكافي إلى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام ، فإن الفرد يمكن أن يسمح له بالانسحاب من المركز الذي يؤدي إلى التصدع أو التوتر وذلك في سبيل نوع آخر من النشاط الامتثالي . وكلما كان من المتيسر الالتجاء إلى المراكز البديلة في الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز إلى آخر فإن احتمالات الانحراف تقل إلى الحد الأدنى .

ويعتبر الانتقال من مركز إلى آخر من مميزات النسق المهني المفتوح ولكن هناك خطر اجتماعي في إعداد بدائل المراكز ، لأن الناس قد يتحركون من هذا المركز إلى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعلاً لأي واحد منها من أجل القيام بالدور الذي يناط بكل مركز بطريقة حسنة . فيجب أن نلاحظ هنا أن بدائل المراكز يمكن أن تؤدي إلى نفس التوتر والتصدع التي تؤدي إليها المواقف الإحباطية إذا لم يكن عند الناس مستويات محددة تماماً تمكنهم من الحكم على حاجاتهم .

ثالثاً : ميكانيزمات الحصار والتعويق : –

وهي الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعي وهي منع الانحراف من أن يصبح سلوكاً إذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك صعباً أو باهظاً.

(1) تفسير الانحراف :

حيث نقيم مواقف تمنع تكيف المنحرف واستمراره في سلوكه وحتى إذا ظهر الانحراف في الواقع سيكون عديم التأثير نسبياً ويكون الجزء السلبي هنا الذي يظهر في عدم الرضا عن الانحراف وإمكانية قهر المنحرف من العوامل التي تهيئ الفرصة أمام الامتثال.

(2) بهاظة الانحراف :

ومعناه أن الناس قد يبتعدون عن السلوك الانحرافي إذا كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال .

(3) أهمية القانون :

عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأي العام غير قادر على إظهار انحرافه فإنه مع ذلك يظل متربصاً بالإنحراف ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدني أو السجن أو النفي أو الإعدام وتكون مثل هذه الوسائل في الضبط الاجتماعي بين الجماعات الثانوية نظامية ، بمعنى أنها تحدد في شكل ميكانيزم رسمي يسمى القانون .. ويصبح عاملاً كاف عن الانحراف وله فاعلية في ظل أربعة شروط :

أ – يجب أن يكون العقاب قاسياً بدرجة كافية ليعيد التوازن بهدف الوصول إلى الامتثال .

ب– يجب أن يكون مباشراً وفورياً بدرجة كافية ليربط في الأذهان العلاقة الوثيقة بين العقاب وبين الانحراف .

ج – يجب أن يطبق على جميع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافاً معيناً .

د – يجب أن يكون مؤكداً وموثوقاً به لتصبح للشروط الأخرى فاعلية محققة .

فاعلية الضبط الاجتماعي :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذي تتركه وسائل الضبط الاجتماعي في الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع وقد ساقوا في هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات في اتجاهين أساسيين :

الأول : أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على أدواته المختلفة أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد وكانت أكثر ردعاً في كثير من الأحيان كلما ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في التقليل من نسب الانحراف .

ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم أنهم يريدون وسائل ضبط في المجتمع الحديث لها قوة القهر والإلزام وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع نظامه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحاً لمواجهة أي انحراف .

الثاني : ذلك الاتجاه لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعي ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من

ناحية وعلى نمط التنشئة من ناحية أخرى . لذلك يركزوا على الظروف الجماعية التي قد تؤدي إلى الانحراف أو إلى الامتثال .

النقد الموجه للاتجاهين : -

إن كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كلاً منهما على حده لبيان العوامل الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى فاعلية أكثر في وسائل الضبط الاجتماعي، ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول إلى الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدي إلى عدم الإدراك للأداة المناسبة لانحراف معين .

كما أن الاتجاه الآخر يفسر شيئاً هاماً وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعي وأن بناء الجماعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول إلى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التي تقف في وجهها وهي كلها من غير شك أساليب في الضبط الاجتماعي، وفي حقيقة الأمر أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على مزج دعاوى الاتجاهين معاً .

تذكر

1- تعريف الضبط الاجتماعي .

2- المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي.

3- ميكانيزمات/ آليات الضبط الاجتماعي.

4- أهمية تطويع التصدع أو التوتر في تحقيق الضبط الاجتماعي.

5- أهمية ميكانيزمات الحصار والتعويق في تحقيق الضبط الاجتماعي.

الأسئلة

1- ناقش مفهوم الضبط الاجتماعي ، والمدخل السوسيولوجي لفهمه

2- " للضبط الاجتماعي ميكانيزمات/ آليات لتحقيقه داخل المجتمع"
ناقش هذه العبارة موضحا هذه الآليات؟

3- يعتبر تطويع التصدع أو التوتر آلية لتحقيق الضبط الاجتماعي. علل صحة هذه العبارة !

4- ما أهمية ميكانيزمات الحصار والتعويق في تحقيق الضبط الاجتماعي؟

الفصل العاشر
المجتمعات المحلية The Local Communities

تعريف المجتمع المحلي :

يعرف كلا من " أجبرن ونيكوف " المجتمع المحلي بأنه " جماعة أو مجموعة من الجماعات التي تعيش على إقليم معين ، ويعتبران أن رابط الإقامة في منطقة محددة أحد الخصائص التي تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات وقد أضاف إلى شرط الإقامة شرطاً آخر وهو التنظيم الكلي للحياة الاجتماعية في المنطقة التي يوجد عليها المجتمع المحلي " .

حيث أشار إلى أن هناك أنواع كثيرة من المجتمعات المحلية منها مثلاً المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة ، وهناك القرى والمدن الصغيرة ولا تختلف هذه المجتمعات في الحجم فقط بل أنها تختلف أيضاً في خصائصها العامة ، ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات ذات طابع صناعي كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعي .

ويرى " أرنولد جرين " Arnold green أن المجتمع المحلي " تجمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة ولذلك فإن المجتمع المحلي يعتبر جماعة إقليمية محلية " .

ومن خلال تعريف جرين نرى أن المجتمعات البدائية يكون المجتمع المحلي والمجتمع شيئاً واحداً ، أما في المجتمعات المتحضرة فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة تتقاسم كل منها بطريقة أو بغيرها حياة اجتماعية مشتركة وفي نفس الوقت تكون هذه المجتمعات المحلية شبه مستقلة يمكن أن تتميز الواحدة عن الأخرى في الزي أو العادات أو القواعد الاجتماعية .

(1) أما كل من " روبرت ماكيفر " Robert Maciver 1917 " و تشارلي بيج " Charles Page " فقد عرفا المجتمع المحلي في دراستها بقولهما " إننا نطلق كلمة المجتمع المحلي على أعضاء أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيشون معاً بطريقة يترتب عليها أن يشاركوا في الظروف الأساسية للحياة المشتركة ، ولا يشتركون بالذات في مصلحة دون غيرها " . وعلامة المجتمع المحلي أن الفرد يستطيع أن يقضي حياته كلها داخله ، فالفرد لا يستطيع أن يقضي حياته في أحد المنظمات أو المؤسسات ، ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة .

إذن فالمقياس الأساسي في المجتمع المحلي هو أن نجد كل علاقات الفرد الاجتماعية موجودة فيه .

ويرى " ماكيفر " أن المجتمع المحلي يقوم على أساسين هامين هما .

- الأقليم الذي يشغله .
- والشعور المشترك الذي يربط أعضاء هذا المجتمع المحلي معاً .

(2) ويتناول " هنط " Hunt المجتمع المحلي بقوله " إنه يتكون من الناس الذين يعيشون في منطقة محلية ، والذين تكون لهم نتيجة للمعيشة المشتركة مصالح معينة ومشاكل مشتركة ، ونظراً لقرب أعضاء المجتمع المحلي أحدهم من الأخر فإنهم يتعاونون وينتظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع وإقامة كل التنظيمات الأخرى التي يتميز بها المجتمع ككل ويقول " هنط " أيضاً أن المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها من حيث الطابع والحجم ، فالريف يبدو عليه الوحدة والتجانس أكثر من الحضر الذي يتميز بالعلاقات غير مباشرة .

(3) أما " لند برج " Lund berg فيقول أن تأثير الجغرافيا على حياة الإنسان مشروط دائماً ومعقد في نفس الوقت عن طريق العوامل الثقافية.

إذن فالمجتمع المحلي عند " لند برج " السكان الذين يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة ويعيشون حياة مستقلة مشتركة ، وليس معنى معيشة الإنسان في منطقة جغرافية أنه يصبح خاضعاً لها بل إن الإنسان في واقع الأمر قد استطاع أن يطوع البيئة لصالحه ، بمعنى آخر أن المجتمع المحلي ليس مجرد تجمع بنى الإنسان معاً تحت ظروف فرضها المناخ ومصادر الثروة فالمجتمع المحلي له تقاليد وعادات وعرف ينظم العلاقات بين الإنسان وبين الطبيعة .

- من هذا نرى أن كل التعريفات السابقة تجمع على أمرين يعدان من الخصائص الرئيسية للمجتمع المحلي وهما المعيشة الاجتماعية والإقليم المحدد الدائم .

أهمية البيئة الجغرافية في تحديد المجتمع المحلي :

لما كانت المجتمعات المحلية كما وضح من التعريفات السابقة أنها مشروطة من حيث التعرف عليها بوجود إقليم محدد تعيش عليه ، فإن التعرف على ما في هذا الإقليم من ثروات طبيعية أمر شديد الأهمية لفهم المجتمع المحلي ويسمى هذا الاهتمام بالبيئة الطبيعية والمناخ في علم الاجتماع (المدخل الإيكولوجي) لدراسة المجتمع الإنساني من حيث مكونات البيئة الطبيعية من تربة

ونبات وحيوان ومعادن ومصادر المياه ... ولذلك لمعرفة أثر البيئة الطبيعية في تحديد العمران الإنساني ، أو في تحديد مصادر غذائه أو في طابع العمل .

المجتمع المحلي الحضري والقروي :

الحياة في العصر الحديث تتركز الأن تدريجياً في المدن وتدل الإحصاءات على تزايد عدد السكان الذين يقيمون في المناطق الحضرية، كما أن الظاهرة الواضحة الآن ، أن المناطق التي لا تزال تعتبر (ريفاً) أخذت تتأثر بخصائص المدينة وقد ساعد على ذلك الأخذ بنظام الزراعة الآلية ، مما أدى إلى تناقص الأيدي العاملة في الزراعة باستمرار وهجرتها إلى المدن والمناطق الصناعية بجانب أن المدن في عصرنا الحالي أخذت تتمتع بخاصية جذب قوية لم تكن لها من قبل، الأمر الذي يزيد من اتساع نطاق العمران الحضري وتناقص العمران الريفي .

في هذه الناحية يعتبر روبرت ردفيلد على حق عندما قال بأن القروية ظاهرة في سبيلها إلى الزوال ودعا إلى أن الحاجة ماسة إلى دراسة المناطق الريفية في بعض الدول قبل أن تنطمس معالم الحياة المميزة لها بزيادة الخصائص الحضرية ، أيضاً من أجل هذا تصبح دراسة الحياة الحضرية حاجة ملحة لمواجهة المشاكل التي يمكن أن تترتب على اتساع المدن من حيث الإسكان والمواصلات والخدمات العامة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغير ذلك من المشاكل التي تحمل طابع المدنية .

والحضرية كطريقة في الحياة ليست مقصورة على المدن على الرغم من أنها تنبثق من المراكز المتروبوليتية الكبرى ولما كانت الحضرية طريقة في السلوك ، فمعنى هذا أن الفرد يمكن أن يكون حضرياً خالصاً في تفكيره وسلوكه على الرغم من أنه قد يكون مقيماً في قرية ، ومن ناحية أخرى قد يعيش إنسان بعيداً كل البعد عن التحضر في أكثر أجزاء المدينة تحضراً .

المقارنة بين الحياتين الريفية والحضرية :

(1) أن الاختلاف يرجع أساساً إلى اختلاف البيئة الاجتماعية في القرية والمدينة فالمدينة بيئة (أوجدها) المجتمع ولأجل ذلك تغيرت معالم البيئة الطبيعية التي تقوم عليها .

(2) يمكن القول إنه عند المقارنة بين الحياة الحضرية والحياة الريفية نجد أن دور البيئة في التأثير على سكان القرى أكثر من تأثيرها على سكان المدينة.

- ينبغي أن ننتبه إلى خطأ يقع فيه الكثيرون عند المقارنة فهم يقارنون بين أشياء ليس بينها عوامل مشتركة ولهذا تكون المقارنة خاطئة من أساسها

ولهذا يجب أن نسير في حذر عند مقارنة المدنية بالقرية لأن نتائج المقارنة لا تنطبق في كل الأحوال على جميع المدن والقرى بغض النظر عن الزمان والمكان .

- لهذا فإن عملية المقارنة تواجه صعوبات كثيرة وعلى ذلك ينبغي أن نأخذ بالقول بأن المدينة والقرية ظلتا لمدة قرون الشكلين الأساسيين الذين يتركز فيهما نشاط الإنسان وليست هناك خطوط واضحة بين الاثنين بحيث يمكن أن نعين في دقة أين تنتهي القرية وأين تبدأ المدينة فقد كانت الحياة الحضرية والريفية مسألة جغرافية .
- ولو جعلنا عدد السكان مقياساً للفصل بين المدينة والقرية لواجهتنا صعوبات عديدة نظراً لاختلاف التقدير في الدول المختلفة من ناحية وللفوارق التي قد نجدها بين المدن ذاتها . ولهذا فخير طريقة للمقارنة أن نعين حداً أعلى للقرية وحداً أعلى للمدينة من حيث عدد السكان على أن يتدرج التحضر بين الحدين .

الفوارق الأساسية بين الحضر والريف : -

-أن البحث عن خصائص هذه المجتمعات من الأهمية ذلك لأن المقارنة بين نوعي الحياة الحضرية والريفية يكشف عن مدى التغير والتطور ، ومدى بعد هذين النوعين من الحياة أحدهما عن الأخر وما يكمن وراء هذا الاختلاف من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وجغرافية تصلح أساساً مناسباً لاختيار أثر هذه العوامل في النظم الاجتماعية بوجه عام .

-وأهم ظاهرة ندركها فور دراستنا لهذه الخصائص ، العزلة النسبية لحياة الريف ، وهي عزلة لا تتصل بالفرد وإنما تنصب أساساً على الجماعة إلى حد كبير وعلى الأخص عزلة العائلة ومفهوم العائلة الذي نستخدمه هنا أوسع مما هو مألوف .

ذلك لأننا نقصد بها العائلة الكبيرة التي تشكل داخل القرية وحدة مستقلة، هذه العائلة تنقسم إلى أسر كبيرة تسمى الأسر الأبوية أي التي يعيش في داخلها عدة أجيال يخضعون لرياسة أكبر أفرادها سواء كان ذكراً أم أنثى وتتميز هذه الأسر بالعمل الجماعي والإنتاج الجمعي وإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها والوصول إلى حد الاكتفاء الذاتي ومن أهم الخصائص التي تميز الفرد أنه قد يعيش حياته كلها ولا يتصل بأفراد القرية إلا قليلاً وفي المناسبات العامة

ويقوم كبار السن عنه بجميع المعاملات كذلك تكون العادات والتقاليد سيطرة كبرى .

وقد أدى هذا الوضع بالإضافة إلى أهمية روابط الدم والقرابة إلى سيادة القانون العرفي وظهور المسؤولية الجمعية . بمعنى فالجريمة مثلاً لا يحاسب مرتكبها وإنما تحاسب العائلة أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد مثال (الأخذ بالثأر) .

- طبيعة العلاقات السائدة في القرية هي علاقات مباشرة .
- ليس هناك في المجتمع الريفي مجال للتخصص فمهنة الزراعة مثلاً هي السائدة وهي تشكل جميع نواحي النشاط في القرية فعلى كل فرد فيها أن يتقن جميع العمليات الزراعية في جميع مراحلها وقيمة العمل الزراعي هي القيمة العليا وينظر لأي مهنة أخرى على أنها أقل درجة وتؤثر هذه النظرة في علاقات الجماعات المختلفة داخل القرية وقد تؤدي في النهاية إلى وجود طبقات على أساس نوع العمل .
- العمل الزراعي بطبيعته غير متخصص ، لهذا فإن الفلاح عليه أن يعمل في كل نواحي الإنتاج الزراعي وعليه أيضاً أن يجيد بعض الأشياء المكملة للعمل الزراعي كقطع الأخشاب وإصلاح الجسور وأدوات الزراعة ، ومع هذا يقوم الفلاح بعمله في هذه النواحي بصورة مضطردة تشبه الروتين ولا يجد غرابة في أي أمر من الأمور ، وقد ترتب على ذلك أن كان دوره في الحياة الاجتماعية ثابتاً وكذلك الأمر بالنسبة لأفكاره وآماله وقد أدى عدم التخصص إلى وجود نظام معين لتقسيم العمل يقوم على أساس الجنس والسن فالأطفال من السابعة حتى العاشرة ومن العاشرة حتى الخامسة لهم أعمال وأدوار محددة في العمل الزراعي وكذلك النساء فبجانب الأعمال المنزلية لهن دور في العمل الزراعي ويظهر هذا الدور لهن عندما يستقل الرجل المتزوج عن أسرته الأبوية ويتخذ لنفسه سكناً مستقلاً .
- بساطة الحياة من المسائل الهامة التي تلاحظ في حياة الريف وتظهر في بُعد الفلاح عن مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة ، وهذا يرجع إلى بساطة الأعمال التي يقوم بها والتي اتخذت شكل الروتين إلى جانب بساطة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها فالفلاح ليس كساكن المدينة يشعر شعوراً مؤرقاً بالمنافسة لأن المنافسة عنده تأخذ طابعاً مختلفاً ينحصر في ادخار مزيد من المال أو محاولة التفوق على الجار بزيادة محصوله ، أما رغبته في الظهور أو التميز على أقرانه من الناحية الاجتماعية فهذه أمور لا يعيرها اهتماماً كبيراً .

ومن مظاهر بساطة الحياة في الريف أن الفلاح لا يعلق أهمية بالغة على الكماليات التي تصبح في المدينة من الضروريات .

- أما في المدينة نجد اختلاف فبدل العزلة يجد التجمع في جماعات ومنظمات مختلفة تقوم مقام الجوار أو الروابط العائلية الكبيرة ، وسيادة أنواع الجماعات الثانوية واتصالات على مدى ونطاق واسع مع الأفراد ومع المواد الثقافية ، أكثر من الاتصال بالطبيعة ، وتمايز في الطبقات الاقتصادية وتخصص في النشاط وعمل محدد ومركز واضح بالإضافة إلى الفرص التي لا حد لها بجمع الثروة والصعود من طبقة إلى طبقة أعلى .

تذكر

1- تعريف المجتمع المحلي.

2- المجتمع المحلي الحضري والقروي.

3- الفروق الأساسية بين الحضر والريف.

الأسئلة

1- ناقش مفهوم المجتمع المحلي موضحاً الدور الذي تلعبه البيئة الجغرافية في تحديده.

2- في ضوء دراستك لمفهومي المجتمع المحلي الحضري والقروي، وضح أهم الفروق الأساسية بينهما.

الفصل الحادي عشر
التغير الاجتماعي والتغير الثقافي
Social Change and Cultural Change

تمهيد :

المجتمع كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقي كما هو ، إنه في حالة دائمة من الحركة ، والتعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم في العلاقات بين الناس والجماعات خلال تتابع الزمن يكون ميدان الدراسة في التغير الاجتماعي . ولذلك يجب أن نفكر في هذا التغيير على أنه عملية اضطرادية مستمرة وهذا لا يعني أن درجة التغير الاجتماعي واحدة دائماً .

مفهوم التغير الاجتماعي:

التغير والتقدم :

لا يجب هنا أن نخلط بين فكرة التغير الاجتماعي Social Change وبين فكرة التقدم الاجتماعي Social Progress ، حيث يهتم التقدم الاجتماعي بالبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع أو بمعنى آخر يحمل التقدم الاجتماعي في مضمونه الأساسي ما ينبغي أن يكون، بينما يشير التغير الاجتماعي إلى ما هو موجود وما سيوجد .

التغير الاجتماعي والنظرية الاجتماعية : –

(1) يشير التغير الاجتماعي إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محدده من الزمن . وفي ضوء ذلك التعريف يواجه دارس التغير الاجتماعي عدة صعوبات ، أولها: ما يتعلق بوضعه هو بمعنى أنه يقف دائماً في وضع نسبي من حيث الزمان والمكان ليلاحظ المجتمع، فما يراه غالباً ليس إلا جزء صغير من الإطار الكبير الذي يحوي جميع الحقائق يرى بعضها .

- ثاني هذه الصعوبات ما يتعلق بالزمان ، لأن الزمن يمكن أن يخدع الدارس أو يوقعه في الخطأ .
- ثالث هذه الصعوبات ما يتعلق بالصدق والثبات ، ذلك أن ما يراه الملاحظ يتوقف في بعض النواحي على الوضع الذي يلاحظ منه وفي نواحي أخرى على الأفكار التي تسيطر أو تواجه اتجاهاته الذهنية ولذلك

يجب أن يتميز الباحث بالموضوعية والبعد عن الذاتية لكي يستطيع أن ينظم ملاحظاته ويصنفها ويضعها في القالب المناسب حتى لا تتدخل أحكامه الشخصية والحقائق التي يجمعها أو في تفسيره لها .

(2) تحديد أنماط التغير الاجتماعي يتضمن قدره على الفصل بين العلاقات الاجتماعية المتغيرة وبين العلاقات الجامدة أو التي تتغير ببطء شديد ، وهناك من التغيرات الاجتماعية ما يمكن ملاحظاتها فوراً مثل موت عدد من السكان أو إبادتهم، الأمر الذي يوجب على الباحث تسجيله بدقة ولكنه ينبغي أن يسجل في نفس الوقت العلاقات الاجتماعية أو الشئون الأخرى التي أظهرت نوعاً من الثبات ، وهناك عدة عوامل في المجتمع تؤدي إلى درجة عالية من الثبات منها:

- دوام حاجات الإنسان البيولوجية .
- الحوافز الاجتماعية (مثل الرغبة في الارتباط ، التميز والقبول) .

فالناس في كل مكان جعلوا من رغباتهم نظماً اجتماعية (مثل إشباع الحاجات الجنسية والحاجة إلى الرفقة والرغبة في العبادة ....) كل هذه الظروف تجعل عالم الاجتماع يهتم بها كل الاهتمام ومن واجباته الأولى أن يحدد الارتباطات العلمية في العلاقات الاجتماعية المتغيرة فإذا كانت هذه العلاقات في حالة تغير سريع فإن مهمته تصبح ضخمة وصعبة في نفس الوقت ولا يخفف من هذه الصعوبة إلا أن بعض أنماط العلاقات الاجتماعية تبقى ثابتة نسبياً . لذلك ينبغي أن تشير هنا إلى أن كثير من نظريات التغير الاجتماعي استمدت أصولها من النظر إلى المجتمع ككل مترابط الأجزاء ومن الفلسفة الاجتماعية ، ومن ثم كان تغير المجتمع فكرة يمكن أن تطبق على نطاق واسع لتشمل الإنسانية بأسرها ، ولكن الاتجاهات الحديثة في دراسة التغير أخذت في النظر لأجزاء محددة من المجتمع لإدراك التغير فيها ولهذا فإن الباحث في التغير الاجتماعي يجد نوعين من النظريات نظريات بعيدة المدى والنظريات قصيرة المدى .

(3) هناك بصفة عامة نوعان من العمليات الإطرادية مستمرتان في النسق الاجتماعي .

- العمليات التي تحفظ أو تميل إلى حفظ بناء النسق الاجتماعي
- مثل : التنشئة الاجتماعية – الضبط الاجتماعي
- والعمليات التي تميل إلى تغيره .

والخط الفاصل بين مثل هذه العمليات وعمليات التغير ليس واضحاً، مع أن عمليات التغير من حيث التعريف تشير إلى تغير النسق الاجتماعي إلا

أنها يمكن أيضاً أن تساعد في الحفاظ عليه وذلك عن مواجهة بعض الظروف الجديدة قد يحتاج النسق الاجتماعي إلى تكييف بنائه إلى حد ما ليتمكن من البقاء ، فالتغير في بناء النسق قد يمكنه من الاحتفاظ بتكامله كنسق متميز لأنه إذا احتفظ بنفس البناء لمدة طويلة جداً فقد يفقد تكامله كنسق كلية .

أنواع التغير الاجتماعي : –

(يعني التغير في البناء الاجتماعي) وسوف نعرض بعض أنواع التغيرات البنائية .

(1) **التغير في القيم الاجتماعية :**

أكثر التغيرات البنائية أهمية ذلك التغير في المستويات الشاملة التي نطلق عليها اسم القيم ، والقيم التي نعالجها هنا هي القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي .

مثال : **الانتقال من النمط الإقطاعي إلى النمط التجاري الصناعي:** التغيرات التي تكون في هذا الانتقال لا تحدث خلال فترة وجيزة بل قد تستغرق أجيالاً بأكملها . ففي المجتمع الأول كان الفرسان ورجال الدين يمثلون قمة المجتمع، والقيم السائدة ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين ، لذلك فإن الوظائف الاقتصادية لم تكن تحظى بالتقدير الكبير وتمثل المرتبة الأقل في المجتمع ، والعكس في المجتمع الثاني حيث الإنتاج الاقتصادي يمثل المقام الأول .

(2) **تغير النظام :** ونعني به التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم والأدوار ومضمون الدور ، مثل التغير من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوجة .

(3) **التغير في مراكز الأشخاص :** قد يحدث التغير في أشخاص بالذات يقومون بأدوار في النسق الاجتماعي ، ذلك أنه خلال فترة طويلة من الزمن تصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها، لأن الناس يتقدمون في السن ويحالون على المعاش . وقد لا يكون في تعاقب الأشخاص تغير بنائي في حد ذاته ولكنه قد يتسبب في إحداث تغير بنائي في ظل ظروف معينة، وما قلنا عند تغير الأشخاص يمكن أن ينطبق على التغير في قدراتهم واتجاهاتهم . فإنه لا يؤدي إلى تغير بنائي ولكنه قد يكون سبباً مباشراً فيه .

العوامل العِلّية (السببية) في التغير :

من دراسة مقارنة لأكثر العوامل تردداً في تفسير التغير تبين أنها يمكن أن تقسم إلى عوامل جغرافية وبيولوجية وثقافية .

وإذا استعرضنا النظرية الاجتماعية نجد أن أكثر تفسيرات التغير مالت إلى إبراز عامل واحد على أنه السبب الوحيد في التغير الاجتماعي ومن أجل هذا نطلق على هذا الاتجاه " الحتمية " في تفسير التغير ، ومن المناسب هنا أن نعرض لصور " الحتمية " المختلفة .

(1) **الحتمية الجغرافية** : وهي تشرح طابع الحياة الاجتماعية والثقافية في ضوء اصطلاحات المناخ والتربة والحقائق الجغرافية الأخرى ويتفرع من الحتمية الجغرافية الحتمية الفيزيائية التي تشرح الظواهر الاجتماعية في ضوء اصطلاحات القوى الفيزيائية مثل النجوم والكهرباء والغبار الذري .

(2) **الحتمية البيولوجية** : وهي التي ترجع الاختلاف الثقافية بين الجماعات إلى الاختلافات الوراثية في الذكاء والقدرات والإمكانيات ، ويتفرع من الحتمية البيولوجية الحتمية العنصرية التي ترد الاختلافات بين الجماعات إلى اختلافهم في الأصل والسلالة ، والحتمية السيكولوجية التي تشرح الحقيقة الاجتماعية في ضوء الغرائز والدوافع والمزاج .

الحتمية الثقافية : التي تزعم أن المجتمع نتاج اجتماعي أخرجته أجزاء الثقافة المختلفة مثل العادات والتقاليد والعرف ويتفرع عن الحتمية الثقافية الحتمية الاقتصادية التي تزعم أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدد طابع المجتمع وهو الذي يغير النظام الاجتماعي – والحتمية التكنولوجية التي ترى أن المجتمع نتاج العمليات التكنولوجية .

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل : –

التغير الاجتماعي :

نعني به التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة، ولهذا يكون التغير الاجتماعي جزءاً من موضوع أوسع هو التغير الثقافي .

التغير الثقافي Culture change :

يشمل كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة ... إلخ ، بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في صور وقواعد التنظيم الاجتماعي .

إذن فموضوع التغير الثقافي أوسع من موضوع التغير الاجتماعي ولهذا نهتم من الناحية السوسيولوجية بالتغير الثقافي إلى المدى الذي ندرك فيه تأثيره في التنظيم الاجتماعي ، أي أننا لا نهتم به منفصلاً عن التغير الاجتماعي .

- وهناك من غير شك صلة بين التفاعل الاجتماعي والتغير الثقافي ذلك أن التغير ذاته يتم من خلال التفاعل ، فقد يحدث النمو في تنظيم العمل نتيجة لمظاهر التوتر في التفاعل بين أصحاب العمل والعمال .

تفسير التغير الاجتماعي :

- **العوامل الأساسية :**

في أي موقف اجتماعي نستطيع أن نكتشف ثمة أربعة عوامل أو ظروف هامة تعتبر عوامل أساسية في كل تغير اجتماعي وهي :

- البيئة الطبيعية .
- الجماعات الإنسانية .
- الثقافة السائدة .
- المظاهر البيولوجية والسيكولوجية للناس .

ولذلك فإن أي تغير في عامل أو أكثر من هذه العوامل سوف يثير تعديلات توافقية في الإنسان المترابطة للسلوك الاجتماعي ومن ثم تبدأ في الحركة سلسلة مترابطة من التغيرات الاجتماعية .

مستويات التغير :

على الرغم من أن التغير الاجتماعي يعتبر عملية إطرادية معقدة ، فمن ناحية نستطيع القول بأن التغير الاجتماعي عبارة عن التغير الثقافي ومن ناحية أخرى يبدو على أنه اختلافات أو تغيرات في العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات ، وعند التحليل النهائي نجد أن التغير الاجتماعي مع ذلك تغير في الثقافة والعلاقات الاجتماعية لأنهما ناحيتان لا يفترقان من العملية الإطرادية للتغير ،ويمكن أن نميز مراحل أربع في العملية الإطرادية للتغير الثقافي :

الأولى : تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء كانت هذه السمة اختراع داخل الثقافة الواحدة أو استعيرت من ثقافة أخرى ، وتتدخل عوامل كثيرة في التأثير على معدل اتجاهات الانتشار ، وفي أثناء الانتقال خلال النسق قد تتغير السمة أو قد تتحد مع سمات غير مرتبطة .

الثانيــة : فـي أثنـاء عمليـة الانتشـار تـؤدي العناصـر الجديـدة إلـى قلقلـة المركبـات الثقافيـة القائمـة فعـلاً . وقد تـدخل معهـا فـي مناقشـة أو صـراع فـي سـبيل البقاء أو من ناحية أخرى قد تكمل أو تنمى السمات الأخرى الموجودة في النسق الثقافي .

الثالثــة : انتشـار العناصـر الجديـدة يثيـر تغيـرات توافقيـة فـي السـمات المتصـلة بالمركبات الثقافية ، فقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحياناً لتتمكن من مواجهة أو امتصاص السمة الجديدة .

الرابعـة : العنصـر الجديد يمتص تماماً فـي النسق الثقافي ما لم يكن النسق محل قلقلـة مسـتمرة عـن طريـق تجديـدات تضـاف إليـه علـى فتـرات تطـول أو تقصر .

الطابع الدوري للتغير :

مـن التحليـل السـابق لمسـتويات وعوامـل التغيـر الاجتمـاعي وعملياتـه المختلفـة يكشف إلى درجة كبيرة أن اتجاه التغير الاجتماعي يأخذ النمط الدوري ، ذلك لأن الحركـة أو القلقلـة التـي يتعـرض لهـا أحـد العوامـل الأساسـية قـد يبعـث الحركـة فـي عوامل أخرى ومن ثم يؤدي إلى سلسلة من التغيرات .

- ونحـن نسـتطيع أن نميـز أربـع مراحـل علـى الأقـل فـي دورة واحـدة للتغيـر الاجتماعي .

الأولــى : يمكـن أن نطلـق عليهـا نقطـة الانطـلاق وهـذه فتـرة تتميـز بـبطء التغيـر الاجتماعي فيها .

الثانيــة : يمكـن أن نطلـق عليهـا " التجريـد " وهـي التـي تعمـل فيهـا مجموعـة مـن القوى الداخلية والخارجية بالنسبة للوحدة الاجتماعية على إحداث قلقلات فـي نمـط العلاقـات الاجتماعيـة الموجـودة ويكـون الاهتمـام مركـزاً علـى المظـاهر الجديـدة فـي الحيـاة الاجتماعيـة وعلـى العلاقـات التـي تكـون فـي حالة من الإضافة .

مثـال تطبيقــي : أن العائلـة المتغيـرة حينمـا أدخلـت الجـرارات وعـدداً مـن معـدات الحياة اليومية صاحبها مجموعة من الأفكار والقيم وطرق العمل التي تركت أثارها بارزة على نظام العائلة نفسه .

الثالثـة : يمكـن أن نطلـق عليهـا " التفكـك " لأنـه فـي هـذه المرحلـة يضـطرب إطـار العلاقـات الاجتماعيـة الـذي كـان لـه صـفة الثبـات النسـبية بفعـل وطـأة التجديدات المستمرة . ومن أبرز نتائج هذا التفكك أن الفرد يصيبه نوع

من اللاتثبت وانعدام الأمن خصوصاً في علاقاته وخبراته اليومية مع أقرانه أو مع الجماعات .

الرابعة : يمكن أن نطلق عليها " التماسك " أو إعادة التنظيم أو التكامل " لأنه في هذه المرحلة تنمو وتزدهر إطارات جديدة من العلاقات الاجتماعية وتتخذ شكلاً محدداً داخل المجتمع ، فتنشأ أنماط من التوافق تضم المظاهر الجديدة للمجتمع المتغير في السلوك العادي .

فإذا تناقصت سرعة وعدد التجديدات وأصبحت أدوات الضبط منظمة فإن التماسك قد ينقلب إلى فترة من الثبات والتآزر الاجتماعي وقد تصبح هذه الفترة نقطة انطلاق لدورة جديدة من التغير الاجتماعي . وإذا لم يتناقص معدل التجديدات ولم ينشأ نظام من الضبط فإن التماسك ينقلب إلى تفكك .

نسبية التغير :

التغير الاجتماعي نسبي دائماً، بالإضافة إلى مجموعة من الظروف الاجتماعية والقيم التي تؤدي وظيفة القواعد التي تتحكم في تغيير معدله وعمقه واتجاهه . ومن أجل هذا وفي ضوء نسبية التغير الاجتماعي فإن له وجوها هامة متعددة . منها :

(1) قد يكون التغير سريعاً أو بطيئاً فمن الممكن أن نقيس معدل التغير في جماعة بشئ من التحديد خلال فترة محددة من الزمان ، ولكن القياس قد يؤثر أو لا يؤثر في أحكام الملاحظين وغير الملاحظين لأن التغير قد يبدو مفاجئاً لشخص أو لجماعة قد يكون بطيئاً ومتخلفاً لآخرين .

(2) التغير نسبي في عمقه لأنه أحياناً يعيد ترتيب النظام الأساسي وبناء المجتمع وأحياناً أخرى قد لا تتأثر إلا المظاهر السطحية أو العرضية للنسق الاجتماعي .

مثال : الفرق بين التطور والثورة ، حيث التطور يشير إلى التغير التدريجي الذي يصيب النظام وقد لا يصيب إلا أجزاء سطحية بمعنى آخر أن التطور الاجتماعي لا يفيد بصورة أساسية البناء الاجتماعي الرئيسي أما الثورة فإنها تشير إلى تغير أساسي يصيب النسق الاجتماعي.

(3) تميل النواحي المختلفة للنسق الثقافي أو الاجتماعي إلى التغير بمعدلات مختلفة .

التغير الثقافي:

التغير غير المتوازي لعناصر الثقافة (أجبرن) :

يرى " أجبرن " أن لكل مجتمع ثقافة والثقافة نفسها هي الخاصية الكبرى للإنسان ولهذا كانت دراسة الثقافة دراسة للمجتمع بالضرورة ، وعلى هذا الأساس عندما يعرف " اجبرن " الثقافة يمزج بينها وبين المجتمع ، وقد بنى "أجبرن" فكرته هذه على أساس المزج بين تعريف " تايلور " للثقافة على أنها "ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادة والإمكانيات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع " وبين تعريف " د فيلدن " للثقافة على أنها " المجموعة المنظمة من المفاهيم التقليدية التي تظهر في الفن والحرف والتي عن طريق دوامها خلال التقاليد تميز الجماعة الإنسانية " ولذلك فالثقافة عنده كل له وجهان مادي وغير مادي .

وبالتالي كانت دراسته للتغير الاجتماعي شاملة للناحيتين المادية وغير المادية من الثقافة .

- والواقع نجد أن هذا الفصل بين المظاهر المادية في المجتمع المكونة للثقافة المحسوسة وبين العلاقات الاجتماعية له وجاهته في الدراسات المتزامنة Synchronic إلا أنه في الدراسات التغيرية Diachronic لا يمكن فصلها نظراً لأن المظهرين المادي وغير المادي مرتبطان أشد الارتباط، ومن الضروري أن نبحث عن تأثير أحدهما في الآخر ، خصوصاً إذا كنا نبحث عن عوامل التغير ونتائجه وعملياته المختلفة .
- يعتقدان أجبرن " وماكيفر " أن المظاهر المادية للثقافة كالتكنولوجيا والاقتصاد تسبق التغير أي تكون لها مركز القيادة بينما تختلف المظاهر غير المادية .
- ولا يختلف عنهم كارل ماركس، خصوصاً وأنه يرى أن درجة النمو التكنولوجي تحكم شكل الإنتاج والعلاقات والنظم التي تحكم النسق الاقتصادي .
- أو كما يقول " ماركس " أن مجموع هذه العلاقات الخاصة بالإنتاج تكون البناء الاقتصادي في المجتمع ، الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه الأنساق الاجتماعية الأخرى .

فكأن ماركس يعطي الأولوية للنسق الاقتصادي وهو في رأيه مادي في جوهره وكل تغير فيه يؤدي بالضرورة إلى تغير في بقية أجزاء البناء الاجتماعي المعتمدة عليه .

- أما لماذا يكون التغير في الجانب المادي أسرع من التغير في الجانب اللامادي فهذا يرجع إلى أن الاختراعات في الثقافة المادية كثيرة جداً إذا قورنت بالجانب اللامادي في هذه الثقافة ، كما أن العوائق التي تقف في

سبيل التغير اللامادي أكثر منها في حالة التغير المادي وقد عدد " أجبرن " هذه العوائق وحصرها فيما يلي:

- هناك بدل في كل ثقافة للإبقاء على القديم ، والبقاء على القديم يعتبر عقبة كبرى أمام التغير.
- كثير من التغيرات تحدث نتيجة لتنظيم المجهودات الإصلاحية وتخطيطها وهذه تحتاج إلى تكاليف كثيرة ولذلك كانت التكاليف الاقتصادية في بعض الأحيان عقبة في طريق التغير .
- الجهل وعدم معرفة حقيقة التجريد أو الاختراع أو طريقة استخدامه يؤدي إلى رفضه .
- النزعة المحافظة عند كبار السن .
- العادات العقلية المستمرة على نحو ما والعقبات الطبيعية في تغيير العادات .
- الخوف من المخاطرة بكل ما هو جديد .

– يفرض " أجبرن " ومدرسته ومن سبقه أيضاً مثل " كوست وفيبر" و" كارل ماركس " أن الجانب المادي من الثقافة أسبق في التغير ومن ثم فهو عامل أول في كل التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي بعد ذلك ، وبذلك يمثل أجبرن بوضوح موقف الذين يرون أن الثقافة المادية أو التكنولوجيا هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية .

التغير المتوازي لعناصر الثقافة (سوروكن) :

مع أن سوركن يعترض على قسمة الثقافة إلى جزأين إلا أنه يقول لو سلمنا جدلاً بهذه القسمة لما وجدنا الجزء المادي ينتشر أولاً أو أسرع من الجزء الأيديولوجي بل العكس هو الصحيح فالعناصر الأيديولوجية تميل إلى الانتشار أولاً أسرع وأسهل من العناصر المادية لأنه مهما كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو اقتصادية ، فإن فكرتها أو معناها لابد أن تصل أو توصل إلى الآخرين وعندئذ تبدأ في التأثير على السلوك وعلى الثقافة المادية ، والذي يهمنا هنا أن " سوروكن " ولو أنه يضغط في كل آرائه على الجوانب المعنوية من الثقافة وبالتالي يعطيها أهمية كبرى من حيث كونها عاملاً رئيسياً في التغير، إلا أنه يؤمن بشأن أجزاء الثقافة وعدم إمكان فصلها في عملية التغير ، لأن نسبية التغير في أجزائها لا تعتبر سبباً كافياً في هذه القسمة الحاسمة وما يترتب عليها من إبراز عوامل معينة لها الأسبقية والأهمية ، ولهذا إذا كانت الثقافة متكاملة ، فإنها عند

التغير تتغير ككل . ذلك أن أي تغير في الأجزاء يؤدي إلى تغير في الكل كما أن التغير في الكل يؤدي إلى تغير في الأجزاء .
– والواقع أن هذا الانفصال فرضي أو تصوري بحت لأنه إذا أمكن قياس التغيرات في الجانب المادي بطريقة كمية فإنه من الصعب أن نطبق مثل هذه الطريقة على الجوانب اللامادية وبالتالي فإننا نقع في أخطاء تتصل بالتقييم .

ولذلك كان أخذ ظاهره اجتماعية كالثقافة المادية متغيراً مستقلاً وظاهرة أخرى كالثقافة اللامادية تمثل المتغير ، ودراسة العلاقة بينها أمر يؤدي إلى الخلط ، لأننا بذلك ننتزع الظاهرتين من إطارهما العام حيث يمكن فهمها على حقيقتها وعزلها بهذه الطريقة ، فإننا نكون بذلك قد فعلنا كما يفعل البيولوجي ، إذا توهم أنه يستطيع أن يفصل القلب والجهاز الهضمي مثلاً ليدرس العلاقة بينهما بعيداً عن عمل الكائن الحي وهما جزأين منه .

حقيقة التغير الثقافي : –

وأهم ما يمكن أن نستخلصه من الدراسات السابقة للتغير الاجتماعي والثقافي العام جملة حقائق نسترشد بها في دراسة محددة وهي :

(أ) أن التغير الاجتماعي حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها.

(ب) أن التقدم التكنولوجي ، وتعدد وسائل الاتصال الحديثة أدى إلى سرعة نسبية في عمليات التغير وما يترتب عليها من نتائج في كل مجتمع على حده وفي المجتمع الإنساني عامة .

(جـ) أن عوامل التغير عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات مترابطة متساندة وانه من الممكن قسمتها من حيث النوع إلى عوامل داخليه وعوامل خارجية .

(د) أن عوامل التغير لا تحدث نفس الآثار في كل المجتمعات ، بل قد تختلف نتائجها من مجتمع إلى آخر بحسب ظروف المجتمع الخاصة وتاريخه .

(هـ) أن عمليات اختلال التوازن وإعادته ، كالهرم والبناء في الكائن الحي ، تتم الآن في فترات متعاقبة قصيرة المدى ، لها من الوضوح والآثار ما لم يكن لها من قبل .

التكنولوجيا وعلم الاجتماع :

والواقع أن علاقة التكنولوجيا بعلم الاجتماع من نوعين :

الأول : ينصب على الموقف السوسيولوجي الذي يؤدي إلى ظهور الاختراع أو الاكتشاف وإلى تمكين المجتمع من استخدامها .

الثـاني : ينصـب علـى التـأثيرات التـي يـؤدي إليهـا اسـتخدام المجتمـع للاختـراع والاكتشاف .

ويجب أن نؤكد دائماً أن الأعمال التكنولوجية لا تظهر في العدم أو تتجه إلـى العـدم بـل أنهـا تظهـر اسـتجابة لحاجـة اجتماعيـة ، ولهـذا نقـول بـأن أصـل التكنولوجيا سوسيولوجي .

كيف تؤدي التكنولوجيا إلى التغير الاجتماعي :

عنـدما نحـاول أن نصـف كيـف يـؤدي النمـو التكنولـوجي إلـى التغيـر الاجتماعي يجب أن نتذكر أن التغير يقع خلال فترة معينة من الزمان ولذلك فإن أي إشارة إلى التغير ينبغي أن تتضمن لماذا حدث هذا التغير في فترة بعينها من الزمان ولم يحدث في فترة أخرى ؟ وإذا نسبنا التغير إلى القوى البيئة الاجتماعية المتغيرة ، فالتكنولوجيا حينئذ تعتبر أحد هذه القوى وكل تقدم تكنولوجي إذا تمكن من أن يهيئ للإنسان فرصة للوصول إلى أهداف محددة بأقل جهد ممكن وبأقل تكاليف ممكنة فإنه يتيح فرصاً جديدة وظروفاً مناسبة للحياة .

مثـال : فالوسـائل الفنيـة فـي الزراعـة ، كالتحسـين الـذي يحـدث فـي طريقـة تربيـة الماشية واستخدام المخصبات واستنباط أنواع جديدة من البذور وغير ذلك تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج الزراعي والحيواني من حيث الكم والكيف ويصاحب الوصول إلى هذه الأهداف تغيرات في الاقتصاد الزراعي وفي طريقة الحياة القروية بوجه عام .

اتجاه التغير المتأثر بالتكنولوجيا :

السؤال الذي يتردد في أذهان الباحثين في التغير : هل تتحكم التكنولوجيا المتقدمة في التغير الاجتماعي وفي اتجاهاته المختلفة ؟

والإجابة: ليس هناك باحث يستطيع أن يغفل التأثيرات المتعددة للتكنولوجيا على اتجاهات التغير الاجتماعي والثقافي ولكننا لا نستطيع أن نسلم بأنها المحدد الوحيد لهذه الاتجاهات وإنما يمكن إبراز أثرها على النحو التالي :

(1) **التخصص** : تميل التكنولوجيا أن تتقدم دائماً في نفس الاتجاه وتصل إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وخاصة في أداء الوظائف المختلفة ، وعندما تفعل ذلك فإنها تخصص الوظائف إلى درجة متناهية في الدقة وعلى ذلك تعمل التكنولوجيا على الزيادة المستمرة لتقسيم العمل مع ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية متعددة منها التنقل الكبير لأعضاء المجتمع من حيث

الإقامة أو المهنة وما يستتبع هذان ظهور أنساق قانونية أكثر إحكاماً وقوى سياسية واقتصادية أكثر تركيزاً .

(2) **الأهمية النسبية** : المجتمع الصناعي الحديث الذي تزداد فيه المخترعات يبدو على أنه واقع تحت تأثير التغير التكنولوجي ولكن الأمر ليس على هذا النحو تماماً ، فهناك مؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان ، فيجب أن نشير هنا إلى أن المواقف الاجتماعية تختلف من حيث تأثرها بعامل واحد أو أكثر من عوامل التغير الاجتماعي ، فقد تتأثر بعض نواحي الحياة الاجتماعية أكثر من غيرها بالتكنولوجيا ، ومن أجل ذلك فإننا نميل إلى إدراك أهمية التكنولوجيا إدراكاً نسبياً .

التكنولوجيا والتخلف الثقافي : يمكن مناقشتها من خلال النقاط التالية : –

(1) أن التقدم التكنولوجي الذي أخذ يظهر واضحاً بعد اكتشاف القوى المحركة وبداية عصر الآلة ظهر على أنه نوع جديد من القوة يؤثر على حياة المجتمع ، وقد شهد المجتمع الحديث عدة تغيرات هامة نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي تردد صداها في الأسرة والحكومة والعقيدة ووسائل المواصلات والتربية وطرق التنشئة الاجتماعية ، كما أن التقدم الصناعي الذي يعتبر جزء من التكنولوجيا قد غير من طبيعة الإنتاج وأدى إلى تغير التنظيم الاجتماعي الذي كان ملائماً يوماً للإنتاج الزراعي التقليدي وعلى هذا الأساس أمكن ملاحظة الجوانب المادية في حياة المجتمع ملاحظة أكثر وضوحاً من أي وقت مضى ، وهذا هو الذي جعل فكرة قسمة الثقافة إلى قسمين مقبوله عند كثير من الباحثين ولكن الأمر لم يكن سهلاً عند إبراز التكنولوجيا – كعامل محدد في التغير الثقافي أو الاجتماعي كما ذهب كل من ماركس وأجبرن ، والتحليل العلمي للثقافة قد يجيز لنا هذه القسمة إذا كان الغرض من ذلك سهولة التصنيف ، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن أجزاء الثقافة المختلفة مرتبطة ومتساندة وظيفياً .

(2) إن اختلاف سرعة التغير في الجانبين المادي واللامادي المترتب على التسليم بنظرية أجبرن لم يتأيد بطريقة كافية في الدراسات التي أجريت بعد ذلك ، حيث لوحظ أن التغير في الجانب اللامادي كان أسرع في بعض الحالات وأدى إلى استجابة الجانب المادي ليتكيف مع الأوضاع الاجتماعية المتطورة.

(3) قد لوحظ أن المشاكل التي تترتب على التخلف الثقافي ليست راجعة فقط إلى تخلف الجانب اللامادي وحده . وإنما يرجع إلى اختلال التوازن بين الأجزاء المرتبطة في الثقافة أيا كانت طبيعتها .
(4) كما أن الأبحاث المقارنة للثقافات المختلفة أدت إلى اكتشاف أنماط متعددة منها ، تختلف من حيث طبيعة التغير فيها، ويبدو هذا واضحاً عند المقارنة بين الثقافات البدائية والقروية والمتحضرة .

آثار التغير التكنولوجي في الأسرة :

عندما اخترعت الآلة البخارية حدث تغير هام في طريقة الإنسان لمعالجة أمور البيئة الطبيعية ، فقد حلت الآلة محل الإنسان في العمل وانتقل الإنتاج من البيت إلى المصنع وصحب ذلك إعادة توزيع السكان في المناطق المختلفة للمجتمعات التي انتشرت فيها الصناعة ولم يقتصر الأمر على إعادة توزيع السكان فحسب بل امتد التأثير فشمل الأسرة والحكومة والحياة الاقتصادية .

ولعل أبرز تغير في ميدان الأسرة خروج المرأة إلى ميدان العمل بعد أن قلت مسئولياتها في البيت نتيجة لانتقال الإنتاج إلى الصناعة وانتقال تربية الأطفال إلى المدارس : ويمكن أن نلخص الآثار التي ترتبت على تغير التكنولوجيا في الأسرة كما يلي :

(1) تغير مركز الزوج والزوجة ، خاصة بعد أن أصبح من الممكن للزوجة أن تكون مستقلة اقتصادياً عن الرجل .
(2) تغيرت السلطة التقليدية للرجل عامة وأصبحت محل منافسة ، وتقوم العلاقات الأسرية على أساس التفاهم والتعاون في المقام الأول .
(3) زادت نسبة الطلاق وزادت مظاهر التصدع الأسري .
(4) زادت الرغبة في الاحتفاظ بمستوى اقتصادي لائق .

وليس معنى هذا أن التغيرات السابقة حدثت جميعاً نتيجة مباشرة للتغير التكنولوجي إذ يجب أن لا ننسى أثر التغير الأيديولوجي في تغير مركز المرأة في النواحي المتعلقة بالمساواة مع الرجل .

تذكر

1- مفهوم التغير الاجتماعي وعلاقته بالتقدم والتنمية

2- أنواع التغير الاجتماعي

3- العوامل العِلّية في التغير :

4- تفسير التغير الاجتماعي :

5- مستويات التغير ودوريته

6- التغير الثقافي غير المتوازي لعناصر الثقافة (أجبرن) والمتوازي (سوروكن)

7- التكنولوجيا والتغير الاجتماعي

الأسئلة

1- ناقش طبيعة العلاقة بين مفهوم التغير الاجتماعي وعلاقته بالتقدم والتنمية.

2- " للتغير الاجتماعي أنواع ومستويات"
ناقش هذه العبارة في ضوء ما درست.

3- " للتغير الاجتماعي عوامل عليه ، وعوامل مفسرة "
ناقش هذه العبارة في ضوء ما درست.

4- وضح وجه الخلاف بين التغير الثقافي غير المتوازي لعناصر الثقافة ل (أجبرن) والمتوازي ل (سوروكن).

5- ما طبيعة الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في احداث التغير الاجتماعي ؟

الفصل الثاني عشر
القيادة ونظرياتها: Leadership and its Theories

مفهوم القيادة:

من أولى الصعوبات التى واجهت الباحثين فى موضوع القيادة ، صعوبة الفصل بين ما يجب أن تكون عليه القيادة ، وبين الأسباب والعوامل التى تسهم فى ظهور قيادات من أنواع معينة بصرف النظر عن دلالتها العملية أو الأيدلوجية المباشرة من هذه الصعوبات أيضا ، عدم اتفاق الباحثين على تعريف مقبول للاصطلاحين ، القائد ، والقيادة فالبعض يرى ان القيادة خاصية من خصائص الجماعة ، وهى مرادفة فى معناها للمكانة ، أو لمركز معين ، أو وظيفة معينة ، أو للقيام بأنواع من النشاط هامة للجماعة ولكن البعض الآخر يرى أن القيادة خاصية من خصائص الفرد . فالقائد فى نظرهم هو الذى يتسم بخصائص شخصية معينة مثل السيطرة ، أو ضبط النفس ، أو مميزات جسمية معينة مثل الطول أو غيره من المميزات .

ومن الواضح انه كلما تفاعل شخصان أو أكثر فى السعي لتحقيق هدف مشترك، وضحت العلاقة بين القيادة والتبعية . وهى علاقة تتميز بتأثير فرد على الأفراد الآخرين فى الجماعة . إلا انه من المعلوم من المشاهدات العملية انه لا يتحتم ان تستمر مثل هذه العلاقة فى نفس الاتجاه . فيلاحظ فى بعض الأحيان انتقال القيادة من فرد إلى آخر فى جماعة ما بينما تظل في فرد واحد فى جماعة أخرى . ويلاحظ البعض أيضا ، أن القيادة قد تكون ظاهرة فى جماعة ما حتى قبل ان تتميز أدوار أفرادها إلى الدرجة التى تتحدد فيها مراكز كل منهم . كما انه من المعلوم ان بعض الأفراد فى الجماعة قد يقومون بدور فى تحقيق أهدافها اكثر فاعلية من الدور الذى يقوم به قائدها الرسمى .

وقد أجمل تد وأورد هذه الخصائص فى تعريفه للقيادة ،حيث عرفها بأنها " النشاط الذى يؤدى إلى التأثير في جماعة من الناس ليتعاونوا مع بعضهم البعض فى تحقيق هدف مرغوب " . ويلاحظ فى تعريف " تد " هذا وجود أربع ركائز أو دعائم يرتكز عليها مفهوم القيادة وهى :

1- نشاط Activity
2- تأثير Influence
3- تعاون Cooperation
4- هدف مرغوب Objective

يعرف البعض القيادة أنها العملية Process التى بواسطتها يستطيع الفرد ان يوجه ويؤثر فى أفكار وسلوك ومشاعر الآخرين نحو هدف معين ، وقد يحدث هذا التأثير بواسطة الأعمال أو الكتب واللوحات الفنية والمخترعات ويطلق على هذا التأثير فى هذه الحالة بالقيادة الفكرية أو القيادة الغير مباشرة . وهذا النوع من التأثير يشمل العمال والفنانين والكتاب والشعراء الذى يؤثر إنتاجهم العلمى والفنى وأفكارهم فى حياة الناس . وقد يحدث التأثير القيادى بواسطة الاتصال الشخصى ويطلق عليه بالقيادة المباشرة – وهى كثيرا ما تحدث من خلال الخطابة أو حلقات المناقشة أو غيرها من الطرق الإرشادية التى تعتمد على العلاقة وجها لوجه – وهذا النوع من القيادة هو الذى يهمنا فى مجال الإرشاد الزراعى .

إن توجيه سلوك الآخرين والتأثير عليهم أو التحكم فيهم يدل دلالة واضحة على وجود هدف على عاتق القائد . ولا يعنى هذا ان القيادة هى دائما على مخطط عمدى لأن كثيرا من القيادات ما يكون تلقائيا ولا يدركه القائد بطريقة واعية – ولكن سواء أكانت القيادة عملية مخططة أو غير مخططة ، وسواء أكانت شعورية أو لا شعورية فأن وجود الهدف شرط حتى لوجود عملية القيادة . وقد يحدث ان يوجه القائد مجموعته نحو هدف معين ويحدث ان يتجه الأتباع نحو تحقيق هدف مختلف .

ولهذا يجب التفرقة بين مفهومين أساسيين هما القيادة ومحاولة القيادة فالقيادة هى عملية اجتماعية ومعنى هذا وجود تفاعل اجتماعى بين القائد وأتباعه وليس هناك قيادة بدون اتباع ومحاولة القيادة يجب ان يقابل باستجابة من الأتباع وألا لما اعتبرت عملية قيادة ، وهذا يعنى وجود شرط أساسى للقيادة آلا وهو تحرك الأتباع ولو بدرجة بسيطة كحد ادنى فى الاتجاه الذى يرغبه القائد ويغير هذا التحرك من جانب الاتباع فهى مجرد محاولة قيادة .

وبصفة عامة يمارس كل فرد فى المجتمع القيادة والتبعية باستمرار فالأب قائد فى أسرته والمدير قائد فى عمله والمدرس قائد فى فصله والعمدة قائد فى قريته وفى نفس الوقت نجد ان الأب تابع إذا ما ذهب إلى عمله والمدير تابع للمدير الأكبر منه والمدرس تابع لناظر المدرسة والعمدة تابع للمأمور وهكذا .

بل ان الأمر اكثر تعقيدا من هذا فلو عرفنا القيادة مبدئيا بأنها عملية التأثير فى جماعة من الجماعات فى موقف خاص لا تسع نطاق القيادة والتبعية حتى يشمل كل فرد فى المجتمع . فإذا فرضنا ان هناك جماعة من المواطنين فى اجتماع من الاجتماعات فان رئيس الاجتماع يكون هو القائد الظاهر للعيان فى هذا الموقف ، على ان الواقع يقول بأن كل فرد يتحدث فى هذا الاجتماع ويؤثر

بحديثه فى قرارات الجماعة يكون قائد حين يتكلم وتابعا حين ينصت ، وهكذا تتوالى القيادة والتبعية بين أفراد القيادة والتبعية بين أفراد الجماعة فى مثل هذا الاجتماع . حقيقة انه قد يبرز أحد الأفراد فيكون أكثر تأثيرا فى الجماعة من غيره إلا ان هذا لا يمنع وجود قادة آخرين لهم تأثير فى الجماعة بدرجات متفاوتة كما ان هذا الشخص الذى يمتاز على غيره عند مناقشة أحد الموضوعات قد يصير تابعا تبعية تامة عند مناقشة موضوع آخر وحينئذ يبرز قائد أو قواد جدد فى الموقف الجديد .

وخلاصة القول من هذا التقديم يمكننا ان نستنتج ان القيادة بمفهومها العام هى" عملية التأثير فى الناس فى موقف معين " " فأن القيادة الديمقراطية هى " عملية التأثير فى الناس للوصول إلى هدف تضعه الجماعة " أما القيادة الدكتاتورية فهى " عملية التأثير فى الناس للوصول إلى هدف يضعه القائد " ولكى تكون القيادة صالحة يجب ان تتمشى أهدافها مع نظم المجتمع وقوانينه وبهذا يمكن تعريف القيادة الديمقراطية الصالحة بأنها " عملية التأثير فى الناس فى موقف معين بغرض الوصول إلى هدف مشترك يتمشى مع القيم والمعايير السائدة فى المجتمع " .

نظريات القيادة: Leadership Theories

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

نظرية الرجل العظيم : The Great Man Theory

وهى من النظريات الأولى فى القيادة ، وتفترض ان التغيرات فى الحياة الجماعية والاجتماعية تتحقق عن طريق أفراد ذوى مواهب وقدرات غير عادية ومن اشد دعاة هذه النظرية السيد " فرانسيس جالتون " (1869) الذى قدم عددا كبيرا من البيانات الإحصائية والوراثية تأييدا لنظريته . وهذه النظرية مثلها مثل غيرها من الشروح الناقصة للطبيعة الإنسانية قد تحمل فى طياتها بعض الصدق مما يجعلها مستساغة لغير العقول الناقدة . ففى بعض الظروف ، قد يحدث القائد تغييرات فى الجماعة قد يعجز عن إحداثها فى ظروف أخرى . إلا أنه من وجهة نظر ديناميات المجال ، تتوقف درجة التغيير التى يستطيع فرد إحداثها ، على بناء أو تنظيم الجماعة ككل وعلى موقعة فى هذا البناء . أى أن القائد قد يستطيع ان يحدث تغييرا معينا حين تكون الجماعة مستعدة لهذا التغيير ، ولكنه قد يعجز عن إحداث مثل هذا التغيير فى فترة أخرى . والتفسير المرجح لذلك ليس فى تغير القائد عادة

ولكنه فى تغير الظروف الاجتماعية . ولا يعنى ما سبق إهمال دور السمات الشخصية فى القيادة وهو ما سنعرض له فيما بعد .

نظرية السمات : Trait Theory

اهتمت البحوث الأولى فى القيادة بدراسة مميزات القادة من النواحى الجسمية أو العقلية ، أو سمات الشخصية . وقد استعرض ستوجد يل (1948) . البحوث التى نشرت عن العوامل الشخصية المتعلقة بالقيادة وقد شملت هذه الدراسات جماعات مختلفة مثل أطفال المدارس ، ودور الحضانة والجماعات الدينية ، وجماعات العمال الخ ... فوجد فى بعضها ان القادة أطول قامة من غيرهم (ولكن إلى حد محدود) ، واضخم حجما ، وأصح بدنا ، واحسن مظهرا، أذكى (ولكن إلى حد محدود أيضا) من باقى الأفراد . وكذلك لنا ان نتوقع ان يكون القادة اكبر ثقة بأنفسهم من غيرهم واكثر انغماسا في النشاط الاجتماعي ، وأقوى عزيمة ، واقدر على المبادأة ، والمثابرة، وأعلى طموحا ، واكثر سيطرة ، واكثر مرحا ، واحسن توافقا من غيرهم . وسنعرض الآن نماذج من هذه النتائج بشىء من التفصيل .

الذكاء : نظرا لأن الكثير من السلوك الفردى والجماعى يتضمن حلا للمشكلات ، ونظرا لأن وجود مشكلة جماعية هو أحد الشروط اللازمة لقيام القيادة ، فأنه ليس من الغريب أن يكون الذكاء – كما يبدو بصفة عامة – أحد العوامل المسهمة فى القيادة . إلا أن إحدى النتائج التى توصلت أليها البحوث فى هذا المجال ، هى ان القادة يجب ألا يفوقوا الاتباع كثيرا فى ذكائهم ، حيث ان الفروق الكبيرة قد تعوق قيام علاقات قيادية ، نظرا لأن هذه الفروق قد تقلل من احتمال توحد الفرص بين الأفراد . وتشير دراسات ترمان (1954) عن ذكاء العباقرة فى الماضى إلى احتمال وجود علاقة بين مجال القيادة (ثقافية أو سياسية مثلا) ، وبين الفرق بين نسبة ذكاء القائد واتباعه إى أن الذكاء وحده لا يصنع القادة ، والمهم هو صلته بمجموع الظروف التى تحدد المجال الاجتماعى أو البناء الجماعى فى فترة معينة من الزمن . والذكاء يكون عاملا فى القيادة بالقدر الذى يرتبط فيه بمتغيرات سيكولوجية أخرى مثل النزعة الاستقلالية والنضوج الانفعالى . الخ .

الثقة بالنفس : من الطبيعى ان نتوقع ما أسفرت عنه البحوث فعلا ، من ان القادة يفوقون الاتباع فى الثقة بالنفس . ذلك ان الشخص الذى يثق بنفسه،

يعطى الآخرين الشعور بأنه قوى ، ماهر ، وقادر ، وكلها سمات تمكنه من الإسهام فى حل مشكلات الجماعة . ومن هذه البحوث بحث دريك Drake (1944) وجد فيه معامل ارتباط 0.59 بين التقديرات عن الثقة بالذات ، والمكانة القيادية ، وبحث آخر وجد فيه بالنسبة للقادة العسكريين معامل ارتباط 0.6 بين تقديرات القائم بالمقابلة عن الثقة بالذات ، وبين اختيار مجلس عامل لهؤلاء القادة فعلا .

السيطرة : دلت بحوث كاتل وستايس Cattell and stice (1953) عن عدم وجود فروق دالة بين القادة وغيرهم فى عامل السيطرة ، مما يدل طبقا للبحوث التى تم نشر نتائجها حتى الوقت الحاضر على ان القيادة لا تعتمد على الحاجة إلى السيطرة.

ولعل هذه النتائج ، ومثيلاتها ، تدعو إلى التشكك فى صحة الصورة التى تلصق بالأذهان وهى ان القادة يفرضون أنفسهم فى مراكز القيادة فرضا .

ولعل تفسيرا اكثر استقامة مع هذه النتائج ، هو ان السمات مثل قوة العزيمة والإرادة والمثابرة ، من السمات التى تقدرها الجماعات تقديرا كبيرا ، وخاصة إذا كانت هذه الجماعات قد لاقت سابقا الفشل والعناء فى مواجهة مشكلاتها .

نقد منهج السمات : قد تكشف البحوث السابقة على ان سمات معينة ، مثل الذكاء والثقة بالنفس وبعض السمات الجسمية . الخ تميز القادة من غير القادة فى مواقف مختلفة غير ان البحوث لم تسفر ألا عن اتفاق ضئيل فيما بينها . أى انه لا يوجد نمط ثابت من السمات يميز القادة . وقد يرجح ذلك إلى صعوبة قياس السمات بثبات ، أو إلى أن الوصول إلى نتائج ثابتة قد يرتبط بالتقدم فى المنهج نفسه . ومن المحتمل ان تكون الخصائص التى تساعد الشخص فى الوصول إلى مركز قيادى مختلفة عن تلك التى تساعده فى ان يكون قائدا ناجحا بعد ان يصل إلى هذا المركز . ولذلك ، فأن دراسة سمات القيادة الناجحة قد تكشف عن تناسق اكبر بين النتائج اكبر مما تم الحصول عليه عن طريق المقارنة بين القادة والاتباع ، ولكن مهما كان الحال ، فأن تفسير النتائج من ناحية العلاقات السببية يصعب القطع فيه برأى معين . فمثلا ، قد يكون تميز القادة بطول الجسم ، مراجعة ارتباط هذه الصفة بعوامل أخرى لها أهميتها فى القيام بدور القائد، أي ان صلة طول الجسم بالقيادة يختلف باختلاف نوع النشاط القيادى والانطلاق (أى الميل للمرح والكلام والابتكار والحماس) قد تكون سمة مميزة للقائد المنتخب المعترف به رسميا ، بينما قد لا يكون هذا صحيحا بالنسبة للقوى التى تعمل وراء

ستار . والأدلة فى الوقت الحاضر توحى بأن تحديد نمط معين من السمات أمر صعب ان لم يكن متعذرا ، وذلك لان العلاقة بين السمة ، ودور القيادة ، لن تكتسب معناها إلا إذا اعتبرنا تفاصيل طبيعة الدور فالشخص لن يصبح قائدا ، لمجرد انه يمثل نمطا خاصا من سمات الشخصية . بل ان هذا النمط ، يجب ان يكون مما يتصل بالخصائص الحالية ، وبنشاط ، وبأهداف الجماعة التى هو قائد لها .

وسواء اعتبرنا القيادة سمة موحدة يتميز بها القادة أينما وجدوا ، بصرف النظر عن نوع القيادة أو الموقف ، أو الثقافة القائمة ، أو اعتبرنا القيادة نمطا من السمات تستند اليها قدرة القائد على القيادة ، فإن هاتين النظريتين تشتركان فى انهما ترجعان القيادة إلى شخصية القائد . وهما تستندان إلى شواهد منها ان بعض الأفراد يعجزون عن القيادة رغم تهيئة كل الظروف البيئية الممكنة لهم ، وأن معظم القادة لا ينتظرون حتى يدفعون إلى القيادة ، ولكنهم ينشدون مراكز القوة والسلطان . إلا انه من الناحية الأخرى ، يمكن القول بأن الأفراد الذين يبدو انهم يتميزون بالنمط الضرورى من السمات ، لا يصبحون كلهم قادة ، وان القائد يمكن النظر إليه على انه نتاج القوى الاجتماعية ، وبنفس القدر على انه محدد لها . كما ان القائد فى موقف معين ، ليس من المحتم ان يكون قائدا فى موقف آخر .

النظرية الموقفية : Situational Theory

إذا كانت نظرية " الرجل العظيم " ونظرية السمات ترجع كل منهما القيادة أساسا إلى شخصية القائد ، فعلى العكس منهما تماما " النظرية الموقفية " التى تستند أساسا إلى المنهج البيئي . وفى ضوء هذه النظرية ، لا يمكن ان يظهر القائد إلا إذا تهيأت الظروف لاستخدام مهاراته وتحقيق مطامحه . إى ان ظهور القائد يتوقف على قوى اجتماعية خارجية لا يملك إلا سيطرة قليلة عليها أو لا يملك مثل هذه السيطرة .

ويستند أنصار النظرية الموقفية إلى ما هو معروف من ان الكثير من الأشخاص الموهوبين قد ولدوا أما مبكرا أو متأخرا عن ازمانهم فلم يتمكنوا من الظهور كقادة . وفى ضوء هذه النظرية أيضا ، يقدر أنه لو ظهر اديسون وفورد في القرن السابع عشر ، لما أمكنهما اختراع الفونوغراف أو السيارة على التوالى . وربما كان الناس مستعدين نفسيا للاستمتاع بمزايا الاختراعين إلا ان عالم العلوم والتكنولوجيا كان ينقصه ما يلزم لتحقيق هذين الاختراعين . والنقد الأساسى الذى

يمكن ان يوجه للنظرية الموقفية هو أنها تنسب إلى المجال البيئي وحده خاصية مولده لا يملكها .

وحتى نتائج الدراسات عن سمات القيادة ، تؤكد لنا ان الصورة الفردية يصعب إبعادها تماما من صورة القيادة . وان القيادة يصعب ان تكون وقفا تماما على الموقف. ذلك ان الفروق الفردية تؤثر بوضوح فى إدراك الأفراد اجتماعيا للآخرين ومن ثم تلعب دورها الهام فى تحديد الموقف بالنسبة لمن هم جزء منه . ويميل الباحثون فى الوقت الحاضر إلى الاعتقاد بأن حدا ادنى معينا من القدرات يجب ان يتوفر فى كل القادة . إلا ان هذه القدرات موزعة أيضا على مدى واسع بين غير القادة . وفضلا عن ذلك فإن سمات القائد التى يبدو أنها ضرورية ، وفعالة فى جماعة ، أو فى موقف ما قد تختلف تماما عن السمات الضرورية لقائد آخر فى موقف مختلف . وإذا صح ذلك ، كان له أثره فى تحديد وسائل اختيار القادة وتدريبهم . كما انه يدعونا إلى التشكك فى حكمة النظم التى تبقى مسئوليات القيادة فى نفس الشخص بصرف النظر عن التغيرات فى أعمال الجماعة . أى أن الجماعة يجب ان تتسم بالمرونة فتعهد بوظائف القيادة إلى مختلف الأعضاء باختلاف الظروف ، كما ان برامج الاختيار ، والتدريب يجب أن تهتم بخصائص معينة مثل الحساسية ، والاستعداد لتحمل المسئولية ، أو التخلى عنها لمن هم اكفأ من أعضاء الجماعة ، حسبما تقتضيه الظروف المتغيرة.

النظرية الوظيفية : Functional Theory

كان من الطبيعى اذن ، ان تهتم البحوث فى القيادة بدراسة خصائص الجماعة، والموقف الذى تقوم فيه القيادة ، بدلا من البحث عن سمات معينة غير متغيرة فى القادة .. أي أن البحث يهدف إلى الكشف عن أى أعمال يتعين على الجماعة القيام بها فى ظروف مختلفة لتحقيق أهدافها ، وكيف يسهم مختلف أعضاء الجماعة فى القيام بأعمالها . والقيادة فى ضوء هذه النظرة – هى القيام بتلك الأعمال التى تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها ، وهى الأعمال التى يمكن ان نسميها بالوظائف الجماعية. أي أن القيادة – على وجه التخصيص – تشمل ما يقوم به أعضاء الجماعة من أعمال تسهم فى تحديد أهدافها ، وتحريك الجماعة نحو هذه الأهداف ، وتحسين نوع التفاعل بين الأعضاء ، وحفظ تماسك الجماعة أو توفير المصادر المختلفة للجماعة . فالقيادة أذن ، قد يؤديها عضو واحد أو أعضاء كثيرون من أعضاء الجماعة . وهى تتحدد من حيث الوظائف والأشخاص القائمين بها طبقا للظروف التى تختلف من جماعة لأخرى ونحن نلمس مثل هذه

النظرية فى كتابات كاتل ، وليبيت ، وردل وغيرهم من الكتاب والباحثين فى هذا المجال .

ما هى أذن وظائف القيادة هذه ؟ قد يتفق معظم الكتاب تقريبا على ان القائد الحقيقى يؤثر فى الجماعة ونشاطها اكثر من العضو العادى . إلا ان الاتفاق بينهم اقل فيما يتصل بالأنواع المعينة للتأثير التى تنفرد بها القيادة .

ورغم ان بعض الكتاب يهتم فى تعريفه للقيادة إبراز مدى تأثير نفوذ القائد داخل الجماعة إلا ان البعض الآخر يحذر من الخلط بين القيادة والرئاسة Head-Ship ويحددون الفروق التالية بينهما :

1- تقوم الرئاسة نتيجة لنظام ، وليس نتيجة لاعتراف تلقائى من جانب الأفراد بمساهمة الشخص فى تحقيق أهداف الجماعة .
2- يختار الرئيس الهدف طبقا لمصالحه ، أى لا تحدده الجماعة نفسها .
3- تتميز الرئاسة بمشاعر مشتركة قليلة ، أو عمل مشترك ضئيل تحقيقا للهدف المعين .
4- يوجد تباعد اجتماعى كبير بين الرئيس وأعضاء الجماعة ، يحاول الأول الاحتفاظ به كوسيلة لارغام الجماعة على تحقيق مصالحه .
5- لعل أهم فرق هو فى مصدر السلطة . فسلطة القائد يخلعها عليه تلقائيا أفراد الجماعة . ومن الصعب وصف الأفراد فى هذه الحالة بأنهم تابعون ، حيث انهم يقبلون سلطته خوفا من عقاب .

ورئيس العمل مثال طيب للرئيس الذى يستمد سلطته من مركزه فى منظمة يشبع العمال عن طريق العضوية فيها الكثير من حاجاتهم . فهم يقبلون سلطته لان هذا هو واجبهم الذى تفرضه عليهم عضويتهم فى المنظمة . وإذا لم يقبلوها عرضوا أنفسهم للفصل . ألا ان هذه الفروق بين مفهومى القيادة والرئاسة، لا تعنى انهما منفصلان تماما . فالكثير من الرؤساء يقدر مرءوسوهم انهم يسهمون إسهاما كبيرا فى تقدم الجماعة ولذلك فهم يتعاونون معهم عن طواعية ، وينظرون أليها كقادة . والحق ان الاتجاهات الحديثة فى التربية وفى الصناعة تهدف إلى التقريب بين مفهومى القيادة والرئاسة ، بحيث يصبح الرئيس قائدا بكل ما تحمله هذه الكلمات من معانى . وهو ما نرجو ان يتضح فى أكثر من مناسبة فى المناقشات التالية .

وظائف القيادة :

بعد هذا التمييز بين مفهومى الرئاسة والقيادة ، قد يكون من المفيد أن نستعرض فى إيجاز بعض تعاريف الكتاب والمدارس المختلفة لوظائف القيادة :

1- يفضل بعض الكتاب ألا يبتعد كثيرا عن المفهوم الشعبى للقيادة فيحدد اللفظ بحيث يشمل القيام بمجموعة محددة من الوظائف مثل التخطيط واتخاذ القرارات أو التنسيق هذه النظرة ومثيلاتها تحتفظ بالمفهوم الوظيفى للقيادة ، ولكنها تستخدم الاصطلاح للدلالة على فئة خاصة من الوظائف . إلا ان الصعوبة هى فى اتفاق الباحثين على نوع هذه الوظائف . فنجد مثلا " كرتش " و " كرتشفيلد " (1948) يحددان 14 وظيفة قد يقوم بها القائد . فهو الإدارى ، والمنفذ ، والمخطط ، وواضع السياسة ، والخبير ، والممثل الخارجى للجماعة ، والضابط للعلاقات الداخلية ، والقائم بالثواب والعقاب ، والمحتكم إليه ، والنموذج ، ورمز الجماعة ، والممثل للمسئولية الفردية ، والأيديولوجى ، وصورة الأب .

ويقرب من التعريف السابق تعريف آخر يقوم على أساس مصفوفة مورينو (1953) التي تهدف إلى الكشف عن المشاعر ، أو علاقات الاختيار بين أفراد الجماعة . وقد ثبت أنها أداة فعالة فى دراسة بناء القيادة فى الجماعات الصغيرة والقائد ، فى ضوء المنهج السوسيومترى هو الشخص الذى يحصل على اكبر عدد من الاختيارات . وقد يكون ذلك صحيحا فى بعض الحالات ، إلا انه ليس هناك ما يؤكد ان هذا الأمر محتم دائما . ولعله من الخير ان نطلق على الشخص الذى يحصل على اكبر عدد من الاختيارات " مركز الاختيار " Socio – Center أو " النجم " Star وقد ثبت من البحوث التجريبية ان الشىء الكثير يتوقف على نوع السؤال الموجه وطبيعة المحك فى الاختبار السوسيومترى .

والنقد الأساسي الذي يوجه إلى التعريف السوسيومترى للقيادة هو انه تعريف ضيق محدود ، يقتصر على الاختيار أو على التأثير المعترف به للقائد على الآخرين ومجرد اختيار الشخص لموضع القيادة لا يؤدى بالضرورة إلى ان يسلك السلوك القيادى إلا ان جينجز (1950) كانت حريصة على ان تقرر ان القيادة دور يشارك فيه الكثير من الأعضاء . وقد توسع جاردنر (1956) فى هذا المفهوم . فهو ينظر إلى القيادة على أنها توزيع متصل يمتد من القائد الذى يقود كل الوقت إلى التابع الذى يتبع كل الوقت ولا يؤثر فى أى عضو آخر فى الجماعة . وحتى الفرد الذى يكون سلوكه سلبيا يدفع الناس إلى السلوك ضد مقاصده يعتبره جاردنر قائدا .

وتعرف مدرسة التحليل النفسى القيادة على أساس طبيعة العلاقات الانفعالية بين القائد والأفراد الآخرين فى الجماعة ، فالقائد هو الذى تتجه إليه أنظار أفراد الجماعة يحوطونه بالحب ، ويتمنون ان يصبحو مثله . وقد تبنى هذا

التعريف " ردل" Redl وهو ينسب إلى القائد وظائف تؤثر أساسا فى تكوين الجماعة ، والإبقاء عليها ، أو تشتيتها . وهذه الوظائف تعمل خلال ميكانيزمات، مثل التوحد ولكن فضلا عن ان هذا التعريف يبعد عن المفهوم المألوف للقيادة ، وانه تعريف ضيق محدود ، فأننا نعلم أيضا ، ان شخصا قد يشيع الاضطراب فى صفوف الجماعة ، ويكون مع ذلك ، محط أنظار أفرادها . ومن الصعب ، وصف مثل هذا الشخص بالقيادة .

أما " كاتل " Cattell فهو يعرف القائد فى ضوء نظريته على انه الشخص الذى يكون له تأثير واضح على أداء الجماعة . وهو يقترح مقياسا ، يتضمن مقدار التغيير ، عن التوسط ، فى أداء الجماعة . إذ يمكن الكشف عن وجود القائد من فحص بناء الجماعة (إى العلاقات الداخلية) ، أو من تأثيره على الأداء الكلى للجماعة كجماعة . وطبقا لهذه النظرة ، تكون كل وظائف الجماعة (إى كل الأعمال التى يقوم بها أعضاء الجماعة ، وتساعدها على تحقيق أهدافها) وظائف قيادية وفضلا عن ان هذا المفهوم للقيادة أوسع مدى من غيره ، إلا ان له أيضا مزايا نظرية محدده ، منها : النظر إلى القيادة فى ضوء ما يظهره الشخص على درجات متفاوتة بدلا من ان تكون شيئا يتوفر لدى الشخص كلية ، أو لا يتوفر له على الإطلاق . وكذلك ، فإن القيادة قد تتوفر إلى حد ما لدى أى عضو فى الجماعة ، بصرف النظر عن مركزه الرسمى ، أو وظيفته حيث ان كل فرد يؤثر فى الأداء الجماعى . وفى ضوء هذه النظرة ، سوف يندر حقا ان نتحدث عن القائد لجماعة ما . إلا ان التعريف لا يعنى فى نفس الوقت إنكار ان فردا واحدا يكون مركز التأثير أو نقطة البداية فى الأداء الجماعى اكثر من الأعضاء الآخرين . ويؤكد هذا التعريف أيضا ما أوضحته البحوث العديدة من ان هناك أنواعا مختلفة من القادة باختلاف طبيعة الموقف .

غير أن هذا المفهوم عن القيادة ، تعترضه صعوبات عدة منها : ان أداء الجماعة يمكن النظر أليه على أبعاد عديدة وقد يحدث التغير فى أي من هذه الأبعاد أو فى كلها كما ان التغير قد يكون إلى زيادة أو إلى نقص . ولذلك يتعذر الحكم على ما إذا كانت القيادة طيبة آم غير طيبة ألا على أساس قيم قائمة . ولكن الأهم من كل ذلك هو ان هذا التعريف يتجاهل طبيعة العلاقات بين القائد والاتباع والفرق بين الرئاسة والقيادة إلا إذا اعتبرناهما أنواعا من القيادة . إى ان النقطة الغامضة فى تعريف " كاتل" للقيادة هى فى علاقات التأثير : تأثير القائد فى الآخرين . فمن ناحية يرتبط مفهوم التأثير ارتباطا شديدا فى الأذهان بمفهوم " القوة " وفى ضوء المنهج الوظيفى يتعين ان يكون للقائد من القوة ما يمكنه من

التأثير حتى يستطيع ان يسهم فى أداء الوظائف الجماعية الهامة ، ومن ثم فى أداء وظائف قيادية ومن ناحية أخرى يصعب التسليم بأن الدور الرئيسى لقائد الجماعة هو ضبط الآخرين . وإذا كان الناس يتبعون قائدا فليس السبب فى ذلك هو انه يملك زمام القوة فى يديه ولكن لانه ييسر إشباع حاجاتهم وتحقيق غاياتهم أو لأنهم يؤيدونه ويباركون سلوكه فالضبط يمارسه الكل . والقيادة فى غير هذه الظروف تنقلب إلى سيطرة .

والآن يمكن ان نلخص نتائج أهم الدراسات التى أجريت بقصد التعرف على سلوك القادة .

لخص " كارتر " Carter أهم الأعمال وأنواع السلوك التى أسفر عنها تحليل القيادات الممتازة فى بعض البلدان الغربية سواء من المدنيين أو العسكريين فيما يلى :

1-القيام بأعباء التخصص المهنى والفنى .
2- معرفة المرؤوسين ، وإظهار الاهتمام بشئونهم ، والسؤال عنهم .
3- دوام الاتصال بالآخرين .
4- تحمل المسئولية الشخصية ، وضرب الأمثلة الحسنة .
5- المبادأة والتوجيه فى العمل .
6- تدريب الأفراد كفريق .
7- اتخاذ القرارات .

وقد حاول " كاوش وكارتر " Couch & Cartr تحديد الأبعاد العاملية لسلوك الأفراد فى المواقف الجماعية ، ووصف كارتر ثلاثة عوامل كشفت عنها البحوث التى تعرف الآن ببحوث روشستر نسبة إلى جامعة روشستر :

العامل الأول : تحقيق هدف الجماعة : السلوك الذى يفسر على انه فعال فى تحقيق الهدف الذى تتحرك نحوه الجماعة ويدخل فى ذلك عناصر منها ، الكفاءة ، الاستبصار، والتعاون .

العامل الثاني: الامتياز الفردي : السلوك الذى يفسر على أنه يدل على امتياز الفرد بالنسبة للجماعة وترتبط به القدرة على التأثير فى الآخرين ، العدوان ، القيادة ، المبادآة ، والثقة .

العامل الثالث: المشاركة الاجتماعية : السلوك الذى يفسر على أنه يدل على التفاعل الاجتماعى الإيجابى للفرد فى الجماعة ويدخل فى ذلك الاشتراك فى أعمال الجماعة السعى للحصول على تقبل الجماعة ، والتعاون ، والتكيف .

ولعل أهم البحوث التى أجريت حتى الآن وأكملها فى تحديد أبعاد سلوك القائد هى تلك التى أجراها همفيل وزملاؤه Hemphill والتى يطلق عليها دراسات جامعة ولاية اوهايو للقيادة وقد بدأت هذه الدراسات بتعريف القيادة تعريفا مؤقتا على أنها " سلوك فرد حين يوجه نشاط الجماعة نحو هدف مشترك " ثم افترضت بعد ذلك تسعة أبعاد لسلوك القائد هى " المبادأة ، العضوية (اختلاط القائد بأعضاء الجماعة) التمثيل (دفاع القائد عن جماعته وتمثيلها) ، التكامل (العمل على تخفيف حدة الصراع بين الأعضاء) ، التنظيم (تحديد عمله ، وعمل الآخرين ، وعلاقات العمل)، السيطرة (تحديد سلوك الأفراد أو الجماعة ، اتخاذ القرارات أو التعبير عن الرأى) ، الاتصال (إعطاء المعلومات للأعضاء والحصول على المعلومات منهم) ، التقدير(تأييد أو عدم تأييد أعضاء الجماعة) ، والإنتاج (تحديد مستويات الجهد أو التحصيل) . ثم أعدت بعد ذلك المقاييس لقياس كل من هذه الأبعاد المفترضة ، وطبقت على عدد كبير من الأفراد ، وحللت معاملات الارتباط بينها تحليلاً عاملياً. وفيما يلي الأبعاد الأربعة التى أسفرت عنها تطبيق صورة معدلة من مقاييس وصف سلوك بعض القادة العسكريين والنسبة المئوية للتباين الكلى لكل من هذه الأبعاد :

1- تقدير القائد لتابعيه Consideration (49.6 %) ويتضمن ذلك فى قطبه الإيجابى حرارة العلاقات الشخصية ، والاستعداد لشرح الأفعال ، والاستماع إلى المرؤوسين .
2- المبادأة في تحديد بناء الجماعة Initiating Structure (33.6 %) إى تنظيم وتعريف العلاقات بينه وبين تابعيه ، ويتضمن إيجابيا الاحتفاظ بمعايير محددة فى العمل ، توضيح اتجاهه نحو الجماعة ، وتوزيع العمل .
3- الاهتمام بالإنتاج Production emphasis (9.8 %) إى اهتمام القائد بضرورة أداء العمل .
4- الحساسية والوعى الاجتماعى Sensitivity – Social Awareness (7.0 %) إى اهتمام القائد بأن يكون مقبولا اجتماعيا من الجماعة واستعداده لتقبل التغيير فى طرق العمل ، والتوفيق بين الأعضاء ...الخ .

ولعله من الواضح ان هناك اوجه شبه متعددة بين نتائج بحوث " اوهايو " وبحوث " روشستر " إلا أن دراسات " اوهايو " توضح ان القادة يتسمون بالحساسية الاجتماعية ، وهى نتيجة تتفق مع بحوث السمات والملاحظات العامة.

توزيع الوظائف بين أعضاء الجماعة : تتضمن النظرة السابقة للقيادة ان أهم وظائف الجماعة قد تتوزع بطرق عديدة بين أعضائها . إلا ان معظم

الجماعات تستقر على توزيع معين معروف ومعترف به غالبا من أعضاء الجماعة فيكلف أعضاء معينون بمباشرة وظائف معينة لا يسمح للآخرين بمزاولتها . ومن ذلك ما نجده فى بعض الجماعات من أفرادا معينين هم الذين يحق لهم وحدهم اتخاذ القرارات ووضع السياسات أو إصدار الأوامر وهى وظائف يعلم الآخرون إنها ليست من اختصاصهم .

وبعض الجماعات تتوقع من الأعضاء القيام بأعمال القيادة بالقدر الذى تسمح به الظروف إلا ان بعض الجماعات الأخرى تركز على وظائف القيادة فى شخص واحد وتعاقب من يحاول القيام بها من الأعضاء الآخرين . إى ان الجماعات قد تقصر وظائف القيادة على أدوار قليلة فى الجماعة ، أو توزيعها على نطاق أوسع . ولنا الآن ان نتساءل عن نتائج هذا الاختلاف بين الجماعات .

يرى البعض أن الجماعة تستطيع ان تصل إلى مستوى اعلى من الكفاءة إذا ركزت وظائف القيادة فى أدوار قليلة حتى تتلاشى الفوضى التى قد تنجم عن ان يكون لكل فرد الحق فى ان يقول الكلمة النهائية فيما يتصل بعمل الجماعة بينما يرى البعض الآخر ان تركيز وظائف القيادة فى أشخاص قليلين قد يهبط بالروح المعنوية وبالابتكارية فى الجماعة كما انه قد يثير الصراع بين القادة والاتباع .

ويزداد الآمر تعقيدا حين يناقش الموضوع من الناحية الأيديولوجية أو من الناحية الخلقية فيؤكد البعض ان إجراءات الجماعة تكون اكثر ديموقراطية إذا اشترك عدد كبير من الأفراد فى تحمل مسئوليات القيادة إلا ان البعض الآخر يعترض على هذا الرأى ويرى بدوره ان روح الديموقراطية ليست فى توزيع وظائف القيادة على مدى كبير ولكنه فى السماح للجماعات بان توزع وتحدد وظائف القيادة وان تعيد النظر فى هذا التوزيع والتحديد كلما دعا الآمر لذلك ودون ان يفرض عليها الأشخاص فرضا ويشير عدد من التجارب إلى ان القادة الذين نزعوا إلى توزيع وظائف القيادة على مدى أوسع كان الإنتاج فى جماعاتهم اعلى ، وكان التماسك والصداقة بين أفرادها اقوى وذلك بالرغم من ان كل القادة فى هذه التجارب قد فرضوا على الجماعة من سلطة خارجها . والخلاصة ان تحقيق الأغراض المختلفة فى الظروف المختلفة يتطلب درجات مختلفة من التركيز .

النظرية التفاعلية : Interactional Theory

إذا كانت نظرية السمات ترجع القيادة إلى شخصية القائد وإذا كانت النظرية الموقفية ترجع القيادة إلى الموقف فان النظرية التفاعلية تقوم على أساس التكامل بين كل المتغيرات الرئيسية فى القيادة ، وهى :

أ – شخصية القائد
ب – ميول الاتباع واتجاهاتهم ومشكلاتهم وحاجاتهم ومشكلاتهم .
جـ– الجماعة نفسها من حيث بناء العلاقات بين أفرادها وخصائصها .
د – المواقف كما تحددها العوامل الفيزيقية وطبيعة العمل .... الخ .

وليس المهم فى علاقات القيادة هذه المتغيرات فى حد ذاتها ، ولكن المهم هو إدراك القائد لنفسه وإدراك الآخرين له وإدراك القائد لهؤلاء الآخرين والإدراك المشترك بين القائد والآخرين للجماعة وللموقف . والنظرية التفاعلية بهذه الصورة السابقة يجب ان تأخذ فى الاعتبار كل المتغيرات السابقة .

ولعل هذه النظرية تساعدنا فى تفسير بعض الظواهر . فنحن نعرف من التاريخ مثلا ان الكثيرين من الأفراد قد ادعوا النبوة أو حتى الألوهية إلا ان البعض منهم قد نجح فى ان يضم له اتباعا بالآلاف بينما فشل البعض الآخر ، وقد يكون الداعون فى كلا الحالتين من مرضى العقول . ومن الواضح ان التفسير المناسب لذلك ليس فى التقويم الموضوعى لشخصية القادة ولكنه فى الطريقة التى يدرك بها الأفراد ادعاءاتهم وما تعنيه تلك الادعاءات فى إطار من شخصياتهم وحاجاتهم واتجاهاتهم .

ولعل هذه النظرية تفسر لنا اختلاف الدور الذى قد يلعبه القائد أحيانا فى ديناميات الجماعة . ففى بعض الحالات قد يكون له تأثير كبير فى تحقيق الجماعة لأهدافها وفى أحيان أخرى قد يعجز تماما عن تشتيت انتباهها عن الهدف المباشر والقائد يظل قائدا بالقدر الذى ينجح فيه فى التعبير عن حاجات الأفراد وأهداف الجماعة .

وتتضمن هذه النظرية أيضا ان القيادة موقفيه بالنسبة إلى عمل الجماعة وهدفها وبناء الجماعة أو تنظيمها وخصائص الأعضاء إى اتجاهاتهم وحاجاتهم ولذلك يتمثل فى القائد كثير من صفات الاتباع وتتوثق العلاقة بينه وبينهم بحيث يصعب غالبا تحديد أيهما يؤثر فى الآخر ومدى هذا التأثير ولنفس السبب أيضا يمكن ان تكون القيادة اسمية فقط .

وتتضمن هذه النظرية فى أساسها ان القيادة عملية تفاعل اجتماعى فالقائد يجب ان يكون عضوا فى الجماعة يشاركها مشكلاتها ومعاييرها وأهدافها وآمالها ويوطد الصلة مع أعضائها ويحصل على تعاونهم ويتوقف انتخابه للقيادة على إدراك الأعضاء له كأصلح شخص للقيام بمطالب هذا الدور الجماعى وهى تتغير من موقف لموقف ومن عمل لعمل فالقيادة أذن تتوقف على الشخصية وعلى الموقف الاجتماعى وعلى التفاعل بينهما .

وتنحو معظم النظريات الحديثة في القيادة هذا النحو أو ما يقرب منه :

يعرف " جوردون " Gordon هدف القيادة بأنه توزيع مسئولياتها على أفراد الجماعة بحيث تنطلق طاقاتهم من عقالها وينفسح المجال أمام ابتكاراتهم فتسخر كل هذه الطاقات والابتكارات فى خدمة الجماعة وفى حل مشكلاتها . وعلى القائد فى ضوء هذا التعريف ان يتعرف إلى العوائق التي تقف في طريق تعلم الفرد كيف يشارك فى حرية وبصورة بناءة كعضو طيب فى الجماعة . وليس هذا الآمر اليسير فقد اعتاد الناس الاعتماد التام على قادتهم والقاء أعبائهم عليهم بدرجة غير متناسبة ولدرجة اصبح من الصعب فيها عليهم ان يوجهوا ذواتهم وان يتحملوا مسئولياتهم ولن ينجح القائد فى ذلك إلا إذا آمن إيمانا تاما بإمكانيات أفراد الجماعة وإلا إذا اكتسب مهارات معينة تسهل له الاتصال بالأفراد والعمل على خلق وإيجاد جو يتسم بالسماحة وبذلك يتعلم الأفراد كيف يعتمدون على أنفسهم وكيف يسهمون بدور فعال فى تشكيل مصائرهم .

أنماط القيادة : Patterns of Leadership

قام كثير من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بتصنيف القادة والقيادة إلى أنواع وأنماط مختلفة من زوايا عدة ولعل أهم هذه التقسيمات هى مايلى :

1- القيادة الديمقراطية والقيادة الدكتاتورية .
2- القيادة التقليدية والقيادة المتمردة .
3- الزعامة والقيادة والرئاسة .

وسوف نتناول فيما يلى كل من هذه التصنيفات ببعض الشرح .

القيادة الديموقراطية والقيادة الدكتاتورية :

يمكن ان نمثل لاختلاف العلاقة بين القائد والأتباع بخط ينتهي أحد طرفيه بالقيادة الاستبدادية (علاقات السيطرة على الاتباع) وينتهى الطرف الآخر بالقيادة الديموقراطية (إشباع مشترك ، واحترام متبادل) . وعلى هذا البعد تختلف القيادة عن الرئاسة . فالرئيس الاستبدادى يثيب أو يحرم كيفما يشاء طبقا للسلطة الموكلة إليه ، وقد يكون مسيطرا ودكتاتوريا فى علاقته مع مرؤوسيه . ونظراً لمركزه الممتاز فى التنظيم يمكنه أن يسلك سلوكاً يقرب من السلوك الفوضوى .

في ضبطه للجماعة بينما يظل محتفظا برئاسة ، أما القائد فهو بالنسبة إلى الرئيس مقيد فى سلوكه سواء فى درجة الضبط الاستبدادى الذى يستطيع ان يمارسه أو فى درجة السلوك الفوضوى الذى يمكنه ان يلجأ إليه . والقائد يمكن ان يكون استبداديا لدرجة كبيرة أو صغيرة أي يمكنه ان يقرر أو يوجه دون استشارة

الآخرين . إلا أنه يتعين عليه أن يظل داخل حدود تعاقده الاجتماعى مع الأعضاء المؤيدين له . ومعنى ذلك ان القائد الاستبدادى لا يستطيع ان يكون استبداديا بالقدر الذى يستطيعه الرئيس . والقائد الاستبدادى وأكثر منه الرئيس الاستبدادى يتحتم عليه ان يظل محور انتباه الجماعة . وهو يهتم بضمان طاعة الأعضاء . ولذلك فهو يعمل على انقسام الجماعة وحفظ الاتصال بين الأعضاء إلى الحد الأدنى وعن طريقه . وهو بذلك يضع نفسه فى موقف المتحكم فى كل أعمال الجماعة التى لن يكون لها عنه غنى فى هذه الحالة . إلا ان هذا الموقف له مساوئ منها أنه إذا انسحب القائد أدى ذلك إلى أزمة شديدة أو إلى انحلال الجماعة . كما أنه يقلل فرص الاتصال بين الأفراد ومن ثم يهبط بمستوى الروح المعنوية فتكون أقل قدرة على مواجهة الهجوم وتحمل العناء .

أما القيادة الديموقراطية فهى على النقيض – فى معظم جوانبها – من النمط السابق . ففيها إشباع لحاجات كل من القائد والاتباع كما أنها تتسم بالاحترام المتبادل ونحن إذا أردنا الحكم على كفاءة نوع القيادة تحتم علينا ان نصدر هذا الحكم فى ضوء تقبل الاتباع لهذا النوع من القيادة وتوقعاتهم منه فى ضوء أهداف الجماعة وقيمها .

ويرى الكاتب أن الوضع يختلف باختلاف الجماعات فهناك من الجماعات ما يفضل القيادة الديموقراطية ، وهناك ما يفضل القيادة الدكتاتورية ، فالقيادة فى الجماعة البدائية الجاهلة يجب ان تختلف عنها فى الجماعة المتحضرة المتعلمة والقيادة فى جماعات الأطفال يجب ان تختلف عنها فى جماعات الكبار وهلم جرا . كما أنه ليس من الضرورى وغير ممكن ان تكون القيادة دكتاتورية كاملة أو ديمقراطية كاملة فمن الممكن الجمع بين الطريقتين وانتهاج درجات من الدكتاتورية والديمقراطية حسب حاجة الجماعة . ويتضح هذا من الرسم البيانى التالى :

القيادة التقليدية والقيادة المتمردة :

يقسم البعض القيادة إلى . تقليديه أو بيروقراطية . إلى متمردة أو شاغبة Bureaucrats and Agitators ويفرق " جولدنر " Gouldner بين النوعين كما يلى :

أ) القيادة البيروقراطية أو التقليدية :

تتصف القيادة البيروقراطية بما يلي :

1) يؤمن القائد بالروتين ويسير عمله على وتيرة واحدة .
2) يؤمن القائد بالنظام فى كل شئ ، ولابد ان يكون عمله ضمن جهاز منظم محدود المعالم والأهداف .
3) يكون القائد هادئا دائما ويؤمن بأن العجلة من الشيطان .
4) لا يتصل القائد بجميع أعوانه اتصالا مباشرا ولكن يتصل بهم عن طريق معاونيه المباشرين .
5) يسيطر القائد على الجهاز الذى يرأسه اكثر مما يسيطر على الذين يعملون معه .
6) يقبل القائد الأوضاع ولا يحسب التغيير .
7) يقبل القائد 0.1 الرؤساء دون مناقشة وينتظر من مرءوسيه نفس التصرف .

ب) القيادة المتمردة أو المشاغبة :

تتصف القيادة المتمردة بما يلي :

1) يعمل القائد ضد أي تشكيل منظم أو روتينى .
2) يضرب القائد المتمرد بالتقاليد والنظم عرض الحائط ويدعو لذلك .
3) القائد نهاز للفرص .
4) القائد ثائر دائما سريع الحركة وسريع القرارات .
5) صلة القائد بتابعيه صلة مباشرة .
6) يسيطر القائد على تابعيه .
7) يستعمل القائد العاطفة دون المنطق . قناع تابعيه .
8) يعتقد القائد فى نفسه انه رسول العناية الإلهية للإصلاح .
9) لا يقبل القائد أي رئاسة فوقه .

ويتضح مما سبق ان كلا النوعين على طرفى نقيض ، وانه من الصعب وجود شخص واحد يتصف بصفات القائد التقليدى أو القائد المتمرد فأغلبية القيادة يجمعون بين صفات من الطرفين بدرجات متفاوتة كما يتضح من الشكل البيانى التالى :

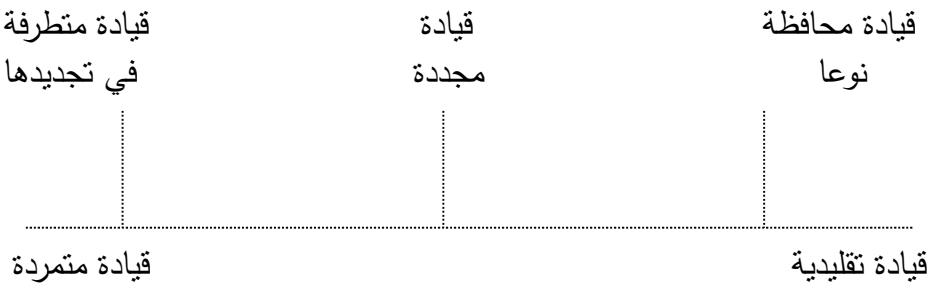

ولعل ابرز مثل للقيادة التقليدية هو قدامى موظفى الحكومة ، كما ان أبرز مثل للقيادة المتمردة هو قادة الثورات والانقلابات .

الزعامة والقيادة والرئاسة :

يفرق عدد من الكتاب بين الزعامة والقيادة والرئاسة :

أ) الزعامة :

وهى التي تتفاعل مع الجماهير المختلفة فى ميولها ومستوياتها واتجاهاتها ومن أمثلتها قادة الشعوب . وقد تكون هذه الزعامة من النوع الدافع أي أن لها فكرة وسياسة تدفع الجماهير لها . كما قد تكون من ا لنوع المتجاوب أي أنها تحس بما يحس به الناس وتريد ما يريده الناس .

ب) القيادة :

وهى التي تتعامل مع جماعة محددة ومن أمثلتها القادة في أي جمعيه من الجمعيات أو مؤسسة من المؤسسات على ان لا يكون هذا القائد رئيسا لهذه الجمعية أو المؤسسة ، وقد تكون هذه القيادة مستمرة أى ان لها نفوذا فى اغلب المواقف كما قد تكون مؤقتة أي أن نفوذها يكون مرتبطا بمواقف خاصة .

جـ) الرئاسة :

وهى التي تحصل على قيادتها عن طريق التعيين وتستمد قوتها من الهيئة المعنية لها ومن أمثلتها رؤساء الإدارات والمصالح في أي هيئه من الهيئات وقد تكون هذه الرئاسة دافعة آي ذات فلسفه وسياسة وبرنامج واضح . كما قد تكون سلبيه أي تقوم بالعمليات الإدارية والروتينية فقط .

تذكر

1- القيادة هي عملية التأثير والتأثر، وهى عملية يزاولها الأفراد على اختلاف مستوياتهم ، وهى ترتبط بالدور والمكانة ولها أربعة ركائز هي : النشاط ، والتأثير ، والتعاون ، ووجود هدف مرغوب .

2- من أهم نظريات القيادة : نظرية الرجل العظيم ، ونظرية السمات، والنظرية الموقفية ، والنظرية الوظيفية ، النظرية التفاعلية .

3- تختلف القيادة عن الرئاسة عن الزعامة . حيث لكل منها وظائف محددة .

4- للقيادة أنواع وأنماط حسب زاوية التقسيم ، ولكل نمط من هذه الأنماط مواصفاته الخاصة .

الأسئلة

1- أذكر ما تعرفه عن :
أ – مفهوم القيادة .
ب- الرئاسة ، والزعامة .
جـ- القيادة الديموقراطية – القيادة الدكتاتورية .
د - القيادة التقليدية ، والقيادة المتمردة .

2- فى ضوء دراستك لنظريات القيادة قارن بين :
أ – نظرية الرجل العظيم – ونظرية السمات .
ب- النظرية الموقفية – والنظرية الوظيفية – والنظرية التفاعلية .

3- وضح كيف تلعب القيادة المحلية الريفية دورها في تحقيق أهداف التنمية الريفية؟

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع العربية:

(1) **إبـراهيم إبـراهيم ريحـان** ، مقدمـة فـى الدراسـات السـكانية ، محاضـرات لطـلاب الدراسات العليا ، المعهد العالى للتعاون الزراعى ، القاهرة ، 1994 .

(2) **إبراهيم إبراهيم ريحان ، محمد محمود بركات (دكاترة)** : دراسات علم المجتمع الريفى كلية الزراعة – جامعة عين شمس 1990

(3) **إبـراهيم سـعد الـدين محـرم (دكتـور)** : مدخل فى علم الاجتماع والاجتماع الريف كلية الزراعة جامعة عين شمس – قسم الاقتصاد الزراعى – مذكرات استنسل – 1978 .

(4) **إبـراهيم سـعد الـدين محـرم (دكتـور)** : علـم الاجتمـاع الريفـى – مـذكرات استنسل كلية الزراعة – جامعة عين شمس – 1978

(5) **إبـراهيم سـعد الـدين محـرم** : مقدمـة فـى علـم الـنفس الاجتمـاعي – مـذكرات استنسل كلية الزراعة جامعة عين شمس قسم الاقتصاد الزراعى 1975

(6) **إبراهيم سعد الدين محرم** : دراسة تحليلية للقيادة التعاونية الزراعية المصرية : رسالة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة عين شمس .

(7) **أحمـد رأفـت ، سـالم عبـد العزيـز محمـود (دكـاترة)** ، دراسـات فـى المجتمـع الريفى، بدون جهة نشر القاهرة ، 1991 /1992 .

(8) **السـيد محمـد الحسـين ، محمـد علـى محمـد (دكـاترة)** : الفـروق الريفيـة – الحضرية فى بعض الخصائص السكانية تحليل إحصائي – الحلقة الدراسية الأولى لعلم الاجتماع الريفى فى مصر – المركز القومى للبحوث الاجتماعي والجنائية – القاهرة – 1974

(9) **السيد محمـد خيـرى** : الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية : دار الفكر العربى – الطبعة الثانية – يونيو 1957 .

(10) **حسن الخولى (دكتور)** الريف والمرتبة فى مجتمعات العالم الثالث – مدخل اجتماعي ثقافي دار المعارف – القاهرة – 1972

(11) **حسـن السـاعاتي (دكتـور)** : علـم الاجتمـاع – دار المعـارف – القـاهرة – 1978

(12) **حسـين عبـد الحميـد أحمـد رشـوان** ، المجتمـع – دراسـة علـم الاجتمـاع – المكتب الجامعى الحديث الإسكندرية 1990 .

(13) **حسين عبد الحميد أحمد رشوان** ، الانثروبولوجيا فى المجال النظري ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1988

(14) حمود سليمان المسلم ، عبد الرحمن فوزان القرشي ،الاستيطان والقواعد التى تحكم نمو وتكوين المملكة العربية السعودية 3-6 /2/1986.

(15) خيرى أبو السعود وآخرين (دكاترة) ، مذكرة لمحاضرات مبادئ الإرشاد الزراعى ، القاهرة ، 1969 ،

(16) زيدان عبد الباقى (دكتور) علم الاجتماع الريفى – مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة – 1974 .

(17) سامية الساعاتى (دكتور) : ديناميكات الأسرة الريفية والتنمية – بحث إجماعي تحليلى – أبحاث الثروة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية – مركز بحوث الشرق الأوسط- القاهرة – 1-4 ديسمبر بجامعة عين شمس – 1980

(18) سعد عبد الرحمن : السلوك الإنساني : تحليل وقياس المتغيرات – مكتبة القاهرة الحديثة – الطبعة الأولى 1971 .

(19) سليمان الخضرى الشيخ ، وقدرة حفنى : اتجاهات الدعاة الرسميين وغير الرسميين فى مجال تنظيم الأسرة (نشرة شهرية صادرة عن جهاز تنظيم الأسرة والسكان . مكتب البحوث العدد 32 . مايو 1976

(20) سناء حسنين الخولى : التغير الاجتماعي والتكنولوجى وأثره فى الأسرة المصرية بنائيا ووظيفيا – رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة القاهرة – 1972

(21) صلاح مخيمر وعبده ميخائيل رزق : المدخل إلى علم النفس الاجتماعي مكتبة ألا نجلو المصرية 1960 .

(22) طلعت إبراهيم لطفى ، مبادئ علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأنوار، الرياض المملكة العربية السعودية 1981

(23) عبد الله عبد المحسن السلطان ، الاستيطان فى المملكة العربية السعودية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبلديات والمجتمعات الفردية ، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية ، 1986/2/6 م .

(24) عبد المجيد عبد الرحيم (دكتور) : علم الاجتماع الريفى – مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الأولي – القاهرة – 1975 .

(25) على فؤاد احمد (دكتور) : علم الاجتماع الريفى – دار الصحافة والعلوم للطباعة والنشر – 1976

(26) **علـى فـؤاد أحمـد (دكتـور)** : علم الاجتمـاع الريفـى – دار الثقافـة والعلـوم للطباعة والنشر – القاهرة – 1960 .

(27) **فتحى عبد الفتاح** : القرية المصرية دراسة فى الملكية وعلاقات الإنتاج دار الثقافة الجديدة – القاهرة – 1973

(28) **فـوزى رمضـان أيـوب** علـم الإنسـان الهيئـة العامـة لقصـور الثقافـة ، مكتبـة الشباب (15) ، القاهرة ، 1989 .

(29) **فوزيـة دياب** القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعيـة فـى الجمهوريـة العربيـة المتحـدة ، دار الكاتـب العربـى للطباعـة والنشر القاهرة ،1966 .

(30) **لـويس كامـل مليكـة (دكتـور)** : سيكولوجية الجماعات والقيادة – مكتبة النهضة المصرية – الطبعة الثالثة – 1971

(31) **ماجـدة السـيد حـافظ (دكتـور)** : دراسات فـى علم الاجتمـاع الحضـري – مكتبة سعيد رأفت جامعة عين شمس – 1987

(32) **محمـد الجـوهرى وآخـرون (دكـاتره)** : ميادين علم الاجتماع – سلسلة علم الاجتماع المعاصر – الكتاب الأول – الطبعة الثانية – دار المعارف 1972

(33) **محمد عاطف غيث : (دكتور)** : دراسات فى علم الاجتماع القروى – دار المعارف – 1967

(34) **محمـد عـاطف غيـث (دكتـور)** : دراسات انسانية واجتماعية دار المعارف بمصر 1965.

(35) **محمد عاطف غيث (دكتور)** : القرية المتغيرة – القيطون محافظة الغربية – دراسة فى علم الاجتماع الفرى– دار المعارف – الاسكندرية 1965

(36) **محمـد عـاطف غيـث (دكتـور)** : علم الاجتمـاع – المكتبـة الاجتماعيـة – دار المعارف بمصر – 1963

(37) **محمـد عـاطف غيـث (دكتـور)** ، التغيـر الاجتمـاعى والتخطـيط ، دار المعارف الجامعة، الإسكندرية ، بدون تاريخ .

(38) **محمد محمود الجوهرى وآخرون (دكاترة)** دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضري – دار الكتب الجامعية – القاهرة – 1974

(39) **محمـد محمـود بركـات** : دراسة لبعض عناصر التركيب الديموجرافى للقريـة المصرية – رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – 1978

(40) **محمد محيى الدين نصرت (دكتور)** : مذكرات فى الاجتماع الريف – كلية الزراعة جامعة القاهرة – 1975 .

(41) **محمود عودة (دكتور)** : دراسات فى القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع – مكتبة سعيد رأفت القاهرة – 1972

(42) **محمود عودة** ، الوضع الحالي للدراسات الاجتماعية الريفية مع إشارة لهذه الدراسات فى مصر ، بحث مقدم للحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي فى الجمهورية العربية المتحدة ، وحدة بحوث الريف المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 1971

(43) **محمود عودة (دكتور):** أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي – دارسة ميدانية فى قرية مصرية – القاهرة – دار المعارف – 1971

(44) محمود عودة (دكتور) : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع – مكتبة سعيد رأفت – القاهرة . 1972

(45) **مدحت محمود صبرى** : القيادة الريفية – كلية الزراعة – جامعة عين شمس، مذكرات استنسل – القاهرة –1972

(46) مصطفى سويف : مقدمة لعلم النفس الاجتماعي – دار الطباعة الحديثة

(47) **نيقولا تماشيف** : نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة، السيد محمد الحسين ، محمد على محمد ، محمد محمود الجوهرى (دكاترة) دار المعارف بمصر – القاهرة – 1977

(48) **وزارة الزراعة واستطلاح** الأراضي المؤشرات الإحصائية للتنمية بالمجتمعات المستحدثة فى الأرض الجديدة ، الهئية العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، القاهرة ، 1993 .

(49) **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي** ، مشروع مبارك لشباب الخريجين ، نشرة صادرة عن جهاز التنمية وشئون الخريجين بالأراضي الجديدة ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية:

50- Bell , N.w, Vogel , E.F. (eds.) : modern introduction to the family , N.Y 1962 .

51- Biesanz & Biesanz : Modern society , N.Y , 1962

52- Gorge M. Beal , Joe M. Bohlem , J.Neil Raid abewgh : leadership and Dynamic group Action , Iowa state university press , U.S.A , 1969 .

53 -Galton, F. Hereditary Genius . London : Macmillan and Co., LTD ., 1914 (Originally published in 1869) .

54- Ibrahim rihan , the Economic and the social Aspects of the distribution of the Reclaimed land Among the Graduates , NARP, Ministry of Agriculture and land Reclamation , Cairo , 1994 .

55 - Krech,D., and Crutchfield, R.S. Theory and Problems of social Psychology , New York , McGraw-Hill, 1948 .

56 - Lindzey, G , (Ed) Handbook of social psychology , Vol. . and II . Cambridge, Mass. Addison-Wesley.1954 .

57 – Landberg & Athens : sociology , N.Y 1958

58 - Moreno, I.L. Who shall survive ? N.Y. : Beacon House, Inc . 1953.

59-Ogburn & Nimkoff : sociology , N.Y , 1960

60-Stogdill , R.M. Personal Factors Associated With Leadership I. Psychos ., 1948 .